

٤١٥ حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي . تأليف
ح ٥ ع العصام الاسفرايني ، ابراهيم بن محمد -٩٤٥هـ. كتبت
سنة ١٠٠٣هـ

٢٥٩ ق ١٩ س ١٢,٥×٢٠سم

٦٦٨٠ نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن ومستكمل في عدة مواضع
بخط نسخ معتاد ، طبع أكثر من طبعة آخرها ١٣٠٦هـ

الظاهرية (النحو) : ١٥٠ معجم المطبوعات ٢ : ١٣٣١
١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- حاشية العصام على شرح الملا جامي للكافيه
حاشية على الفوائد الضيائية .

١٢٤٨
١٧/ ٨/ ١٤٠٨هـ

٨٨



كيف اقول الملك والملك لله الواحد القهار
وانا الفقير الحقير السيد عبد الرحمن فيضي
بن فيض الله بن عبد الرحمن بن
نصوح بن اسماعيل
بشتهر نصوحي
دام
سوكي

١

بسم الله الرحمن الرحيم

باهاديا السالك مسالك محامدك ويا سامعا الجامع مسائل حامديك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بفضلاتنا • وصل على افضل صلوة وافيه لشكر ما انعمه علينا في اصلاح حالاتنا • وعلى اله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجملين الينا بمفضل اثار النبوة لتحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا

وبعد فيقول العبد الفقير الى الغنى عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائني عصام الدين هذه حواش كالشمس لنجوم درر الوبر غواشي مافيه للفوائد لضبائه واش لا يوجد في مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه ذام وواش لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظرة التسديد فليتنزه عنه فلا وارد اصحاب الشقاق عن انتفاع انت حسبنا في الترقي لايقاع العلم الذي هو على الجبل في غاية الارتفاع

قوله الحمد لله هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات تنبه

الحمد

فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس حمدا حقيقيا بل مجازا او لان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله لولايته في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فلان المعنى ان كل حمد محب كل عبد وهو الله تعالى لانه تجب كل حمد لرجوعه اليه واما بغيره فلا تحب الا الحمد او حمد من تحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما حمد عليه وبه وخلق السعداء الحمد والنبابة وان جعل الحمد عالمعنى يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بولايته وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية فائتة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيتنزل في الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للمفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى ان الحامدية له تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلعم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان

جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية والنقلية وليس
ابن الحاجب الآن العلماء في العلوم النقلية ولهذا خص من بين العلماء
قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم
في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو
فيه المعجز وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع
انه اختار من اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا
لاشتهاره واعتذارا من اعراضه عن الاطراء في المدحة الخامس انه
جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى تحقق تعددهما الذي يستدعيه
صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بلا مرية قوله الشيخ
ابن الحاجب في القاموس ان الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن
او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ
على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في
القاموس ان وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ
ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في القاموس تغمده الله برحمته
غمره بها وهذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته في غلافه والغمد
غلاف السيف ففي الجملة استعارة بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع
المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة
وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل قوله نظمتها يقال نظمت
اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتوير جعل الشيء في قراره والمحل

على الاقرار

على الاقرار والمحل على الكتاب ابلغ في مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز
والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان
تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلي قوله للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء
والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالذكاء والفضل
قوله التلهف هو كالتاسف الحزن وجمع الحزن وجمع الالفاظ المترادفة
في الخطب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء قوله وسميته بالفوائد الضيائية
فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة
الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني
ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى
الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين
والمقصود في ابن الزبير زبيري لم تقع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف
عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد
المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة
اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه الشهير باللقب ولان
في اللقب ما يمدحه ويجعل حقيقيا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه
نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها
ظلمة الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج الغوتين عن المساواة كما قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم
في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر

في الوجود والعلة الغائية لتعلمه هذا الشرح ولو قال لتعلمه العلة الغائية
يصح والشيخ وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشتق من السور بمعنى بقية
ما أكل ومعناه الباقي وفي الكشاف ان العربي هو الفصيح السائر بمعنى الباقي
والسائر في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله
الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحقق القول بانه من غايب عيب فالسائر
هنا بمعنى الجميع انفع للممدوح لانه تكثير الدعاء في حقه **قوله** من اصحاب
التحصيل تقييد للمتبادر لانه ربما يكون من اصحاب الشنايع **قوله** وما توفيقي
الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد
التوفيق بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب
الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان
نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضرب بزيد
والضارب زيد وانما يقال ضرب من زيد فالمعنى وما توفيق الا من الله وتوجيهه
على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
قال اى وما توفيقي كوني موافقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله** وهو حسبي
ونعم الوكيل فيه بحث يجده في حواشي المطول **قوله** بتخييل ان كتابه يعني
بتخييل نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد في النفس قبضا
او بسطا ويبنى الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة
شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون
فعليا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدته تاثير القول كما نحن فيه وبعض النفوس

تمتي اي بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم
المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي
لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن
اصلاحه وحذف منه ما ظن انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يبدأ
بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس
ككتب السلف حتى يكون على سنتهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع
ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة
لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس
بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف
بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة
وجه لم يتعرض به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على تضمنه
التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار
الذي هو المطلوب في هذا التاليف **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود
من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب
على بصيرة في طلبه ويكون لمن يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل
الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن
مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو لئلا يزداد رغبته

الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يوحشه من مشقة التحصيل والملقي
ذكر الكلمة والكلام لانه لابد منهما ليمكن الشروع في الفن واوضح الاخرين
لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في التحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقتصر المعلم على حفظ
ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والغرض منه قوله فتبين لم يعرفا
هو من التعريف والمعرفة وعلى التقديرين مبني البيان على دعوى ان
معرفتهما على وجه يستند عليهما معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان
بحث ثم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افراده ما منه وجوه اربعة للتقديم
توقف تحقق المفهوم على ما تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة
الفرد على معرفة الفرد قد يقال قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق
رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق
ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح
الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم
فهو اسم قوله لتاثير معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه
بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله
وقد عبر بها يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم في تغير البقاء في قوله تعالى
فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين

السمع والبصر

السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله وقد عبر بعض الشعراء قال الشارح الكازروني
قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم
بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة في
هذه العبارة تحتملها قوله والكلم بكسر اللام هذا التحقيق للفظ الكلمة لا للفظ
الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق
الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة
الفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشاء من الا
ستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه قوله والكلم
الطيب باول بعض الكلم هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا
اذ ليس من داب اللغة ان تبالغ في مقام ايراد الكلم على الكلام الطيب بعض
الكلام الطيب بتقييد البعض بالطيب في يكون ادخال البعض لان الطيب
من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس
من غير حاجة الى التاويل سيما هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما يبطل ههنا معنى الجمعية
لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لا يصعد
الكلم الطيب الواحدة مالم تصر جماعة من الكلم قوله واللام فيهما للجنس
لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم
اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس
باعتباره نفسه كالانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي

واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما اذا دخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واما
ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك بسبق
فهمه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار
يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى
دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة
ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان
وقع ذلك الى الآن لجم غفير من فحول الفطن لان المنافاة بين صيغة
الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان
دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي
لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل
افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراداً له حتى لا يصح جعل كلمتين
معاً فرداً لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار
بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام لام العهد يكون اشارة
الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم
الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة

الفطن زوه جوكل بر

الداخل في الموقوفات لتفسير الجنس
خروج عن جادة التوجيه
واما ثانيا فلان صح ح

النحوية

النحوية بعضا منه لا يرتكب الا بعد تكلف تأمل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم فلا يكون شاهداً على انه بمعنى
الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه
يقال ذلك فيما اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل
في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما
يتلفظ اليه اشد فلم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى
بالباء فان في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو
الملفوظ به لا الملفوظ لان اللفظ بدون الصلة صفة المتكلم دون
الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق
فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة
اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان
يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم
من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب
الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى معنى ما هو اعم وانما العادة هو
العكس فلهذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون
من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة
المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد
ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق

ثم انما صح بقوله اى رميتها من الفم فعلا لا يتبعض
ان المقصود يرشح منه الفم

ثم

لكن الثاني اقرب لانه يحصل اللفظ
ولان اللفظ ح ح ح

بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ و بين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل
للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام
مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى و يندرج هناك وجه آخر وهو
ان تجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى
الخاص ثم تجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الى الخاص **قوله** مهملا كان
او موضوعا المشهورة كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان
المهمل ما لم يوضع وهو مقابل للموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل
ما امكن استعماله و بالمهمل ما لم يكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان التبادر
من المستعمل بالفعل **قوله** اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب
فالمتلفظ به الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول
من غير ان يكون فاعلا ملفوظا واكتفى بغرامه من التلفظ عن اعتبار لفظ فافهم تمام
اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا و تارة ممكنا جسميا
او عرضا و تارة يكون من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
فاحفظ فانه مما خفي على غيرنا حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة
هو ثبت قوي يكفه **قوله** والدوال الاربع وكذا امثاله مثل خطوط النقادة
الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة
الطريق **قوله** لانهم يقيدوا الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والاولى

الصوت اذا كان رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة ح

٧

لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها بدون التاء على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلم لكون الكلمة الواحدة واللفظ عند المحقق ما وضع لمعنى
مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل
مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله
عنده ليس كلمة لامكان التلفظ مرتين باعتبار المعنى الاضافي **قوله**
والمطابقة غير لازمة بل جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية
والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى
حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى
ما يكفي **قوله** مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا احصر مما يستتبعه
اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين لتذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر
تعلق المعنى بكونه وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بالتخصيص شيء بشيء جعل
المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل
اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما
في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن
مقابلته مع اطلق لا السمع ليقال احسسته اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس من
فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف
الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق

مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بالحس وكذا الحال في الوجه الثاني
ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل
اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به وبرد على الوجهين تعقل المجاز
لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلاقه اطلقه ارباب اللسان اى اللغة في
محاوراتهم فهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون
القرينة مع ان تعقل المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص
للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى
مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم
المعنى عند الاطلاق الموضوع او احسا ... من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند
سماع الطرف بفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة
على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا
نزل آخر نجده ان احوجت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال
اعرفتنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذا يغة الاطفال ومن الله المنح
وعليه التكلان وعنه نسأل صوفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى
ما يقصد به اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعول فليس ما يقصد
باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب ان بين المفعول و
الظرف مناسبة يصح ان ينتقل كل احدهما الى الآخر فظاهر بهذا الوجه

للاقتصار

للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظ قوله او مصدر
ميمي بمعنى المفعول لان المقصد اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من
المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد شيء
اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى
الخاص ولكن لنا نجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى
المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه
معنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول حتف نحذف احدى اليائين وتبديل
الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه
ابدا لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا
في معنى الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال
ماخوذ فيه وهو الثاني الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد
الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن
المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما هو في كل ناظر فاضل
او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به اجماع الناظرين على
خلافه وهو جعل المعنى قيدا تخرج لا بيانا للواقع والتجريد عن الثاني الاول
لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله
في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف في منصب الاختصار
قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد
قيد اللمعنى قوله يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل

للعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة ديز المسموع على وجود اللافظ
فان العقل يحكم بكونه دالا بلا ملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان
كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى
فطبيعية كدلالة أح أح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجل جعل الجاعل كون
الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا للمهملات والدوال
بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا
حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال
صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لولا انها
والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلمة بقرينة قوله بقيت حروف
الهجاء لا تخرج حروف الهجاء ايضا من المهملات والهجاء تقطيع اللفظ نحو وفيها حروف
الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ بقي انه اذ جرد
الوضع عن المعنى لا تخرج به مثل جسق ودبز لانه مهمل للتلفظ به قوله
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا
من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم
والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج
جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب

لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء
فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء الا ان يقال حروف الهجاء من
حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها
لا بعضها لانا نقول نعم لكنه ثم لكنه لا تخرج الموضوع لمعنى بقوله لمعنى كما لا تخرج
الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد
وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف فتدبر فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض اخر بعض اخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه فتدبر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف
احصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرف فان قلت بعد تعريف
المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة
و [illegible] هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى فخص
كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وخصص كلمة ما في التعريفات بشيء موكدة
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق
به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مطلقا
مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق
الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم
منه ويمكن ان يقال المراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد

بشيء ثم لو قال ما يقصد به شيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى في الشكل الاول الان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات المفردة ولا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد ولم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشياء باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الى اصل انها معان مفردة والالفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هو هنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم عن اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان هذا الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب بشيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده ثم مقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما استعمل في مقام

الحكم

افادة

الاول

في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم فلو حمل الحكم كلي على الاحتمال لم يتوجه النقض عليه قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال يجري على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره منقوضا مثبتا المقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما فانه وانما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى لا يقال الاولى حمل الاقتصار على مفرد لا تر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدال الاربع والظاهر انه كذلك اولم يؤنس بلم نسمع توصيف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة او لم يوصف اللفظ الدال بالطبع والعقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال وفيه

ان يكون بهذا لفظ موضوع للفظ فان قلت قد يكون سند المنع صح صح صح

المشار به الى لفظ مفرد او مركب في بعض الكتب لا يمكن فيه الاسم ان اشاره صح صح

على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد مع بنائه
على انه اذا علق فعل او ما شبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب
ان ما يتعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق
المعنى ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى الافادة
الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض
بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة
التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع
بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية
بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف
جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتأتى له ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ
ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة
المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه
ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض قوله كما يجب في مثل قتل
قتيلا في قوله من قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم البليغ لا ينطق به ان يخلو اختياره
هذه المخصوصية عن نكتة قوله والآخر مفردا ولا يخفى لطف هذا البيان قوله
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى
ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة
الفعل والاصل في الصفة الافراد واختار فيما لا معمول له الافراد واما تقدم الصفة

على الافراد



على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول
متعدد اختار فيه صيغة الفعل لان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف
الوضع معمول متعدد واختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد
فاختار فيما لا معمول له صيغة الافراد واما تقدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعل صيغة للمعنى
ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة
للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب تمكن ولانه لو قدم لكان
مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال
تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقام التزجية بما لا ينفع به
الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم
الحال على ذي الحال المجرور قوله وبهذا القدر كاف لصحة الحالية بما دخل للمعية
الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وبهذا القدر كاف
لصحة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة
فرجل كلمتان عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية
لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة قوله
واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه للاعراب لا صفة
وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى
انه معرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال

قرينة اخرى بلا مرية

انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه
لامتزاج اعراب لواحد وليس كذلك اخوتاء الثانية مبني الاصل وتجاب
بان المراد بسبب واحد كيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي
كونهما مكيفين بكيفيتين فيقال ان ما ذكر انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء
دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الاخر
وفي الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر
لان المثنى والمجموع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان تجعل اعرابا اعرابا فيصح
ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل فان صح ان تجعل المعرب فيه الموقوف
دون المجموع لكن الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرد نقضا لانخرام
قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون
ذا ابقة الناظر فيه الا جاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في
القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين
باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي ولجب
ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر الاصولي
للمحقق ان عبد الله من تعريف المفصل قريبة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل
بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم
والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق
على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب

اعراب ح

اسم باتفاق النحاة وكل اسم
كلمة كذلك ونحن نقطع ان
اخراج عبد الله صح



ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف
الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه
معربا باعراب واحد الا ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة
مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحالة كونها كلمة حكما
وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة مما هو حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة
ليتبين ان الاعراب فيهما ليس باعتبار الحال وكون بصريا خارجا عنه
ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولم
يخرجه بتركه لكان انسب ولكان يقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة
او حكما **قوله** كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشاء
تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان
كان الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية
والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء
العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان
يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع بل لقوله وضع لمعنى
قوله ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف

ومضاف ح

على ما هو حالها باعتبار الاصل ح

بل باعتبار الاصل ح

كلاه ح

ماكان للفظ معنى فيلوح للفظ ولا ان لا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور ولو كان الالفاظ ح

وتحمل لفظا غير المسموع من وراء الجدار اختار لفظا من مهملا للتمثيل وقيده
بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز و دلالة اللفظ لذلك
المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ~~المستعمل اللفظ~~
مرئيا فانه لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد
ذكر الدلالة لا ابراد فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغني عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه
لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشارة
الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل الكلمة بتصويرها
ثانيا بضم قيود اليها ليحصل الف[?] ثالثها كما تحقق ان لا حكم في التقسيم وانه من
تتمة التعريف ونظائرك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة كذلك وليس تقسيم الشيء الاضم القيود اليه وتحصل
بعدها القيود مفهومات اي بالنسبة الى هذا الشيء يسمى تقسيما لا بالنسبة
اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم اخر قسيما والغالب في التقسيم
قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد تخلو عنه فلهذا قال منحصرة فيها
والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة الثالث
الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه
كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء

تعريفها

رف لها ويسمى ح

لم تدل ح

بالستعان

مهمل

بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا
قطعيا والحصر المراد هنا قبيل عقلي ولكن على انه استقرائي قد بيناه في شرح
الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى
الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ
في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل
الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اي كلمة لما كانت اما ظرف بمعنى اذ
وبلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم
او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي
فقوله فهي جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال قوله اما من حيث انها
عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع
تعليل حذف ولعله احسن لانه يحوج الى حرف قوله الثاني الحذف واخويه
عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط الكلمة من المسند اليه لتقدير متعلق
مع ان في تقدير جزء صفتها على ان يكون مبتدا خبره اي لا تدل غني عنه ومنهم
من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صفات لا تحصى للكلمة وفيه انها لان حصر الصفة ايضا فيها باطل لان كل صفة
من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها صفة الكلمة على معنى حصر
التقسيم ليس الا ان المقسم خارج عن ذكر ما في التقسيم وليس
المعنى على انه ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا
ان

اي ح

ولا يدخل الفاء على ما هو جواب لما وجه بقوله فهي الآن جواب بتقدير محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه لا يخفى ح بعد

بعض ح

ليس ح

الانسان اما عالم او ليس بعالم لبس لان الانسان لا يخلو عنهما
لانه لا يكون غيرهما لظهور ان الصفات لا تحصى وهناك تقدير آخر احق
اي ذات ان تدل ثم تاويل اخفى وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة ثم كسرهما
لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكر التنبيه
على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى
تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به في خوف
ما كلمة ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث
يقعان عمدة في الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما قوله في
الفهم عنهما لانه التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا قوله الماضي والحال
والاستقبال ما تأخر عنه قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون
والاخذ من الوسم الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب
المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
بهذا المعنى من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى
المعنى المصطلح كما انه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم
الاسماء وفي القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامته
واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم
اللغوي لم يكن ببعيد تأمل قوله لتضمنه الفعل وكذا يقول لمشابهته الفعل
في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر

والاولى

14

الاولى لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده
من انه علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على
ان يكون في المعرف قدر مشترك بل لتحقق الجنس والمميز الا انه اراد تحقيق
المعرف لكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
المانع يعني عند الادباء معنى الحد وذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول
فلا يرد منع ان ما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة
هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله در المص
جملة تمدح بها لكثرة الخير وتحقيقه سيجيء في بحث التمييز والمراد ههنا
ولله در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب
الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما وافهم منه بيان فائدة قوله وقد
علم الخ قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا انه ذهب الى
ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي
للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من
الكلام لشموله الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس
بجيد والتمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون كتابة
او اداء المراد على ما في القاموس ولا يخفى انه الشديد منا نسبة بما اصطلح
عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل الخ

انسب

اوح

[illegible] منه صفتا

عن الحال انت تنبه في زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ح

ان ح
الفعل ح

فلا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وهو جميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام ح

الكلام ح

مكتفيا به ح

المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان لا يكون اسم فاعل
لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاحكام
فينبغي ان يرى ولا يتوا فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره وعده
من هدايانا واجمعه مع عشايره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد
المتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما
في الكلام التقابلي فقد ضيق على نفسه المذهب وجعل الهيئة جزءا
للكلام كان لتضمن الكلام الكلمتين معنى واضح غير محتاج الى هذا
التوفيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة ليست
التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومنهم قال ان المتضمن مجموع
الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى
الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد تسمحا لان شيئا منهما ليس جزء الكلام
بل مدلول له او صفة لاجزائه تأمل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد اما سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد حاصل صار
باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين
للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الحرفية لكن بقي
زيد قايم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه تضمن كلاما مشتملا
على جسق وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد
المخاطب اي الاولى نسبته يفيد قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه

والمتضمن في

حشوح

بكله ها

قايم

قايم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار رفعها
معها تمام كيانات في كون الخبر في زيد قايم ابوه مركبا نظرا الى ان الخبر عندهم
قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة داخلة في
تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او
حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه
وصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين اه فان المراد بالاسم اعم من الاسم
الحقيقي او الحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال نحو زيد مقلوب زيد
في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حمله
عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين
هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق
قوله اعلم ان كلام المص كالصريح في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام انما قال ظاهر
لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان لا يتحقق
افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب
كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل
ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضرب عمرو في داره مجموع
ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذي هو
مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل جزءا وهكذا
في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان تجعل عبارة المص عمرو لا عنى عبارة

مثل ه

علم ؟

تنوينه لا عدو لا مذهبه قوله على الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة اخبارا
من حيث قيد الخبرية وكلمة قيدها بما لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة
خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه و بعد يتجه ان مادة
افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهمه البيان بل
من مادة افتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق بالخبر
وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او نحو ها
فان الكلام في الجزاء عند المص و الا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين
ولا يكون تنوينه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتذ بكلامه مع انه خلاف
ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يتركب من غير دائم فاحتمل انه بلغه من كلام
المص ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام
عنده كالجملة ونكرت في الحواشي انه قال المص في بحث حرف الاستفهام
والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما
عنده والا لم يصح قوله لهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا
التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمين او الاسناد تبعيد عن
المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين
هكذين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم
ان تجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كلا اسمين لانه لا يتاتى
من اسم الفعل و لا من فعل واسم اي الكم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل يتاتى
من اسم و فعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل الافعال الناقصة

فواعل

١٦

فواعل لهما لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب
الثنائي العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا
اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل
بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب
اليه المبرد ولذا احتج المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة
وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي النظر الرائي بخلاف
تعريف الكلمة قوله على معنى كاين في نفسه حيث في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل
اي دل بنفسه و لا حالا عن ضميره اي دل كاينا في نفسه الا متغيرا في حد ذاته
لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير متعلق بما ليس صفة لانه وان جاز لكن
الفاصلة صفة اعذب في من الفاصل قريب قوله اي نفس الاسم والا يتوقف
معرفة الموقوف على معرفة الموقوف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ
الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليست لذاته لتانيث معنى كل لو انث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث برعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع
الى ما دل ليس بمجرد دائح اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل
الحرف اي تجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال
اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ

كون ؟

ما دل الا نفس ؟

سيد ؟

نعم ؟

له

يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه
مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لعدم
التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا
ولا يقال الدار في غيرها كذا لان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه
في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف به
قوله وتحصيله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف كأنه اراد الشارح
التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد كما هو المشهور بل اخذه من
كلام المحقق الرضي كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المحقق بعيد عن
هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا تحتمل
التفصيل لهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء
اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحروف على معناه
ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لغرض اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه لا خفاء في انه
بعد الوضع ولا مدخل للواضع في الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق حق يكون الدلالة ح
فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المحقق ايضا ينبغي
ان يقال في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في الحواشي المتوسطة
على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه
بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما

بغيره

بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف
وما يقابله وتقريرا تاما لا يستعمل في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد
في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على
ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه
انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان معنى قولنا السواد في زيد
وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال في هذا التشبيه نظر ووجه
اخر الاستقلال لفظة في وهو انه كما ان به المعنى الحرفي التابع لام العارض
التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله العرض ح
بفي والمعنى المستقل كما ان به الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم
يتدبر فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم
بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى
المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس قوله ويصلح لان يكون محكوما عليه
وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد
بالاسم والفعل لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا
يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة اضافية
كانت او تعليقية فالاولى ان يوضح الدليل بحيث يستفاد منه الاختصاص

الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون
الشيء مفعولا له وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل
هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان علامة كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الحال الملحوظ
تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته وتجعل آلة لملاحظته
لا بد الا يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان
فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها
مع ان كل رجل يصح محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة
لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر
متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى
هو آلة بملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ
بالذات ليصح تعلق تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل
المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد
فان قلت لا يصح ان يكون ظرف النسبة مقصودة بالاعدادات النسبة يصح جعل
المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير
ظرف نسبة ما وانما جعلنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قد كر
في الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم الملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف

قلت فعلى هذا ما سبق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون محكوما بالنسبة

وبعد اعدادات

منه

وقد قال

وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو فجعل الضمير راجعا الى جعله
مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي تحت
مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس
افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهوم
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول لفظ
الابتداء تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني للفظ الابتداء في الدلالة
عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه
بقوله دلالة على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها الى اشارة الى انه لا من نفس العبارة المعنى الاخير
ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع
المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد
فهو للاقرب قوله وما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له
عند حمل المعنى في التعريف على الاعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين
في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا تحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة

حاله

ملحوظا

منه

من لكنه يصح ان يكون مدلول

اعلم ان ما ذكره في تقسيم الكلمة هو المعنى

هو المعنى الاتم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا
يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اتم من المطابقي لما احتاج
التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان
يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل
بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان
ايضا على ما هو الاولى واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الفهم
لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه الاستقلال
المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على
الضميمة بواسطة عدم الاستقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابقي
بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم
المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا جهدا بلطف من الله ونوله
في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور
مرهونة باوقاتها وما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام فما ترى
الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له

ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس
اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة

تمت

١٩

انما نخشى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على
المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر
الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر
معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور
طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة لان المفروض
ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد من امر آخر متسبب من اللفظ وهو
التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى اللفظ
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على وجه العام لفظه تذكر وضعه لهذا
الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا
من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم
خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه
من اللفظ من حيث هو مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي
ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه
من مثله كما زعم كل من نشأ الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلولا العلم بارادة المعنى من اللفظ لم يتوجه
السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء
منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة
وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يطرح
بازائه ويظن فكره عميقا فتأمل ان تنبهك على ان القرينة ليست بشرط دلالة المشترك

بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اليه
اذا صار جزءا للفظ آخر فكل من لفظة عبد ولفظة الله في عبد الله
محتاجان في دلالتهما على قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي واسألك ان لا تسأم من افاضة برد التحقيق لتقلقك بما عودت
نفسك بقبوله من غير توقيف وتصغي الى تتمة ما ادى اليه موافقته رفيع
التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان
كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاءهم تصحيح
ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد
من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصرة
فيقول كما الهمني ربي ان الفعل موضوع للحدث مقيد
بالزمان وانما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى
على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة
ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد
لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من المفردين
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى شيء
لئلا يكون احصاره على هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب
الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج افعال
المنسلخة عن الزمان ... الا ان يكون الوضع

الا ان يكون الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال لغير الزماني في الافعال
المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة ليتحقق امارة الوضع فيهما وهو
فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المص لهما بالوضع واما نفي
التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات
غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع العقلي لانه لم يكن الذات داخلة
في الوضع العقلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير الحدث
غير مقترن في الوضع الاول لان وضع الاول لهما نفس الحدث فهذا المعنى المستقل
موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة
مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لهما فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء المنقولة من الافعال اعلم ثبت
باعتبار وضعها الثاني للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع العقلي الاصلي وذلك
بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثلا وزنك وضعه الاول
وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها
لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانها باعتباره يكون
كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقاة كتب
على الحاشية الدجاجة يتوقى اي تصيح فوقاة وقيقاه على وزن فعلال وفعلاة
وفعلال قوله او من المصادر التي الخ يعني او من معاني المصادر التي كانت
تلك المصادر في الاصل صوتا والمصادر التي هي من الاسماء منقولة من معانيهما

فيهما ... علة

هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر
لا عن معنى لفظ اخر فتكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون
تلك الاسماء اصواتا فتامل قوله او عن الظروف يعني او عن معنى الظرف
والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ
الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في
الحال فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد
معين ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة لمن عبارة
عن اخفونه لمن لا يتجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته
على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستغل به فهام كثير من المخاطبين
بهذا الكتاب ولكن ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم
قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التعقيب لشركته مع ماذكر في الاختصاص
قوله فقال ومن خواصه مقدمها من اول الامر ولهذا قدم على المبتدا ليس
التقديم للحصر والا للغا وبماذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي
ذكر من لحصوله من مناسبة ماذكرنا ثم بل لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة
الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من تراكب الجواز واعلم ان التنبيه
المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد
كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه خفيا

وان

وان كان تقدم ملاحظة الربط الشيع لان افادة ان كل واحد من الخمس
بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح منه من ان
تخفى فالعاقل يحمل العبارة الا على ما يفيد لا ما يرضى قوله خاصة الشي
ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي
راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واخرفي الاستعمال لغا الوجوب
فيكون ما له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال بقوله لا يوجد في غيره تفسير
لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هي هنا الامر
المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشي اوجب
في كلام المحقق تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي
لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة
الى التعريف وجعل اللام فيهما عوضا عن المضاف اليه بحجها عن عداد تم اي بيانا
ولو لم ثابت عن ادني تكلف لاولوية بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام
الموصولة فانه ايضا يختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما عرفه
في بحث الاسم الموصول الالف واللام الزايدة والالف بعد اللام اي جزء الكلمة
كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم على لغة حمير ليس
من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام
في امسفر قوله لكنه لم يتعرض لعدم شهرته ولم تختص الامور المذكورة بالتعرض
الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام

نسخة ح

نسخة ملا الكليم ح

ويكون تطويلا بلا طائل فلم يستفاد منه اختصاصه بغيره وان كان الجميع وحرف النداء كلها وبعضها فتامل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون ساير الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص التعرض للجزم من بين اقسام الاعراب الدالة على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف واللام ويستفاد منه اختياره في حرف التعريف ايضا وان لم يكن مسوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره في حرف التعريف وان لم يكن اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وان فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف في شرحه للكشاف وشهد له ما قال في اعراب الفاتحة انه لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلفوا احدا مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام وثم مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال وكان الهمزة فيها في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة

الخليل ح

المفتوحة

المفتوحة وانما حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة انما ذكرها قوله لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل غندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما يدل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن لا الى الصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك على معانيها فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة الى تقدير المضاف الى الدخول كاللام الان فهم الحركة والنون الساكنة منها اسبق فما اختاره الشارح البيق قوله او في المجرور بتقدير الاول وتقدير الثاني قوله اما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فهذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى تبيين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لافاد الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم قوله مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف في عدم جريان التعريف

في مفهوم الفعل [illegible] مختص نظر نعم التحقيق [illegible] غير مسلم الحسن
الوجه وان امكن في الفعل لكنه لم يختلف باعتباره طرد الباب
وكيف [illegible] يقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث
الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول به على وجه لا
يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية
فرع المعنوية قوله وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله
والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء
مضافا اليه وتحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة
قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة
مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها
قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان
يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم
ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا
لا يتنازع في ترجيح هذا التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى
على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا
ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم منه
استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيرد لقوله لان الفعل
او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح
ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
يختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا او
كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم

مطلقا

مطلقا ان [illegible] منهما طرفيها لا يكون الا اسما قوله [illegible] قال
المصنف في الايضاح هو [illegible] اظهار [illegible] والمنهاج وهو
اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس [illegible] اعربت الكلمة جعلت
الاعراب فيه هو الوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب متحقق
فيه لان القياس معرب بالجر اذ هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو
مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف
آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صيغة
[illegible] نحو القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب [illegible] لا
لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم
المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون
المعرب والمبني [illegible] بنفس القسم لا بنفس القسم لانهما يشملان الاسم
والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي لو قطع بهذا الاعتبار ورد
مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار
هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار
قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة
قوله ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى
بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على [illegible] ضعيف قوله
لم يشبه اي لم يناسب [illegible] المشابهة [illegible] حتى المشاركة في [illegible] بالمناسبة [illegible] التي
اعم [illegible] المشابهة في الاصح [illegible] لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب

العبر المشابه بحو نو يثد قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب اللب حين حكى
الاصل ومشابهته في الاحتياج الى القرينة كما في المجعات ووقوعه موقعه كاسما الافعال
ومشابهته الواقع موقعه كنجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما شبه به كالمنادى
المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المناسبات
فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب قوله
فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء لتعم وجه المبنى بل خص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص
لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه
في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم
هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه كلام
الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف في
حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام
لا حاجة اليه بقوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحهم هو
بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الخ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية
للاعراب لانه لا يحصل الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون
الاعراب لانه لا يحصل النوع بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار
صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا لم يعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد
على طريق المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخرج عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسبب الاعراب
بحب الذات لا بفوات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سبب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني
لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول دقيق فلينبغي لارباب النجاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا ينحصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض

منه

٢٤

التأخير فلا وجوب

منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه
التأخير فلا وجوب في تقديم المتضمن بحث الكلام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقال
من جملة الغرض من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو اشار بهذا
الى انه لا يمكن ان يعرف المتكلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع
لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم
في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف
معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقديم المعرف بهذا التعريف على نفسه
وهذا امر اخفى معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله
الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب
ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الى اخره الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل في
المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية بجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة ولا يصح
يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب مما يختلف اخره ينتج ان هذا يختلف اخره
به وقولنا يختلف اخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى الخروج بتصويبه في المقام واخرجه
عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال
والتفصيل واجاب بما لا يهدي الى وجه الصواب فهو وان كان لحق بمعرفة مقاصد الشارح
الجليل لكونه من التمرين على طلاقة تجلية الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وجه سيد ولد
بني ادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم بعض الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها
فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استادي ومن هو جدي لانه جدي على امنا
حسام الملة والدين داود الخوافي استاد ائمة زمانه بلسان الصافي افاض الله سجال علمه
سبائب غوادية الوافي انه يمنع قول المص انه ليس كلام مع المتتبع العارف لانه يجوز ان يكون
الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون متميزا بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه

الى الحاصلة بالتعريفات في التعريف
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره اشارة الى مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله
وحكمه اي من جملة احكامه وباشارة اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب
والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيئول الى انه بعض حكمه وكانه اراد
بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور
حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما ابى عنه الاقوام
بعد الاقوام وان لم اعثر على ماخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به
عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في تعريف المعرب ولا ينبغي ان يعرف
به قوله باختلاف العوامل فان قلت العامل لا يجري على قواعد الاسماء فكيف جمع عاملة
فان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل
في وقت ما وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل
خرج بهذا القيد اختلاف آخر المستفهم كلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو
منو زيد ومنا زيدا ومني زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل
بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول انما يتحقق بالآخر والاول وذا لا يتصور
في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا الخ ولئلا يكون
اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ واياك ان تفرق بين التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف
العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصر العدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر
على انهما سيان قوله فان اصله فتى وقف ونفى ذكر الباء وثلاثي المبتدئ بينه وبين فتى
لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما

ولا يختلف آخره

كما سر

9

كما يشعر به التعليل بمنقوض فيه قلت لا انتقاض ويمكن التعليل باختلاف العوامل اتم فانا
نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان تطلب كل منها اثرا مغايرا للاثر الاخر في الآخر
فقولنا رايت وبابه ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى كان او مجموعا وقوله معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل
رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقولنا مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا
يتوجه انه لا يتجه الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد بقوله بين الصورتين
فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع تم ما ابينه وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق اختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشبهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كلما مع
عامله وتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب ورد عليه
ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء
ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب
وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف في العوامل
اذ لا اختلاف في العمل بين العاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول المراد
بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس يخرج اختلاف
الآخر ولا اختلاف العوامل ليتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي الذي
هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الفريد
وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم ينقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى
يتجه شيء لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم
المعدود مع العامل لانا نقول التركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل
ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بالابتداء معنى

ركب ... وذلك لا يصح ابتداء اذا لم يسبق
لكن لا ابتداء انما ابتداء مع العامل
معدود مع العامل
عليه تركيب صح

[illegible] به قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من فوائد هذا المتن [illegible] اذ كان [illegible]
ان هذا الحكم بعض معرب لم يشرع المبتدي في المتعلم ببيان هذا الحكم غاية الامر [illegible]
عليه معرب لا يعرف انه يجري فيه هذا الحكم اولا قيل عليه ان المراد اختلاف الاخر باختلاف
العوامل وانما هو هذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه
العوامل المختلفة وقد مثالا لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل
المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر
الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان ظاهره بيان الحكم الكلي
لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف لا بد العامل والمقتضي فان قلت
قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما
الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول
اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف فحرف
الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب
في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب بكلمة يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة
من الجارة على البقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا بد العامل
والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضى على النسب كلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه
لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال
والاولى اشارة على صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج
بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية
ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة
ما لا شعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان اولى

ان يقال

[illegible] فائدة [illegible] لان [illegible] عن [illegible]
[illegible] لحرف او حركة فلا يرد [illegible] من امثال الباء [illegible]
[illegible] الحرف [illegible] وهو المتبادر [illegible] بالحركة [illegible] عامل [illegible]
وكل لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن
اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق
بين اختلاف اخر المعرب وكل من الثلث يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من
تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يدخل بينه وبين الاختلاف
تقدم اخر بل يتخلله تقدم العامل والمقتضي والمجموع ومن قال يخرج المجموع بسببية الاجزاء
المركبة من القريبة والبعيدة فلم يأت بكلمة واضحة فقد اخفى تخصيص كلمة ما بغيره اخرج
المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الاخر فترجح بل تعين
في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار قوله خرج حركة غلامي ارادة من غلامي ما في نظائره
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يجر بدقيق
نظره الا على خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال
الشارح فخرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمي في حالتي
مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة على ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا
يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب اغنى من حيث انه معرب لتم التعريف
ولا يتجه عليه شيء فقال قوله ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب ومن صحيح الاتيان به على
تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله يدل على
المعاني جمع معنى وهو ما يقصد من شيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا
يعود اليه فائدة وكذا فيما يأتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه
ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه يوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام

والا لم يلحق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختصاص اختلاف الاعراب
لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية
في دلالة ما به الاختلاف على ما سنفصله واما فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف
على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المصنف
لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر
معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى الوضع
للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان
البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل منها المعاني للمعرب
واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما
يدل على تبديل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول
والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار
حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد
تبدلها في المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف بما هو الواضح قوله
وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة التي هي الاصل والاعراب
مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فالواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد
الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس
الاسم يدل على المعنى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في باب
الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر

من قوله

٢٧

من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر المدلول والاوجه انه تاخر الدال
على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال
جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى
بتغييرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الآخر
فانه لا يخل بنوع الهيئة ولهذا قيل يتعلم على صيغة الامر على صيغة ماضيه
قوله اي انواع اعراب الاسم ثلاثة نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يلزم
الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركة البنائية
ولا غيرها من حركات غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه
عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او شبيها
بها كما في ارايت ان قوله علم الاضافة اي كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير
اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المتكلم المقصود من المقابلة
بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما كون الشيء مضافا
ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل مضافا اليه بالاضافة
اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما دخله المص تحت المضاف اليه
حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم الاضافة المضاف اليه فهو كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث
يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتمييزه على
باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج اي الحاق الياء المصدرية الاولى

اي علامة
اليه
لا

الاولى لم يصح الباء المصدرية قوله وانما احتص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل فبين وجه الاختصاص فيما هو
اصل في الاعراب لكونه معمولا هو اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل الخ
القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المفعول لتاخره عن الفعل لا يجوز
وتوهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل
مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى
العوض لان الاعطاء للقليل بان تجعل على رضائه فالحال فاعطي عارضا للقليل
وكل لما لجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطى الثقيل ما اعطى
من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للتكثير فتامل قوله ولما
لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا
والضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى ان قولنا مررت بزيد في
يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فالمتوسط في الكثرة المتوسط
في الثقيل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار
العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لانه
توجه يتوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن قال اخره عن الاعراب
لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق
وطلب المبتغى من الفج العميق قوله ما به يتقوم اي به تحصل دون غيره
فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب بلا اختلاف فان
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال ينتقض بالاسناد وما يقوم

به المعنى

به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا نم انه في العرف معنى
قولنا ما به تحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء والمجاورة للنار للماء
تامل قوله المعنى المقتضي لو اهابه يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة
والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم وتوهم بالباء
في بحسبك زيد كون الخ مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال الخ وجه
لذلك قوله مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر
وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد والمنصرف من بيان الاعراب
والعامل المعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى فانه تارة تقتضي الحركات
الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة تقتضي الحروف
الثلث وتارة ماسوى الياء وتارة ماسوى الالف فهذه اقسام ستة
قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين
اخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى
والمجموع لخروجها بتقييد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف فلان
المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم
يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحالات
الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير
المنصرف ولا يبالى به [illegible] ايضا لانه يعلم من بيانه على طريق الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف
لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها الداعي قوله

ان الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقض بجمع تكسير ونظائره لكن لا يلزم
من دخوله بهذه المكسر توهم ان اعرابهما بالحركات لخروجهما عن
القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون
الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا امر دون
قلت الانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا انما هو بعد لو سلم
فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس كذلك قوله والنحو نصبا
كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا الكلام قوله والمصدرية فيكون
التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط
من الظرف المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة او اعراب رفع
وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا الكلام قوله مثل جاءني رجل الاحسن الاظهر
ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه
اوضح اذ موافقة غير المنصرف فيحتاج الى تطويل لان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف
فانه يخرج عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس وبقي ما يكون تاما [illegible] لنا
له وينبغي ان يضم اليه الات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب
في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا الكلام يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما لا يتبادر
من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان
السلامة حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر

وخرج عنه بنون

وخرج عنه ثبوت مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن الجمع
المذكر السالم فانه سيعلم والقائل ان يقول الاعتراض ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا
يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء
الستة بنى على ان الحكم ليس على خصوص هذه الاسماء بل على مطلقها اذ لا يمتنع الحكم
عليها بكونها بالالف والياء ولا يصح الحكم بكونها بالواو ولا يكون في التثنية بقوله مضافة
لغوا ووجه ذلك ان الحكم كما يجري بالتلفظ بحسب معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر
ما يتلفظ مجردا عن التلفظ خصوصية حدثت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم
الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت
فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه من قبيل الشريف كون اللفظ موضوعا
لنفسه وانما لم يذكر مقطوعا عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على
مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكره غير مضاف لانه خلاف استعمال العرب
وثالثها هداية المتعلم لاعرابهم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي من نفسه لوجهه قوله
لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة [illegible] اشارة الى تجريد هذه الاسماء بنفسه في الحكم
بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة او بحث انها جردت عن خصوصية التكبير والتركيب
والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير ملحوظة
في هذا الحكم قوله مضافة نقل المتن على خلاف ترتيب التقييد عليه الشيخ اما غفلة على
فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق التقييد واما لانه نسي كما انه في نقله كانت
بكفه والثاني في غاية البعد قال ابنه على ان عبارة المتن محمولة على التقدم والتأخر
لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن اما
هو النسخ او لغير المص بحسب عبارة الماتن هو السبب فيه [illegible]
انما لا يحفظ نقله المسير قوله وانما اختار [illegible] الاسماء الستة [illegible] اعراب [illegible]

ان هذا الوجه مع علاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفصيح والملحق به
سته المثنى وكلا واثنان والجمع واولو العشرات فجعلوه في مقابلة كل فرع اصلا قوله
وانما اختاروا هذه الاسماء والستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها مبنية عن تعددنا
لاو ثا في كونها مبنية عن تعدد اوفي كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المثنى اهر
اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في كلمو الفم والنون ظاهر واما فيها فحى والاوجه ان يقال
لمشابهتها المثنى والجمع في انه فيها حرف ليس بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون
التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب دون غير حال الاعراب فشانه الاعراب في التطرية
والتغيير وهذه الحروف هي في الاربعة الاولى لام الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها
عند الرضى وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المصنف لانه الاعراب
لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعظيما لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر
انه جعل كلا من ابنا عن المقصودة وجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذا
والاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والاخ
الى غير ذلك مبنية عن تعدد ومثال الاول وجود بدون اعادة اللام قوله وكذلك كلتا التاء
بدل عن الالف والالف للتانيث لانه علامة التانيث لا يكون متوسطا وما اضيف
اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر
كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكل مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف
في الف كل انه في الاصل واو او يا والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب
في هذا المظهر ان يكون معرفة فلذلك قد يكون اعرابه بالحروف ويكون مضافا الى مضمر بالحج انه
منقد لكما طابق بحث قوله ومفادها معنى التثنية لان تكرار الوحدة وهو الجمع بالواو والنون
سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان الملحق بجمع المذكر في شرح ان قوله وان
كان اسم فمذكر علم بعقل بالشرط

باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للعاقل عن التعبير
او المتوهم انه اسم وليس بمعنى التركيب الاضافي مرادا فالمعنى لم يجعل الاصطلاح اعم
من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ الجمع المذكر السالم لم يمكن ادخالهما في
اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس جمع قوله وعشرون واخواتها
المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر
كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة
لسماجة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثنين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه
لانه لا يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد
ان ثنين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام
على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد علامة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد
لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كافي في انها لا واحد لها من لفظها
قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ
لا يخفى عليك انه لو قال المجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لكفاية قوله وانما جعل اعراب
المثنى مع لحقانه الخ الاولى ترك مع لحقانه لان بيان الوجه في الاول يغني عن مؤنة
البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله
وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصحة
ممنوعة لان العلامة لا تتغير قلت هذا ليس من تغيير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة
فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف
بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكلتو التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة
الجمع بالاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على التثنية ولشروط الثلثة ان كان اسما
واكثر ان كان صفة قوله وحمل النصب على الجر لانه الشبه من قوله

اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق في باب حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
لقد ادرج في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق
لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره
على ان قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر والثاني ان قوله
والتقدير وعد بيله معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله
كمال الاتصال قوله ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي
لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في
مقام البيان قوله التقديري اي تقدير الاعراب الانسب ان يفسره بالاعراب
المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد
على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف
العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال
مع ذلك فاته هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر
اي في حرف اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في اخره
الاولى اخره قوله كعصا انما ذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى
ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل
كما في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر
فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى
وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليغتنم المغتنم قوله وكما في الاسم المعرب
بالحركة قيل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماتي ومساجدي
وعبادي قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب

[illegible]

فيه

٣١

فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر
اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر
الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه ح نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه
داخل فيه نعم ينبغي ان يقيد قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب
في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي
اقتضته الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديره للاستثقال ولك ان تجعل
قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا لغلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا
او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة
اخرى له اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها
مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان تكون اثر العامل والا لزم ان يكون العامل
لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية فتحصيل احدهما
لا على التعيين والعامل لتخصيص خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولهذا
جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا
ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد
بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان
ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا مكتفيا بالكسرة نحو يا غلامي وما كان ياؤه مبدلا
بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه التقدير الاعراب في نحو يا غلامي انه لما اشتغل
اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والاوفى انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة
ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت وامت ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي

في اخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا عطف قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر
اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحضر ان يحذف نحو ويعطف
مسلمي على قاض قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في
هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء
الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن
افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان
نكتة ترك المصنف بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك
بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت
ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح انما ذكره انما يصح
على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان
فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون
الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل
ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر
مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم
ورايت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم
ومررت بمسلمي القوم واما مسلما القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب
بمدة ولاقى ساكنا نحو المقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فيخرج نحو مصطفو القوم

والمثنى

٢٦

والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر متعذر
فيه الاعراب او مستثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر
والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية
الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة
الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع
بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واحتاج الى الاعتذار
بورود بعض الامثلة لا محالة مما ينقبض منه العجب ولا ينبغي
عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر انه يحتاج في افراد
ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد والى المتعذر والمستثقل
الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد
الى المتعدد ولكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة
راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله ولم يذكر تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل
المعرب الذي سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام تذكر بعد
الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا ما سبق
من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره
بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق
للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والجمع فينبغي ان يذكر
متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير
بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة
والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لتفصيل غير المنصرف ومباحث المبتدا
والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرهما اخلال ببيان هذه المباحث

قوله وكان غير المنصرف اقل برد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق
بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك ذكر الاكثر بالمقايسة كما نبه
عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت
فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفي بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان
الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر في البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف
عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي قوله واكتفي بتعريفه
لانه يعرف بمعرفته ولم يقل وبالمنصرف ما عداه كما في الاعراب
اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه
بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف
وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف ما يمنع عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فلا يصح
ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف بالقياس
اليه واما عند المصنف فان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب
بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن
معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب فيكتفي بتعريف فيهما
كما اذا كان مطلق المعرب ينحصر عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف
المنصرف ماخوذ من الصرف فانه تغيير الصرف عن حاله الاصلي
بالتركيب اكثر منه في غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه يتصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة في الكسرة والتنوين

او بزيادة

او بزيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة
وهو احد احتماليه لانه اقرب بانتزاع الشرح بالمتن
ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم
مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح
الآتي في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الابهام فاعرضنا
عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون
التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه
على ما لا يخفى للعارف به نعم يجوز ان يكون التقدير من تسع علل
ثم اشتغل ببيان نكات ترجيح تقدير الموصوف فلم نتركه
ما لا يعنيه قوله والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه
لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع
ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول
ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف لاشتمال بيانه غير المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد
ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم
مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم
الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل
على انه اذا اجتمع في كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون فيه الحكم
للسببين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف قوله وذكر المجموع
عدل الصفة يمنع تكثير الاسباب في هذين البيتين بها انه الحق اذ السبب
عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب

وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا اوجه كان المناسب
تنكير التنوين ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال
بعض الشراح من ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدول
في عطف ما بين العلتين الخ ثم للتراخي في الزمان ويستعار
للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او ادنى ولا شك
ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه
النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
الخ هذا مما لا تقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف
اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا
قوله وهذا القول تقريب ما تبع في كلامهم الوجوه الثلث المذكورة
ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحة وقعت للناظم في هذه
الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تنوين غير المنصرف
والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم
وقد عرفت بعض المسامحة في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام
العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائد مما ذكره
الشارح ومما نذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد
النون ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح الفريد قوله او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة فوات تنوين قبل الاولى مانع
اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلعل الموانع جمع مانعة والتاء
زائدة لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه انما
لا حدى المعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا
اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان
لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه

موب

موجب لحكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك
ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه وقع تحت
حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في [illegible] على الكسر
والتنوين لكن الاظهر الاقتصار ان يقول ان حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية
ما يكاد يسلب عن القائل الحيثية قوله ان لا كسر فيه
ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة
الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين
تعريف بالرسم كما ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف
نفسه الدور ثم جهته على ما فصل في تعريف المعرب ولو
اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى انتفاء تعريف
غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع
الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى
بالتنوين ليتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف
منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم
من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله
فيشبه الفعل في جهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها
يوجب البناء وادناها يوجب عدم الانصراف واوسطها
يوجب النقل ولا يسع المقام لتفصيله قوله لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم
المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام
الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية
في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف

ف

اعم عن الوهمية والحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام ان يكون للنبي لطه
لا بد من اخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه
كما ان تحقق الفرع بتبعية بتحقق الاصل تحقق خلاف الاصل
تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يتصف الى خلاف
الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع ح مثلا الفرعية الموقوف على
الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح
لا يجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية
قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر
حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان السابق قاصر قوله اي لا يمتنع
الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وقع الصرف الى الوزن
فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وما دخل الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان من
موانع الصرف فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار
التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل
المراد بالصرف معناه اللغوي الخ الظاهر من الصرف معناه
الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله حكمه والى هذه يندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة
لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجوز عدم
صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجوز جعل الاسم
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز

الكوفيون

الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
كقوله حيث تبع في الخنساء بنت البدء ما قالته فاطمة رضي الله
عنها في مرثية النبي صلعم وآله قوله ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشية جامع غالية بوي
خوش انتهى ترشيه بالتخفيف برفرده بشابش كردن
التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على
من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع
الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لا يقع عليه شيء لانه استغنى
بشمه عن شم الغوالي او المعنى ما وجب على من شم تربة احمد
ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموصوف وهو كمال الاستغناء
عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان
رعاية التناسب بين الكلم امر مهم عندهم ولذا صار السجع
من اجل محسنات الكلام واختير بها في النثر وقربه مع ان اللغة
ابرائي ومنه في التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة
يبدأ اروي عن بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا جارية الركب
قد جاؤوا اي بضم الراء في يا جارية فقال الكاتب يا سيدي الفصيح
كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان
لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة
ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها وزن
منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل
يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لانه لتناسب مضاربة وجعل
من هذا القبيل نحو لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به
معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون فيه منصرف للعلمية

وسيأتي فيشون قول المص فيما بعد واما قواريرا فمنهم من فرع انه
غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب
بالمشاكلة **قوله** حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي
يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الآي فقوله عليه لم يقصد
به اتمام التعليل **قوله** فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع الخ
اراد ان ذكر اغلالا ليس الا لاتمام المقصود وتمثيل المجموع
والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله**
وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان
يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة
التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في معترضة ووقوعها
انتماء ونعت ولشدة الاهتمام بان انما تصلح للتعريف
قدمت الى هنا **قوله** فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين
لهذا التكرر عند بعض ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير
له في الآحاد عند بعض واهتمام الاخير بجيئ في تطويل للسبعة الخ
كتب في الحاشية فأكاليب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم اسم الابل
وقد يلحق انعاما ساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما
ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصحاح **قوله**
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا فذكر المحقق
الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما
اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول
كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه صفة الاسم ينبغي ان يكون
مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل
بالحاقه امام المصدرين الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء
مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاقه ... غاية النوع فيها
مالح

٣٦

ما لا يقع في الفاظ المصادر وانما هو المصادر وضعت للمعنى ما هو صفة
الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص
في تعريف الفاعل على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع
شيء على انه بيد والا على قيام المعنى للمفعول منه زيد على شيء زيد فلو كان للضرب معنيان
لكان ضرب زيد والا على قيام المعنى للمفعول منه زيد كما ان ضرب زيد على صيغة
المعروف دال على قيام المعنى للفاعل به فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيام به
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول انما هو جزء معناه يدل على وقوع
مصدره الذي يتضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول انما هو جزء معنى الفعل المعروف
والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الا
خراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى
الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد
يقال عدل الحمال الجمل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي
بمعنى التبعيد دون الميل الا ليشتق المعدول او كون الاسم معدولا وليس بمعنى
لانه بمعنى المعدول اليه فان ظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء
والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت اليه اي هيئته ولقد
دق نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد سببه وهي المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم
اي اخرج خروج الفعل او لا تنحي عنه الا قوله اي عن صورته في الصيغة با
الصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال
ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها

ثم عويته على جنه قيامه في تعريف الفاعل ضرب زيد حيث اخرج به عن ... زيد فعلا

لازمة للكلمة كالصورة فانه احد الامور اللازم لافعل التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المغرد الذي صار علماً بالغلبة اللام فيكون سحر علماً للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخراجه بتغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الضيافة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما يتوهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمة يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المحض فانه لا يدخل في نفس الصورة حكماً كاللام للفرق بينها وبين اللام بجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام نفسه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الا ما ليس حقه فانه تقدير في الفضا هو حقه **قوله التي** تقتضي الاصل والقاعدة انه يكون ذلك الكلم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي انه يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه محكوم بحكم بانه محكوم الفاعل من العبارة فهو اسم الفاعل من العبارة خرج من صيغة المصدر التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر على عمر **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم انه كانت بمعنى عدة موقوف بخروج الاصول فهيئة الغرب عصبة للغيار وان كان ما يعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثمنة ليس هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثمنة نفس العدد وما وضع له لكن الموصوف ما لوجه ان يقال خرج المشتقات من المضارع الاسماعية بتغيير الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر السماعية بتغيير الصيغة ليست مقتضيات

اصل

٣٧

خرجت به المغيرات القياسية

واثل مثل عدة والمحذوفة الا صح

اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية **قوله** فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوسطة كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست فيها فلم يبق من المغيرات القياسية ولا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل فلا ينفي هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود في تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود **قوله** اعلم انا نعلم قطعاً الى اخره فدل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل الحكم بالتكليف لا ضطرار اليه منع الصرف وان المحقق ثبوت اصل له ما خرج عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محقق والاصل الا ما يقتضيه القياس عنه فيكون الخروج كالاصل ايضاً محققاً قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضيه القياس ان يكون الكلم عليه لا ما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا الاول لا يحكم به الا الاضطرار في تقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا ما الخروج محققاً الخروج عما هو القياس الا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويبنى على ما عنه والمغيرات ان زدته تعريف العدل ويبنى على ما ذكر انه يختص بمعرفة غير المنصرف بتعريفه بالمنع لانه

انما يكون لخروج النوع صح

لايعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر
والتنوين فيلزم الدور الا ان تم يلتفت اليه لان ذلك
لازمه في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله الا انهم
تنبهوا للعدل فيما من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل التشبيه لذات السبب في سائر الاسباب
سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف
بدون منع الصرف واما العلمية فلا توقف في شيء
منها الا به معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي
فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعر
ف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر
الاسباب وان كان هو الخروج عما كان
للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف ههنا
ثم قوله فجعلوه غير المنصرف
الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين
جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم
بعلمية العدل صح

العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على
ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر قوله اي خروجا
كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر فكان
متعلقه وهو الاصلاح هذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا
لان حمله على الوصف يحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج
يحال نفسه مبعد عن الفهم جدا قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة رجال من القوم
ما اول بلفظ واحد اي منفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن
الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع ولا وجه لقوله الى رباع ومربع الا ان يجعل
الى بمعنى مع قوله والصواب مجيء الصوب مجيء عشار ومعشر بخلاف
الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي رح يستعمل على وزن فعال من خمس الى
عشرة بياء النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف اه قصد بهذا
الكلام دفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعل بانه الاصل
الاعداد الا ان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما
قيل في منع صرفهما فان جماعة قالوا ان منع صرفهما لتكرار العدل عن الصيغة وعن التكرار
والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت
في ثلثة ثلثة وجه وصفية الاوصاف في الاعداد بها وصفت للوحدات ثم استعمل
جائزة في مائة الواحدات ومنه كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع



الى كبيى لانها موضوعة للمعنى الوصفي للشى لانه يوجب علم انصراف ازيجا
قوله لان معناه الشد تاخرا فان قلت ما الذى الجاك اليه ليس الا ان اصله
الشد تاخرا او اوفق تاخرا بل يؤيد الثانى انه لا يستعمل الا فى غير ما هو من
جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد واخر اى حمار اخر بل رجل اخر قلت
ولهم على ما قالوا وجه الاستعمال فى الشد تاخرا على صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان يقال جاءنى زيد فى اخريات
الناس اى جماعات هم الشد تاخرا على ان صيغة التفضيل مع موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل
فى التاخر بل تنقيص فيه قوله على انه معدول من احدهما هذا يكفى فى ثبوت
العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضى حيث
اختاره قوله والعالم يذهب الى تقدير الاضافة اى لم يذهب اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة فى تقدير الاضافة اذ لو ذهبوا اليه لاحتاجوا الى تغيير
والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى
ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم فى تقدير الاضافة فى الكلام لا فى فرضها
فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءنى الرجل الرجل
الاخر وجاءنى رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا
ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعى المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين فى تذكر ترفع
درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله

او

٢٩

اوضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه ولابد من كون المضاف
فيهما تابعا للمضاف فى الاضافة الاولى ونحو يا تيم تيم عدى
وقوله بين ذراعى وجبهه الاسد وانما لم يستوف الشرح
بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل شئ محلا ولا يتوقف المقصود
هنا على بيان قوله فاصلها اماجع او جماعى او جماوات ولا
يخفى ان القياس فى جمع التكثير هو جمع ليس جماوات فلا
يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع
الشاذة بل شئ من المغير لغير القياس وانما خص ذكرهما اوردت
على العدل وطلب ما به يفرق بينهما وبين المعدولات حيث حكم
فى احديهما بالشذوذ فى الاخرى بالعدول ولا يخفى بانه علم سابقا
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم فى قوله كيف ولو
اعتبراه فائدة جديده فينبغى ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج
الى اعادة ذكر انه لا يرد الجمع الشاذة توطئة لذكره واقوى
ما يروج ما ذكره ولم يحضرنى لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر
ايضا معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل ووزن الفعل
قوله فلا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا
يثبت شذوذ فى اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان جمع اقوس
لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس العدم تصور الشذوذ
فى العدل قوله كم فعل اسم جنس كصرد وشرف لا عدل فيه
الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت
بالنداء كفسق مبالغة فاسق كان الفساق مبالغة

فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره
او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء
جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من
جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل
كقثم فان وجد قاسم ولم يوجد قثم الا علما الا ادر فانه مع
اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد
ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر اسم ابن عباس بن عبد المطلب
صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير وللعيال
كالقثوم والجموع للشر ضد واسم الضبعان ولانا في بين تحقق فاعل
وما ذهب اليه الشارح من لابد من دليل على ثبوت اصل في هذا القسم
كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصاله ولا دليل
على اصاله عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلث بالنسبة الى ثلث
قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبني تميم وذلك ان يجعله
النحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب
البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الا يوجب البناء
بل المعتبر اصاله قوله نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب
وفي قاموس جبل بين اليمامة وبين البصرة والهجان او الحمر
من الابل وطمار لمكان مرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس
ارض بين اليمن ورمال يبرين قوله فانها مبنية وليس فيها
الاسباب فيه انه لو اريد ليس فيه شئ الاسباب فهو ظاهر المنع وان اريد
انه ليس فيه موجب البناء الا البيان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها

وزن

وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل
ليحصل سببا البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا
يقال ذكرنا قطام ههنا ليس في محله هذا اذا قرئ العدل التقدير
بما كان لضرورة منع الصرف تخفيفا اما لو كان تفسيره به جريا
على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في
المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراءة
على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف المص في هذا الباب
الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما
مستغن عن البيان لشهرة فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله
فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل
فيها والثر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المص في محله قوله
وهو كون الاسم اه لم يعتد بتقييد الابهام بان يكون في الغاية
كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج
اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها
تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان
دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة
تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا لكون اسود
للحية غير صفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد
غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا

فيه وصف ومعناه رجل له الصقر والفياض فيه وصف
ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذى اخذ منه معناه
كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له
صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على
ذات معين ايضا ومعنى الفياض شئ ماله كثرة الماء لان
معنى المشتق شئ ماله المبدا واما استبعاد من قال كون
معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لو
كان الماء ماخوذا من مفهوم الفياض لكان المعنى ماله الفيض
فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت
ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم
يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت
الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر
والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح تدبر قوله
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة والذكورة ايضا
قوله ومررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب مضعفة
قال شرط اى شرط الوصفية ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون
فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الا
خفش قوله فى الاصل الذى هو الوضع كتب رحمه الله
فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتنوع الدلالة المعتبرة
فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقى لتنزيل
اشتمال

اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على
المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع
ثابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله
اختصاصه ببعض افراد من حيث انه فرد لا الذات الفرد بحيث
لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه لا يضر النقل
من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها
ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال لم يصرح
به فى تفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل وكذا ان نقول
صرح به المص التفريع ايضا لانه اريد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال اى
بالنقل وليس بان الشارح ايضا فاصر حيث اراد بالا
ختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا فى المثال
حيث قال كان اسوداه قال فلذلك الفاء المتفرع
عليه اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة
فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب
العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى احد
هما عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء فى النتايج
لترتيب النتيجة فى الواقع على الاصل لا لترتب العلم
واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم الغلبة و

والام لترتيب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم حضرة العلمية اشار الى ان ذلك اشارة
الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور انما
جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى
اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة
ورد ضعف الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب
ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال لنسب
الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل
المنسوب الى الكل الكل لا لكل واحد ثم نقول فيما اراد
به الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر العلمية
لتقدير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا
بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا
اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من
الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في
قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء
هذا القوة الى الان حتى قال الرضي لم يظهر لي دليل
قاطع على عدم اعتبار الوصفية العرضية والاستدلال
بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لا
نتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء
التانيث لا وطول الكلام في الاعتذار عن عدم

الاعتذار

الاعتذار بقبول التاء بما لا طائل تحته فاعرضنا عن الا
طالة الى طول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف
العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره
واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربعة وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده في تقديم الظرف
على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل
الوضع فلذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول
الاعداء التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة العلمية اسود والعجب
من محشي قال وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود
عن الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني قوله الاول للحية
السوداء وهو الحية العظيمة السوداء على ما في الصحاح قوله
وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا
من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف
فيه قلت تقدير السبب بعد تحقيق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف
في افعى كافي عمر قوله واشتقاقه من الخال لتخيل مصدره قوله
ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التأنيث اللفظي
الحاصل بالتاء قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله
بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المص التانيث

الذى يعرف بالتاء فالمعنوى لم يعرف بالتاء بل ما دات يدل
على اعتبار العرب تانيثه فاعرف فانه دقيق وبالافتاء حقيق
يقال المراد تاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو
سمى به مذكر ولا يمنع ولو سمى به مونث فحاله كحال عرفات
فقال الزمخشرى عرفات ينصرف ولذا يجرى عليه الكسر
والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير
تاء التانيث اذ لم يعهد فى كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث
وقال غيره يمتنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة
جمع المونث وتنوين المقابلة قوله ليصير التانيث لازما فيما كان
التاء فيه للتانيث واما التاء التى هى جزء الكلمة كجادة اشترط
فيها العلمية لانها فى منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على
وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان اشار الى التصرف فيها فى ترخيم قوله كما اشار اليه
اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية فى المعنوى
شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قال وشرط
تحتم تاثيره اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصنف
قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوى وجد فيه شرط العلمية
قال او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة
المذكورة فى قوله زيادة على ثلثة وح يلزم ان يكون التحرك
شرط الوجوب فى الثلاثى وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط
الوجوب فى الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الا

الاوسط

الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا
فاذا سمى بابرهيم من لغات ابراهيم مونثا يجتمع فيه الشرائط
الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة اه لا
يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يحصل ثقل من
الصفة والعلمية ولا من العدل بل هو من شاء الخفة كما
يرشد اليه الامثلة الثلثة ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام
الفاضل الهندى فى هذا المقام وانما لم يجعل احد الا
مور الثلثة شرط تحتم تاثير مخالف الشرط مع العلمية لان
العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط فى التاثير مخالف الشرط
مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى
العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب
ومنهم من قال جعله شرط التاثير التانيث لان الكلام فيه
وليس بشئ لانه ينبغى ان يجعله شرط العلمية فى تحتمها وقد يقال
العلمية سبب قوى فلا يحتاج الى التقوية ولهذا يمنع وحدها
فى ضرورة الشعر هذا للكوفيين ولا يخفى عليك ان الوجه ما
قدمناك قوله وسقر علما لطبقة من طبقات النار فى
القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين
لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان
اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد
يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير فيها فى اعتبار اى
ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوه فيه شيئا

في كلام العرب جوّزوا الوجهين وكذا اسماء القبايل في
تاويلها بالقبيل والحي اقول مالم يسمع فيه شئ ينبغي ان يصرف
لاغير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم
يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المص وامتنع اسود
اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ودعاية
للمناسبة بينه وبين قول فهذا يجوز صرفه واشار بقوله ص
فيها الى انه يحتاج تذكير العايد الى هذه المؤنثات الى التاويل
ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو انه عومل معها
معاملة اللفظ والاسم قال وان سمي به مذكر فشرط في
سببية منع الصرف الزيادة على ثلثة قيل فانه شروط ثلثة
ان لا يكون في الاصل تذكراكرباب بمعنى سحاب اسم
امراة فاذا سمي به مذكرا انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل
كرجال اذا سمي به مذكرا انصرف لان تانيثه بتاويله بالجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى
تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه
يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت المراد ان
شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع
الشرطان الاخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي
في الاصل مذكرا لا يسمي به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي
كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل منقول
عن مذكر اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما اذا استوى

فيه

فيه الطرفان فمن حيث انه يسمي بالمؤنث غير منصرف
من حيث انه يسمي بالمذكور منصرف فجواز الوجهين فيه
لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي
لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تا
نيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول
عنه الا مذكر وليس فيه التسمية بالمؤنث فالمص
لم يعتنه ببيان شرط قوله لان الحرف الرابع
قبل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
وبالجملة الحرف الاخير في الزايد على ثلثة ساد
مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء
عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير
من المعترض فان بابهم مبني على حروف ميزان
التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان
التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يقابل اللام الثاني
في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء فيه
قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف
الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر وفي مصباح
علما للمؤنث وان كان الثابت الحاء وهو حرف
خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة
لام حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل منقول
مصيبيح فالياء بمنزلة الزايد لانها ليسا بمقابلة

الفاء والعين واللام فلم يعتد وابهما وجعلوا
حاء مصبيح حرفا رابعا قوله المعرفة اى التعريف
ان كان المعروفة فى باب منع الصرف اسما
للتعريف كما هو الظ اوكان مشتركا بين الموضوع
والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف
فالتعبير عن السبب بالمعرفة ههنا ليوافق الا
جمال التفصيل قوله ان يكون علمية ولم يقل
شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب
تابعا فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد
ههنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا اوعلمية
فافهم وجعلناها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه
موافقته بما فى بيان العجمة قوله ان تكون حا
صلة فى ضمنه الاولى فيه قوله كما جعل البعض
اى جار الله ويستغنى عن الاشتراط قوله لان نوعية
التعريف للتنكير اظهراه وليكون على وتيرة
اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخص با
الشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل
العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير لاتخاذها با
لسبب فمن قال فيه جرى على اصطلاح
البعض اوعلى التجوز لم يأت بشئ يعتد به
قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق
معرفتها

معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن
صاحب القواعد قوله كان فى العجم اسم جنس بمعنى
الجيد قوله لئلا يتصرف فيها اى فى الكلمة العجمية مثل
تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما
بمعنا فيهما اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لم
يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جرجان فى كركان وجبريل فى
جبرائل وجبرين فى جبرائل قوله لانه امر معنوى الضمير
للعجمة وسبب تذكيره امر معنوى والضمير لاعتبارها للعجمة
ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان تيقع
بما ذكره لكنه يرد انك لم لم يعتبر المانعة من الصرف
فى ماه وجور العجمة بشرطها التأنيث و يدفع ما
سبق من ترجيح التأنيث على العجمة قوله قلنا اعتبا
رها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى لتقوية
احد السببين وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية عن
التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبار
ها لتقوية سبب اخر دون ان يقول لتقوية سببين
قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر فى القاموس
قلعة باران بين برذعة وبين كنجة هذا واياما
كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار
التأنيث فلذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بحرك الا

على الثلاثة لان
الاوسط ولم بروابدا من الزيادة على الثلاثة لان
لكا ابا نوح عليه السلام منصرف ولم يجوز الامرين
في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع لمك
ونتر لاحتمال منع الصرف بالتانيث قوله وابراهيم
ممنع لوجود الشرط الثاني وكذا ابراهام وابراهيم
من لغات ابراهيم ممنع لوجود الشرطين فيه قوله
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر
يضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه
على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا و
بهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الخ ايضا
ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب
المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع
عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان
المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم
انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا
تنبيه على ما هو الحق عنده وان الانصراف لاصالة
يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا سته فلما لم يخل عن
هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون
مجمعا عليه عندهم وعليه شاهدا صدق شيث

وعزير

وعزير فلا عجب ان يقضي منه العجب قوله وقيل ان
هودا كنوح اخبر نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود
اختلافيا قوله لا سيبويه قرنه معه فقال محمد عليه
السلام صالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
هودا بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح د
دون شعيب قوله يؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قبل
وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كقرش وقفل
مفردا وجمعا والاولى والعرب اسماعيل واولاده
وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل واولاد ه
قوله والجمع شرط هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم
والصفة والمراد ههنا الصفة قوله اى شرط قيامه مقام
السببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي
وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه
بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفا
عيل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جمعا قر وجماهير
فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى
لا كما لان ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة
التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا
تحقيقا او تقديرا او كانه لم يحاش من دخول نحو
صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع
الصرف وهو غير منصرف لا محالة لا لالف التانيث

قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى
الانتها وبالجموع مافوق الواحد وجمع الجمع اعنى المصدر
قوله كما يجمع ايامن الاولى جمع ايامن فافهم
قال بغيرهاء وغيرههنا بمعنى لا يقال لكن بغير مال
اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون
صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر اخر
لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير
الموفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة
قوله والمراد بها فيه لطافة وعلى التوجهين المرادلا
السلب المطلق اى لا يكون معه هاء وتاء اصلا لان
المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون
معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لايتم
القيد السلبى ويكون تامرا وقد نبه على كلى عبادتى
تاء التانيث وهما الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء
ويقول بغيرهاء قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهة
لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل
قال فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل
والحمار فاره بين الفروهة على ما فى القاموس ان
الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الأكل قوله وانما اشترط كونها بغيرها وههنا نكتة
جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص
هنا

ويقال للبرذون جواد وهذا الكلام والا نسب بجعلها جمع فارهة

هنا بغيرهاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء
فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك لانه يجعل
منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعلى وجوارب
الى اخراج نحو مدائنى فيه تعريض لمن قال
ينبغى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة
ليخرج مدائنى ولو اجاب بان المراد بالهاء
حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
نحو روى ودوم وتمر وتمرة فاشار بقوله
ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشئ ولا الجواب
وليس بذلك والله اعلم فان فرازنة
ومدائنى بجميعهما خرجا عن صيغة منتهى
الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما و
المقصود بالشرط اخراج فرازن ومدا
ئن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل
عليه ياء النسبة او تاء لشدة الامتزاج
وصيرورتهما كلمة واحدة علم سابقا
ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل فلو
اعتبر جمعيته لكان مدائنى غير منصرف
لان الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة
اعراب مدائنى قال واما فرازنة الحق
بكلمة التفضيل مع عدم العديل لفظا

لانّ مساجد ومصابيح عديلان لها
معنى كانّه قال امّا مساجد ومصابيح
فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو
جعل قوله بغيرهاء ايضا مقصودا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا
المعنى اشد قبولا وقيل اما اللا سيّما ف
ويحتمل لكونه استينافا عدم سبق الاجمال
ولا يتوقف على عدم سبق الكلام نقله
الفاضل الهندى عن بعض الشروح ونبّه
بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف
ولو قال امّا مثل فرازنة لكان التنبيه
واضحا وللتذكير وجه اخر مرّ في بحث
الثانيث لا حاجة لك الى التذكير قال
الفاضل الهندى بناء على ان كلّ لفظ
اريد به نفسه فهو علم له وهو علم وتنوينها
لمشاكلة مسمّاه ونبّه بذلك على قاعدة
استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه فهو
انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لئلا
~~يكون في احضاره لا المقصود اخضاره~~
فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون
في احضاره اختلال ومنهم من غفل
وقال لك

وقال لك ان لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى
هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد
الغفور لكان امره مشكلا نسئل الله
غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قال
وحصاجر علما حال من المبتداء صرّح
بجوازه ابن مالك ولاعتماد عليه لفظا
ومعنى في عبارة الشرح اشعار به واما
نصبه بتقدير اعنى فمذموم لاستدعائه
المدح او الذم او الترحم والمقام برئ
عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف
يستدعى تقييد الخبر وجعله بمعنى لالان
معمول المضاف اليه لا يتقدم على ا
لمضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه
وانه لا بأس به لتنزله منزلة نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب
سؤال مقدر شاع هذا البيان في الشروح
حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير
السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك
فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك
في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة

ولا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع
اوانه التنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير
متصرف الا للجمعية الاصلية ولم وبلغوفيه
ساير الاسباب و لذا جعل هذا اللفظ غير
منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث
والعلمية وقوله يطلق على الواحد
والكثير يوهم ان بين اطلاقه على
الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك
فان اطلاق على الكثير باعتبار اطلاقه على
واحدٍ واحدٍ على سبيل البدل ويوهم ان المنافي
للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع
ان الاطلاق وعلى الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك
الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الا
صلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوهم
من ان قوله لانه منقول عن الجمع لتعليل المحذوف
والتقدير غير متصرف للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمعية فالعلمية وان كانت منافية للجمعية
كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع لاعتبارها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله

على المتن

على المتن مع ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق
بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل المحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان
كانت منافية للجمعية كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار
ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين
انتهى قوله قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض
كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة دفع ما سوى الجمعية
وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب اخر ولا اعتبار له
لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقلين وغير المستقل
وان اثقل يغلب المستقل وان كثر قوله والتانيث غير مسلم بهذا المنع حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الفرائد ويدل عليه كلام القاموس
وكان من حقها بالانثى ووهم في ذلك من كلام اهل اللغة اي مؤنثة ومرادهم
انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنث التانيث الضبع قلت
تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من
منع التانيث لتحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث
لا يضر بعد ان العلمية لا يؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق
الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى
هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس

صح

هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا يشترط
به حتى يشترط به قوله جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال
فو تنقيت عن الاشكال في القاموس افصى تخلص من خير
او شر كتفصى هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم
حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران بينهما انه اقوى
و وقعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف عدم صرفه الاكثر
ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو
مذهب الاكثر بعيد جدا لايهام وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وان اشتهر ففيه قوله حمل على موازنه لانه
الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب على
تسليم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يزيد اسباب منع
الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول
في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف
الجمعية او يكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون
في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن
الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه
على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط
والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة
منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط
الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة

على

على الثلاثة وتجعل مانع صرف سراويل العجمة وتجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين
قوله وكانه يسمى كل قطعة من سراويل سروالة وفي كلام القاموس انه جاء في
سراولة وسراوين وسراويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال
او سرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل بغيره في كلامهم هذا وقال الشارح وعليه من اللوم
سروالة فلا منع لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر
وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده
حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس
لم يتجه هذا وما يقال ان السراولة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج
الى تقدير الجمع انه لم يوجد بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة
لحسبنا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة
من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع
كما وجد في حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر
انه موضوع مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد المحقق
فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه غريبا محمولا على موازنه قلت لان الغريب
لا يقبل المتابعة للقوي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة
للجمع الذي فرعه بخلاف العجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من يؤديه ويجعله من
تابعيه قوله فاذا عرف لو قال وان عرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقع على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال
المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على فا

الجمع وقع لما قيل عليه انه نفي جنس الاشكال الاتيم لانه يتجه ح انه لو وجد مفرد على وزن
الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا
الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية او اشارة
الى انه على تقدير الصرف لا ينبغي جنس الاشكال والمقام لانه عن اشكال بالجمعية بالجملة
وفي هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن
مفرد عربي او هو جمع سواء تقديرا **قوله** ونحو جواري لكن جمع منقوص لو فرض نحو
جوار بكل غير منصرف منقوص لو سمي فاض اسم امرأة واعيل مصغرا على الكلام التام
فائدة **قوله** انه حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا الظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم
يفد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلح الشارح بتاويل
قوله كقاض بان المراد منه انه حكى حكمه فانه بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده
به ان مراد المص انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **قوله**
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه
في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي بسببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي
بسببه شبه معنوي **قوله** فاصل جوار قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه
ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من
ان الاعلال متقدم على ما يعرضه الكلمة بعد تمامها **قوله** وفي لغة بعض العرب وهي لغة
قبيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
والشاهد الفرزدق لا يدل على فتحها وعدم تنوينها لانه يحتمل انه اضطرارا للهجو

والتنوين

والتنوين بانها من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل
ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد البحث وفيه انه لا وجه لحذف
لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما **قوله** التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانا اسمين
او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد
ونحو عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك
ان لا يتحقق الا بان تجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة
بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد
جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق
تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع من علام الانصراف بعد التركيب وكذا
التركيب الامتزاجي من مصري وبصري فتقول جاءني مصري بصري فالوجه ان
لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط
كونه عدم اسناد بالاانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فالنجم معناه نجم
معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجيء
في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى
الشروط العدمية فلهذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر في
منع الصرف بهذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية فلا يرد النجم
وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء **قوله** شرطه العلمية ليامن
عن الزوال ومن قال لا يتحقق السبب الاخر مع بعده من التركيب عليه انه لا

فرق

السبب الثاني فيه الا العلمية
مع ان السبب الثاني في
يصح ان يكون ؟

المحكية

بين التأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط
فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو تسلم ببعلبك
مؤنث يلزم ان لا يكون التأنيث قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات الحكمية عند
جمع قليل فلا يبعد ان تجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه انه لا معنى
للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف في الاصل في الاسم الصرف اعلم
ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات ان الاسنادي
ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه
منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد
ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف
ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه
في الاصل او في الحال يؤيده جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل يعني انه لم يذكر
فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو ان المركب الذي
لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار جزءه الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون
مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه
لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف
يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال فتامل قوله من غير ان
اذ لا يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله فانه قصد بين
جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف

فان قلت

فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم اذ
خصص بالوصف بها قلت المشترط للالف والنون الخاص لا مطلقهما بخلاف
نظايرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام
العهد دون ساير المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكره في مقام تعداد الاسباب
لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا وفي لفظ صورة
البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود
بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب قوله تسميان مزيدتين لانهما
من الحروف الزوايد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة
ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان الاشتراط
انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظ وان قيل انه لتحقيق فرعيتهما من غير شائبة
اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا اصليتين للتاء الزايد عليهما لانه لو ضعف الفرعية
بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التنبيه قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني
لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل
والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي بما لا يعينه لا يذهب السامع في هذا المقام الى
غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار سبب
واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود
اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كانتا ان هذا من فوايد من هو استادي
وجدي وبه طلع اثار جدي وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين
داود الخوافي افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافي قوله

او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في الحقيقة
الاول كالعلم في هذا البحث وان كان علامة ان السبب الاخر في هذا الاسم
لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم تقل او ان كانا في صفة فيكون
من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرط
وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع
من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على
معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم نجعله من قبيل العطف
على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشائع في نظائره
العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين
فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة ليفيد نظائره
عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فيفهم
بامتناع دخول تاء التانيث تغير الاسم بالافصح بقرينة قوله وقيل في وجود فعلى
فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون
قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء
وبضم الفاء الا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون
على الاوزان الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا
لا نظرا الى الاستعمال لا نظرا الى اصل وضع الصفة بخلاف رحمن فانه نظرا
الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع
فالامر مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان النون بعض الكل

كلام ح

تغير اباه

والمؤنث

والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمن
في انه منصرف وغير منصرف الاولى على انه غير منصرف واما الاختلاف في انه
منصرف وغير منصرف فلا محصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلف في حرفه انه منصرف لكنه وقع هذا التردد فان قلت
كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو
والبيان حتى تنوا ام هم فيه على المعقول لم يخرج احدهم عن المنقول ولم يكشف
عن المعقول هذا البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض عليه
بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الفارق
ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه
المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم
الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط وذلك
لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل ولو لم يعرفه على الظ
تلفظا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لانه
عده الوزن المشترك من اوزان الفعل شيع بغير اختصاص له بالفعل فالاولى
وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل في تغيير وزن الفعل بكون الاسم على وزن
له نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل لا خروج
ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل

وغير منصرف صح

سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى
شرط تأثير بهائه لانظار النوعية الا في اله زيادة نسبة بالفعل فان الاصل
في كل نوع ان لا يوجد وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة
بين الاسباب في كون كل منهما مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد
فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر
لان التمايز بين انواع اللفظ بحسب التمييز المعاني غاية تمييز واما جعل شرط معنى
شرط لتحققه لا شرط تأثيره كما وهمه مما يمجه سمع العقل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم
الوزن الا منقولا من الفعل فيلزم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص
في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم والاستعارة
الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان ذكر انه يجعل كتسمية الاختصاص
فنستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير وهو خفة المرور
حادا او مختالا او متكبرا والتقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم
الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور حادا او الفرس فرس الحجاج وكأنه لم يعينها حتى شيئا
عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا يحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر
موضوعا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه على التعدية على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل
بضرب مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق التسمية فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك
بذر لماء في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه اسرف قوله وخضب
وحتى لموضع في القاموس ابي اسدة وجعل معناه الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم
لم في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او بملء الفم با ما كولاه خاص بالشيء

الكل ملاء الرطب

الرطب كالغناء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم العنبر
العلم عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وشلم على الموضع
بالشام في القاموس شلم كبقم وكنف وجبل بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية
أز رشليم قوله فانه في البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه
لم يجيء في الاسماء الا في الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو دئل علم لغة في الدؤل وجرم بمعنى
الاست ودئل على القبيلة مع انه اول بانه من دال بمعنى مشى بطئا مشيا
مخصوصا والتعبير للدلالة على العلمية كما في شمس بالضم ودئل اسم دويبة
وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما قيل
وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة في هذا التعليل وجهه التنفيه بالبناء
للمفعول فانما يوجبه شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس
فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان
الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله لكون غير مختص خص
هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص مما في اوله زيادة
كزيادة لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل
قوله اي او وزن الفعل فجعل الزيادة حقه اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية نظام الحكم
او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف التعبير عن النظام قوله اي زيادة
حرف رعاية لنظام الزيادة او حرف زائد خلافا هو اقرب لنظر فيه الاول قوله من حروف
اتين اما في الحال او في الاصل كما في يقوم امرا مغير الاحرف ولو تصرف في الوزن
بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزيادة لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه شرط

صح قولنا فيه زيادة ح

على ترتيب اللف ذا الحال من المضاف اليه لانه لا يمكن حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اول زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله
قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف الخ قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع
فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق
بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بين مذكر
الاسم ومؤنثه بالتاء بالصيغة كالذكور رجل وامراة وغيرهما واثاني صرح به الرضي في بحث
الجمع الصحيح قوله اسود علما اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم
القبول بقولنا قياسا انما تحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم
اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط
قلت وجود شرط النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوة الحكم ويذكر لتعرف بعرفته ثبوت
الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل هذا علة للحكم بامتناع احمر للاشتباه ولا يخفى
ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف
يصير سببا قوله بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يوجب ان لا يتكلم المشترك بين اثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون
معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به
فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه
اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما واللام فيه للعهد الذهني وكان الاولى ان يقول
مسمى بزيد مما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما
اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين الا ما اريد به

غير معين

غير معين مجازا قوله وتجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به اولى بوصف
غير مشتهر به فانه يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من
التاويلين قوله لما تبين ان ظهر حين بين يعني ظهر من تعريفه انه بلغ ضمن بيان اسباب
منع الصرف شرائطها ولهذا اختار تبيين على بين ولا يخفى عليك ان الكلام المعلق
معلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد لما تبين انه كان واضحا قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول استثناء
من مال الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع
غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال
هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن وليس المراد
ان المستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد المستثنى
منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه
تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى
وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى
مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون نفيا معنى كل ما تجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة
في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث في مثلث فذهب
اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للموصوف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى
اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع
واخواتها اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل

مستثنى ح

الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال
الا ما هي شرط فيه ووزن الفعل صح

والعدل

لا يخفى سماجة هذا التوجيه
ومع ذلك جميع الاح قوله فقط
لا يجمع عهما ؟ ؟

اي الاضافة في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الام الدينين
مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما مما يعيبه لفظي
كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما الا لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم الاستثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما
الاعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد
وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه ويمكن مجموعهما
ولا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام ولكل واحد سبب ناقص قوله فاذا
نكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا
لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فكيف العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده
في الكلمة حيث تنسخ اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله
وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسوال يتوجه على هذه الشرطية
من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت الكلمة عن
اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى
الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه
وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على
سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في نحو ما فقد سببية العدل ووزن الفعل
وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما يصرح به الشارح قوله لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل

وان كانت

٥٦

وان كانت مجتمعة في اذربيجان قوله انه اصمت بكسر الميم لقطع الهمزة ووصلها
على ما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسر الميم ~~القطع الهمزة~~ بناء على جواز
ورود يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت
بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن
له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول لا مدفع
للنقض بالحكم فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله
وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب بمعنى التفاح وهو
فارسي ومنه سيبويه اي رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله
جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب
ان يجعل المقدم فاعلا وقيل لظهور كون اعتبارا مفعولا لم يرجح كونه مفعولا قوله
وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لفظه قلت المراد
غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة
فان قلت دفع الشبهة على سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش
من الوضوح في درجة لا يرد عنه شبهة في انصراف نحو احمر علما حال والعامل هي
المماثلة او انكر لغة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يبرح الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى
صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه من فلا ينصرف

بما فسر يتجه عليه دخول افعل من
فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول
ينبغي ان يفسر نحو احمر بعمر

بلا خلاف اشارة الى انه بعد تغير نحو احمر مما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه مخالفا
في اللفظ مالا يكون مع احمر من كلمة التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من
اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركهما في كونهما في الاسم في الاصل وبهم تحقق
بتقرب الظهور والقوة قوله لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان
مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين وقد جعل يلزمه من اللزوم
ولكن انه يجعله من الالزام قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف موضوع
للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كونه موضوعا للذات معينة من غير
اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متفقتين
فيما اتفقتا فيه ومما يقضي منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا
المكان الواسع في مكان التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد
منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد اي
بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد
انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين بل مقابل حين اعتبار احدهما لم يعتبر ضده
اخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف فالباب باب فيه علتان مؤثرة كما توهم كون الكلام فيه
قوله اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي
شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
اي تضعف اللام لا تجرد صورته كما في الحسن فالافضل على ما جمع الاثر وان العلمية عند اللام

فهو

فهو غير منصرف والان ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما اثر له فلذا لم يلتفت المصنف اليه فكلمة
فكلماته تم الكلمات قوله وانما جمع ولم يات بالمفرد لان توقف المرفوع وتوقف الرفع يوهمان
ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا
انه في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المفعولات مستعارة للكثرة وحينئذ موقعها قوله
لان موصوفه الاسم اي دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفي
وبضمائهم ذكرت معها صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء فانما
جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلام لم يصح قوله هو ما اشتمل على
علم الفاعلية لان الكلمة الموصوفة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم
الفاعلية لان المرفوع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستغنى به اولو الابصار
الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع الاتم من الاسم المرفوع الذي هو الموقوف
في هذا المقام وله وجه اخر بديع وهو انه تنبيه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع
اولا وصرح به ثانيا على ان المرفوع المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما اشتمل عليه قوله كالصافنات
للمذكور هذا الخيل كما في الانثى الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم وطرف الرابعة
على طرف الحافر هذا كلامه والسبحل على وزن القمطر الضخم كالكتف العظيم الجسيم والايام الليالي
مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخليته للمكان بالموت او المضي
ليس حال الايام بل حال اهلها اي الرفع الدال عليه مرفوعات دلالة الجمع على واحد والكلام يحتمل
تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله الان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر المفرد والاشعار به
في مقام التعريف ولكن تقول التنبيه قوله فيما بين الادباء تغير المفرد المذكر لاغير وعدم ان يكون
موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الزائد والمدلول كان الاتصاف بعد الرفع

وهو الذي ما اشتمل على الرفع

ثلث

لم يكن للاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها
الى الكلمات وتبعيتها لها فانه التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا
تشكل ان الاسم موصوف بالرفع المحلي دلما حققه الفاضل الهندي تنبيه في هذا المقام حيث قال
الاعراب المحلي لا يشتمل اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا فخرج الرفع المحلي لانه
في محل لو كان فيه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل اللفظ
بل اراد ان شمولها للبعض الاقرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل
بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع
المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع
لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض من هذا التوقف لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة
عن الرفع حقيقة وهو الاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي
على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع
المحلي وداخلا في المرفوع وان لم يكن داخلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب
محلا هل هو معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض فيه محل المعرب بالحرف كان بالحرف ولو فرض
المعرب بالحركة فهو بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل
اللذان واللذين معربا بالحروف محلا قوله وهو بحث مثلا ليس الا لتخصيص المرفوع باعلام
المحلي بما البحث عن احوال الفاعل المبني فيكون المبني فيه من الاستبعاد لجواز ان يكون
البحث عنه تبعيا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي المرفوع بجهة ورود التفسح على ما اورد
عليه التوضيح كما هو الشايع وتوافق الضمير بين المتتاليين في المرجع وان يا باه قوله
ومنها المبتدأ والخبر قوله او مما اشتمل بجهة توافق الضمير بين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق

بقوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بنحو زيد قائم ابوه قوله التي هي
اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل
الخبر والانشاء ووضعا بخصوصها من غير حاجة الى التوسل بخارج عنها بخلاف الاسمية
ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف في حده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه
لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقول لهم بدا لك اي رأي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ
وكانه تركه لانه اورد عليه بنحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد الباء زائدة لكن
حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه
لفظي كالفاعل ومطابقة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل انه يغلب
على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا
بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدأ فيدخل في الحكم خبر المبتدأ
والمبتدأ اخبره اصلا بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات
ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء
لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو في المسند اليه وهو التقدم اي باق على لباه وهو ظاهر فان قلت
لا يلزم من الدليل اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات
قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند يوجب اصالة المبتدأ بالنسبة الى سائرها ولا ام انه
تحقيقا ظاهر ان فاعتمد عليه ثبوت المدعى قوله الا الاسم حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو فان
قلت لم يعمل بعموم كلمة ما المستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التوضيح
على ما يعتمد عليه المقام سنة مؤكدة يرى تم كرها حسنة قوله المسند اليه الفعل لا اصالة لا ابتداء ولا

وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر ح

ان ينبه على ان المراد بالاسناد هنا ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه
او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد
ونحو ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط
الى ما التجأ من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا
وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا
مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفاعل بضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح
تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة ضعيفا ان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو
ما يقابل التبعية اي ماخوذ في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي وقل التمسك
اذا جاءك الحق ابتغي والتعصب في الاتباع دعي فان الملك لله يورثها من يشاء
من عباده والعاقبة للمتقين وهو اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل في المعطوف
والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه المتبادر منه
الاسناد بالاصالة بان معنى ثم يرد ويجب حمل العبارات في التوضيحات على ما هو المتبادر فنقول
ذكر التوابع بعد ما لم يرد التوثيق فمنافية من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق
ورابعا ان المراد باخراج التوابع بعضها وهو المعطوف بالحروف والبدل اذ لا اسناد الى التابع
الا فيهما لخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما اشبهه في العمل ليتناول الاشتقاق فلا
يخرج المصدر واسم الالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه
الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الحروف بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الالة
على الحدث والزمان ايضا يدل على الخصوص والثبوت كانه يشارك صيغة الماضي في ذلك ولذا وجب
حذف عامله وقام عليه عطف على المسند وجملة حالا بتقدير قد خالي عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل

قوله

ادعا

نسبه

الالمعي من يصيب بالظن كانه قد سمع

هو والتقدم وضع الفعل وحده وتقديمه حتى يستقيم معنى الاول ان يكون فاعلا او وجه ذلك حسن الاضمار

بالمحصن

روح على ومن تحته وحده ففي جعل قوله الذي فيه تو هم فاعلية زيد في المثال المذكور رد على توهم اسناد
ضرب الى زيد والنقل عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحمل قيد الاسناد على
الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتميز على
تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان المذكور في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلا يلزم من زيد
اتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح مولانا كما ذهب اليه غيره **قوله**
ذا المراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب
الظاهر واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كم ثم
من يكرمك نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فيه افضاء الى
الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديمه نوعه
انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور **قوله** اي الاسناد او وقعا جملة مفعولا
مطلقا فرده الى الاسناد لعدم الاستقامة رده الى التقدم فلزم الفصل بين العامل
والمعمول بغير المعمول الاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به **قوله** كصاحب
المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل اي مما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع هو مرجح الخلاف ثم حكي بالقاعدة الوجوب اذ فيه مباحث وجوب
تقديم الفاعل عليه داخل تحت الاصل اذ الاصل على الاولى الطرف المنفك عن الوجوب
فمباحثه بدل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد
عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته تحقيقا فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار
قبل الذكر لان الراجح الكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فيتقدم وتاخر الاخر ضرورة

ومقدم

جائز

فعله

المجيب

فهو متقدم رتبة لا حكما وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يعتبر لبطلانه
على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم
تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم في رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز
لان الجواز لا يتم دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول
في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل
ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاحصر وايهامه
ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل لدلالة
الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوته كعلة اذا كان
لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين
ضعيف العمل قوله الا ان يكون ثمة حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التوجيه الصف
في قوله وقدم عليه كانه لم يتنبه لما بها او حكم بكونه الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية
لوجوده وهو خلاف الاصل لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب ثم احتاج
الفعل اليه يدل عليه على ذلك ان كونه كالجزء عند العرب لذلك اسكان اللام في ضربت ولم يسكن
اللام دليلا ثانيا كانهم فعيل اي تدرج لانه ان كان السابق دليل لا تسلم فان قلت اسكان
اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن فتأمل ح
في ضرب زيد قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة لتقدم الذي يقتضي التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود شبيه تنزل التركيب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني لا مطلقا اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم بل ح
نحاة عالم بعدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا او رتبة وان اشتهار ذلك فيما بين النحاة فيه

وخالفا

وخالفا في لزومه في المثال المذكور مطلقا او ضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني
نظر ولكن ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه فعنى الا ومعناه قتل
قتلا مثل الا انه لا ترثي له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي
يعني ليس الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله و لا التشديد عند العرب من القتل
فان طلب الثور عندهم مما لا بد منه وهذا مبالغة بديع للبيت ينبغي ان لا يتجاوز كتب في الحاشية
عوى الكلب يعوي عواء صاح قوله انتهى وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل
بل الى المصدر جعل الظلم الى العدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق
للوقوف من حواليه انه جعل المسيء الى ربه ولان قرب الرب هو الملجأ للجل فاذا انتقم للمظلوم
منه يكون انتقم عليه قوله اي الام الدال عليها لا بالوضع ان اراد بالوضع له يلزم ان يكون
اللفظ المستعمل في المعنى المجازي بقرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع
له او لما يلزمه يلزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر
البطلان فالصواب ان يقال اي الام الدال عليها بنوع الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه الشبهة ودفعها تماما اورده الفاضل اليمني وتبعه الشارح في شرحه ولعمري ان هذا الجواب
عجاب اذ ليس الشبهة شيئا في الا الجواب اذ القرينة ما تدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف لا ما تدل على المعنى انه انتفى الاعراب لفظا وعدو انتفى قرينة الاعراب لم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو والمعنى ح
ولا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في مثل هذه الصورة مع انه
لا يجوز ان يتقدم المفعول على الفعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا نحو زيدا ضرب عيسى
على ان يكون عيسى فاعلا لانه يلتبس بالمفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل اليمني
ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغوي بل المصطلح وهو كون المضمر مما لا يستقل التلفظ فاذا كان الفاعل كذا لا يصح

ان باطلا اي بغير قصاص

تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة لا فائدة في ذكر الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك كما في قولنا زيد ضرب اخاه او عمرو فاعلا قوله اى يجب تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور لعدم فائدة فيه في جواز التاخير لان الشرط ينتفي بانتفائه فاعتباره في الحكم
مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان نظام عبارته بل اراد بذكره
التنبيه على ان اجزاء اجزاء بجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الانفصال الاتصال وكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة قوله مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر قال من امتاز في زمانه بسبب تحصيل الفضل على اقرانه تغمده الله بغفرانه
هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا يجوز نحو ما ضرب احد
احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق بل ما يجيء كذب اذا بقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب جحود ضاربية كل احد في زيد
والكواذب من الكلام محال الكذب مما لا يلتفت اليه في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة
ولا يعلمونها حتى قصدهم في المعنى الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصوصة التي تخصيص مقام
الاخبار العام به وح يصح ان يكون زيد مضروبا لغيره واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فا
فهو مما يجب ان لا ينبغي ان يقع فيه ريب كيف وهو لا يصح مطلقا في مثل ما خلق الله تعالى احسن الصور الا يوسف
لانه لا يصح فيه ان يقال المعنى حصر خالقية تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولهذا
فتح بابا للنقض يأتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي
من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله وانما قلنا بشرط ان لا يتوسط الا بحيث يجب
تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول مع الا لا بد منها ويجوز التقديم
مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب

اكثر

اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المص على وجوب
التقديم بانقلاب المعنى وذكر انه يتكلف في التعليل فيقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور
وحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على
قبيل ما منها فيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا مانع عن الاصل
فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل يعني في نحو زيد ضربك فان
المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر
الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال
فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل فالاهم تقديم المسئول عنه وذكر ان تحقيق
دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك
قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فاعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله لان تقديم الخبر
يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المطابقة بين السؤال والجواب
وفي حذف الفعل تقليل الحذف فهذا لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا ان يقال انهم
لم يعتنوا برعاية المطابقة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله
يا بؤس مرفوع والاصل على نيته لان البكاء يتعدى بعلى لكنه حذف لكثرة الاستعمال ونقل عن
العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك
لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ومحنة بسبب موت تلك
بلائهم يرثيانه ان يبكي عليهما وذلك لانه كان في رخاء ونعمة قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره
في الحاشية وتعلقه بيطيح المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب
ان يبين الاحتياط ايضا ~~قوله كلواقح جمع ملقح الاظهر جمع ملقح لانه الملقح هو الفحل~~

النفي بالكسر والفتح ... العقوبة كذا في القاموس

قوله كلواقح جمع ملقح الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل

وعلى قوله نحو مثل وان احد من المشركين استجارك ان فيما حذف فسر اما تفسير المحذوف
او بما يلزم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا اذ التقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت
وفسر بان الدالة على الثبوت التي جرى فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كانت
للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله
وقد يحذف فان لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام سواء كان
اسميا او فعليا قصيرا او طويلا ام كان من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله
لعدم ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بقبل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف
الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا
بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة
الفعلية قلت لا بد ان يقدر جملة اسمية ليتناكد فيصلح جوابا للتمرد كما لا يخفى قوله ليكون
الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذ التنازع
يجري بين الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل
زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر
ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان
يلي الفعل قوله وقد يقع في الشعر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول
ذكر الفعلين اقتصار على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة في ما هو اقل قوله معمول
للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني لاستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان
الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه
الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين

قوله دون الفاعل وحده وان يوهم فتوهم انه جواب اقام زيد فاعرفه ج

اعمال الاول

اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل
وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يتعقد فطنتك ذكي قوله ويصح ان يكون هو معه ونحوه
في ذلك ايضا نحو فيه معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني
وحسبتهما الزيدان منطلقا ومنطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا
لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدلية لان افراده وتثنيته ممكنان
لا يلزم ما انه حتى يمتنع تمشيته منهما صحة وقوعه معمولا لما نحن فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه
معمولا للكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل بغض لا يمنع ذلك
وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه ثاني المفعولين ولا يخفى انه وقوعه في مضيق التوفيق
مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فهذا
مثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فيه وانت مع يمكن قطع التنازع فيه بالاظهار
بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا
مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام
رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى
تنبيه متجدد اخر في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولانا انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في
الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك
بين انا والمضمر ليتم التحقيق معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار المتنازع
فيه لكنه لم يقطعه النحوي كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار بحسب بادي الراي
وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما بقطع النزاع بينهما قلت لا بل يقطع
النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما

منقوض ج

عدا الا وانا هو ج

ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب ج

فلا يمكن قطعه لانه يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع ولا يخفى عليك
ان الكسائي ايضا يجي وزيحا جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني
عند الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه اعمال
ان قطع التنازع في نحو ما ضربني واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضربني الا انا واكرمت
الا اياي فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة قوله ح
والجزاء قوله فان اعملت الاول فان كان قوله وتختار بالواو على ما في اكثر النسخ فقوله
طلبا فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية كما
على اصطلاح النحو حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
فاعلا انما يصح بنظام ه لو كان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم لكنه
خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على الاشتراك
الستة لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الا ان يقال المستعمل المفاعيل
في عباراتهم الخمسة يشعر انه باشتراكها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به قوله
وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال
التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وليس هذا قسما واحدا من التنازع
بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع وضوحه من قوله
بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر
وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس
تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين في ما حالية
مختلفين وعلى ذي الحال في العامل ايضا وهو منع التنازع وهو مستفاد من الضمير الراجع

الى المصدر

٦٣

قوله الى المصدر لا الى الفعل كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل لو رجع الى المصدر
مرة فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه احصر وابعد
في البيان او فق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة
قوله به مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد ضربت واكرمته ...
قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدلا
به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا والا فالكسائي في مذهب البصريين قوله لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لغرض التفخيم
غيرح كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ... فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في العمدة فانه لا يجوز الا لما هو لمحض
التفسير ح التفخيم ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفخيم
اي بالاظهار اراد به بالذكر ما قبله بل الاضمار والاولى لفظا ومعنى واللزوم التكرار ح قوله ولزوم التكرار في الاظهار بل الاولى لامتناع التكرار بالاظهار حتى في الاضطرار
وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من نحو ما ... في نحو المصدر وينتقض
بمالكرم الا انا واسمع بهم وابصروا ضربت واضربوا القوم واضرب بابيه واضربي القوم
فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال قوله على وفق الظاهر في ما لم يستو
فيه المذكر والمؤنث نحو اخرجتم وقيل بحذف فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكرا لا غير
قوله وجاز اي اعمال الثاني اخر المتن خلاف النحاة عن محله فصار بيانه متعلقا وهو
متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند
البصريين فلو اتصل ... لكان اوضح بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني
والكوفيون الاول خلافا للنحاة مع الكوفيين فانه لا يجوز اعمال الثاني في فقط فيما

اذا اقتضى الاول الفاعل بل تجب عنده اعمال الاول قوله وروايه المتن غير مشهورة
عنه تعالى فليفتهم عبارة المتن على ما هو المشهور في تفسيرها فيتنزه عن مخالفة
المشهور وهو ان المنع وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول
بتعميم الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او بعد ذكر الضمير هو فاعل الاول بعد انظام
قلت في هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير
الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيل ورتبه رجلا شاذ قلت قد سبق ان
الاضمار قبل الذكر بشرط تخصيص التفسير لا يختص بالعمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم
الاولى ان يقول عن الاضمار قبل الذكر من غير تخصيص التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع في كلامه تعالى في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم
هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله
الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار
او الفصل لازم في التقدير فالمقصد الاحتراز من التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح
قوله على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال
قوله ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج
الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يرجح داع
الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد
لكونه مختارا مطلقا من زايد على الاصالة وهو ههنا ما ذكره قوله ويكون الضمير راجعا

في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول ٩

الى

الاضمار

الى قوله فيمكن الاضمار ولا الحذف مع امكان لذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه
نظر لانه ان اراد انه لا يجوز مع امكان الاضمار فغلط وان اراد انه لا يحسن معه
فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار من الحذف
كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه تحقق لانه انما يمنع امتناع التنازع لو كان الافراد
والتثنية والتأنيث في التذكير لازما للمنطلق وليس شيء منها بلازم بل هو مع افراده
يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلق
حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى ويخرج عن افراده
ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون
قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل
كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار
الوزن ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول
فلان اعمال الاول اولى عنده من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر
والبيت على هذا فشهادته مع حذف المفعول اكثر اتم واما الثاني فلانه اذا
جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على
غير المختار قوله لا ستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر
واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب
الذي هو غايته مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي

نعم

نعم

اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره

الا ان يمنع ؟

مؤكد

بتم ٩

غلت ١

البليغ عني لادني ما يتيسر لي من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادني معا
يتيسر لي من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم
اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالح
الكل مع حيث قنعت بادني ما يعيش ولكن سعي للمجد المؤثل وكل شريف
ينازعني فيه ويقضي لي هذه المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب
ولا سعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البعض من
ان الطلب للمجد والمجد بانه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها
في غير ضرورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني عمرو وبكر وهو فصل بالاجنبي لان
يقال بجوازه للضرورة قوله ولكني فان قلت ما وجه الاستدراك قلت دفع ما ذكره في البيت
السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادني معيشة كفاني قليل من المال ولم يطلب
المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه للمجد لادني معيشة بل له وللمجد فالاستدراك
يجعله للمجد فمن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك
لا ترضى بسماعه اذ ناك قوله واذا لم ينفصله عن الفاعل لم يخل منه فيه ان دأب
المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة منه
وقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل
قوله اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاحصر مفعول عامله لم يسم فاعله وبالجملة يصدق
على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم
واضرب بالقوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ ببعض منه اصطلاحا
قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل لكن نقول المراد

بقوله واقيم

بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرجه عن المفعولية فيخرج انبت
الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه
يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليتدارك
مكانه فلا يتوهم حلول المعطوف مما تجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام
على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل اليه وبه
مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فيه في زيد في ضرب زيد في مقام المفعول الا في
مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت
ما به غنى قوله فعل اي الماضي المجهول فهو تأويل لتعليم الوزن بصفته المشتهر هو
بها ونظيره الكلام يبون موسى اي الكلام ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر
هو بها فعل هو المختص بالماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يخرج نقصان كلام المتن
لعدم شمول البيان بيان نحو طاز بدمضروب غلامه في هذا التكلف وقيل المراد بصيغة
الفعل صيغة الفاعل بقوله ويفعل صيغة المفعول وما كان غاية البعد لم يلتفت
اليه الشارح واكتفى في اصطلاح المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من
باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين
اصلهما مسند ومسند اليه ونقل ان المتأخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا
او مسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه فانه اذ لو اقيم فانه مقام الفاعل
لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان الاسناد اسم المفعول المرفوع في مثل هذا التركيب
غير تام على انه جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسناد غير تام

اذا

فيلزم كون المفعول الثاني مسندا او مسندا اليه بها قوله ولا الثالث من باب اعلمت
قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لانه لا ثالث الا لباب اعلمت فيلزم تبع
الكتاب ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب
مشعر فيه بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق
ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه مقتضى الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف
المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله لا كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية
على الجملة الفعلية وليس قوله والمفعول له من عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال
لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد
اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى ان يعبر كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت
لكونه اشارة الى واحد بعيد قوله تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند
الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب
وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي
المؤمنين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع
سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول [illegible] هذا الباب مجرد الحرف
ابعد كلام اتاه الله شيئا لانه اتى الله اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق
ان يقال كان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه
في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع لما يقع على الشيء فاذا اسند
الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول

من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ تذكير المفعول الاول

لا يقع

٦٦

يكون

لا يقع اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان المتعدي
بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فيجعله مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على الظاهر ان يكون ذكر نحو قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات
الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل قوله وفائدة وصف الضرب كذا فائدة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين
في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق
لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول مبهم لغاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا
المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل
ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت [illegible] من الثلاثة لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله
وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد [illegible] ومن الفاعل فايدة التنبيه على انه من ملحقات
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما والاشتباك احوالهما
مع ان بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا ووجوب
تنوين المبتدا حين تنوين الخبر يصح ان تجعل من مسائل ايهما شئت قوله على ما هو الاصل
فيهما من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث
لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال [illegible] المقاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع
بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر
فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم
الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدا او تبعهم العلامة

تقديم المبتداء تكفل بيان وجوبه

الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر ~~على التعريف~~ في نحو في بيان المبتدأ على القسم الاول
ولا يخفى ان النظام على ما هو الاصل فيه فتأمل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
بمعنى ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود ووجه الاتيان بالتجريد تنزيل
امكان الوجود منزلة الوجود وكانه ضيق فم الركية و وسع جسم البعوضة قلت فيه
على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد
هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب
الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ
والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد مادام
انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن
الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا تخرج عنه بحسبك درهم لانه يصدق هذا تقييد بعيد ليس لهذا نعيم
الكلام معقد والاوجه ان يعتبر التجريد بان المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تأثير في
معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل
اللفظي مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور وليس مبتدأ بل
مضاف اليه حكما فتدبر قوله ثاني قسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان
المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه
هذان القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثاني لكان اظهر وارتفع الايهام فليكن مع المبتدأ المفهوم
المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعتمد على وضع اللفظ
والاسم يوجد مشترك اصلا او لمنع الخلو لان لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك
المبتدأ ح

دون الجمع

دون الجمع لان كلا منهما ما وضع له المبتدأ فمن قال امتناع الاجتماع يعني فمن قال
نور او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشيء فتدبر قوله مما احترز عنه بقوله
مسند اليه جميع الاسباب المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه
الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان
يكون له عامل لا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز بقوله
المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا والف
الاستفهام الا حصر الشامل لهل ونحوهما يكون قولك بعد النفي والاستفهام مثال
الفهم يأتي الشاعر ونعم ما قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن قوله
كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما قائل زيد على ان يكون من وما مفعولين قوله ومن
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وكان المص لم يعرف به فلذا ولم يرد على من جعل اسماء الافعال مبتدأت الى
بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص
قدس سره قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله وفيه
نظر لاختصاص كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون
نحن مبتدأ وكون منكم متعلق المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلا حذف
فيه بقوله منكم ~~متعلق المحذوف~~ تقديره ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة
جواز الامرين لانه من جواز الامرين وقد خرج عن القاعدة لان خيرا ليس مطابقا
لمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا انا خير منكم عند الناس قوله واقعه
نظام اوما يجري مجراه اعلم يريد ان يجعل الكلام متضمنا للمحفوظ كما في بعض الشروح لان في اخلاله

اللفظ من معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة
لا تحسن تحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي او الحكمي وبعد
لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع
نحو انا ضارب مكرم زيدا اذا اعمل مكرم قد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف
اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة
بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان زيد
صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد في الجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان
يكون الاعتماد عليه في العمل في قولنا اقائم ابوه زيد الاعتماد على المبتدأ في العمل
قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير
طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الواقعة الظاهر امران
ولا يخفى ان الاوضح الاظهر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما به المقتضى
ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين كونه
مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل بما قام رجل
فانه يصح كونه فاعلا دون مبتدأ لعدم ما يخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس
فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبر الطالع الشمس فيحق جاز
الامران قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان في قائم زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا الخبر
تحقق احتماله كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يحمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فليتعين
اللفظ الا يسابق زيد الخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشكل على كون قائم مبتدأ

الى ما يعم

على خلاف الاصل

على خلاف الاصل وكونه فلا تحقق المفسدة بسبب كونه خلاف الظاهر كل الاقتضاء فيجوز
الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم
زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والشيء يجب تقديمه
لا العقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز اقائم بخلاف زيد اقائم
فتأمل قوله اي الاسم المجرد آه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر
الجملة لانها في تأويل الاسم فخرج بعض نحو زيد ضاربه وسيصرح بان تعريف الخبر
ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاسم وعند محققي النحاة
الجملة على ما افتها خبر من جزء تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يشكل ان المحقق
ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله في الشرح
ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم عليه وقيل الاولى تقديم المرفوع لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا الصدق التعريف على نضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه
عليه ما اتجه على تقديم الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر
وانما يعرف الخبر لتوقفه فيعرف فتعريفه دور على ما عرفت في تعريف المعرب فلا تغفل
قوله اي ما وقع الاسناد به على كلامه بان التركيب من قبيل الاسناد
المشتق الذي لم يسند فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس
كذلك بل المسند مسند الى المجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسبب لان
اللفظ بسبب اسناد المعنى الا انه نبه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني
فيقول للفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله
ويجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب ان يراد المسند الى المجرد

مبين

دالا وفي جعل الباء للملابسة اي الجزء المسند الملابس بالجزء وهو الفعل على الاول المعمول
للعامل اللفظي ابدا الاتم وكتب مع الى النسبة وكان النكتة في تغيير العبارة ان الانسب
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ هو ح نظام لقوله به فائدة ولا حاجة اليه انتهى ولا يخفى
عليك ان الاشكال لا يندفع بالتعبير عن مع الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف
المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس كذلك قوله
وعلى التقدير الى الحاجة الى القسم الثاني ضمير راجع الى المسند به فيه انه تخرج الصفة التي هي خبر
المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان
الاسناد في النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد
جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق
ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة
ومعمولها كالفعل لانه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله ان تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للمسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او مسند الى شيء عامل فيه
وتسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف
الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال يعني انما يتم لو
لو لم يجعل الشخص خبرا او يجاب بان قول هذا زيد مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري
قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت لان ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه تقدمه على الفعل لكن لا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل
التقديم وذكر الفاعل الذي يتقدم على ما عاد اليه قوله جاز في داره زيد اقتلعها

كما في النوع الاول من المبتدأ
وهذا الابتداء بعينه عامل
في الخبر لاقتضائه للمبتدأ
والخبر على السواء كذا يستفاد
من الرضي فلا تحمل عبارة
الشارح على ان تجرد الخبر
للاسناد [illegible] الى شيء ح

في صحة

في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله
بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه الاخرون قوله وقد يكون
المبتدأ نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان تجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى اخر مباحث التقديم والتاخير والعذر
بانه قدم بحث المبتدأ وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة
التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في
قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة و
لتوقف بعضها هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر
شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخر اصل التقديم عن الاصلين الاخرين
قوله اذا تخصصت بوجه ما اي يقال الاحقر الاولى اذا تخصصت مثل ولعبد اه ويرد فيه
انه يوجب التخصيص فقوله يقلل الشركة [illegible] من المعرفة التي منافية للشركة على ان يقال
فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكانه يقال
الاشتراك بالتخصيص قد يتقدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ
قوله وجب وصف بالمؤمن تخصصا بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير فاذكر سر تخوي للالتزام
تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا منافاة في الاسرار لذوي الابصار قوله وقيل
ارجل في الدار اه ومما تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل
او يقال امراة فانه تخصص بعلم المخاطب ثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه
قال ارجل اخصل عندك في الدار ام امراة قوله فكانه قال اي من الامرين المعلوم

مما ذكره بخلاف عبارته
فانها لا توجيه قوله افح

من حج قلت ح

كون احد بجانب في الدار اعترض بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان المخبر رجل معلوم له انه في
الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب والمستفاد من الكلام
ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان
لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
اسناده الا جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله في الدار
خبر ولكن ان تحول تراعي النظام وتريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان
المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها وان لم تحصل
فيها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في اليقين خلاصة
ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله في تعيين
فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصد انه يتصدق بالشيء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فانه يكون
فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما قوله المشبه به اه اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص
قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الظاهر صوت دون نباحه كما في الصحاح
قوله وقد يكون خبرا قيل بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه لو اذا
رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو واحسط به جنب

يراه

٧



يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بحمل التنوين للتعظيم والاولى ان يمثل بهذا
العلم والفن يعلم المعاني فلا تغفل في المثال مما يكون المخصص مما تخصص به الفاعل
اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في غير نباح معتاد في المثال للتخصيص
بالصفة قوله فهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار
معنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ قوله علم ان ما يكون بعده
موصوف يصح الابتداء منه الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يجاب
بان هذا التركيب نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول تخصيصه بتقديم
الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة انما اشارة الى الحكم بان النكرة
يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله وقال بعض المحققين منهم اه عدولا
واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك في المعنى منه الاشارة الى ما فيه من المنا
قشات التي ذكرها الفاضل الحفيد والاحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه
ان كانت لك المراد قوله وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة
وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدأ لا تقوى قوته بالتمييز بين المفيد
من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما يتخلف عنه الفائدة ليكون بصيرة ما في الحاكم
على النكرة قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد دير دعليه انه فلا يصح حصر
المقصود الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد
يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب في حصر وما يقع
الخبر والحال والمعطوف والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء واذا والتابع
لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب في الجملة التي لا محل من الاعراب حصر في سبع

المشانئة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء والمعترضة والتفسيرية
نحو اسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والجارية
القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى ينفصل لك ما مارسته تفصيلا معينا قوله ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية عند انها نائبة من الفعلية والاظرفية جملة لانتقال الاسناد
الفعل الى الظرف وبهذا الاستتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت
غير مرة بل مفصلا بهذه المسئلة قوله ولا بد في الجملة وكذا في المشتق والمصادر ونحوه وقال
الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد ويستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير احتيج فلو
معنى كان زيدا اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان في
خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظرفية الا انه شبه
مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه حمل بعض النحاة على شبه المضاف وجعل
من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع
اللفظ موضع المضمر الا ان الظاهر لو وضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا منع
لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز
في جملتين مطلقا بهذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر نفس المبتداء الاولى عين المبتداء ليشمل
قولنا النحاة زيد قائم ومعنى عمرو قاعد قوله وبحذف العائد اذا كان ضميرا او اسما
الضمير فكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة ينافي مع الحذف

وكذا

٧١
وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الفهم قوله لقيام قرينة دل كلامه
على ان الحذف جائز كلما قام قرينة وليس كذلك بل جاز في ذلك بالضمير المجرور
يعني اذا كان في جملة اسمية يكون المبتداء منها جزء من مبتداء باداء ما في جزئها ففي
المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله الكر بالحنطة الكر
دوازده شتر وار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور
المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى
ل ان يقدر مؤخرا فان قيل ذلك جائز في الحال الظرف والسمن منوان منه هذا في المثال
حقيقة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الجزء الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف
عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور
لم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على النهج الاخير
تبعا للنحاة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة
بخلاف الهلال الليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل
الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان
بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد
لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال
ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل على ما قالوا تأمل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون
لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فتقدر بجملة خلافا
للكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لا يختص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله يعني انه

اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا
من المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخصر قوله اي متاول بجملة اول
التقدير بالتاويل لان التقدير بانه التاويل الظرف من الظا ليصح تقديره
بالبقاء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة
من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان يقال
ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته اي الظرف ملحق بالجملة ومحمول
من محلها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله
اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم يتعين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله
بتقدير الفعل ذلك الفعل العام والكون الاماد راجحه حصر علامة النحاة الظرف المستقر
فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة
اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا
منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر
الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل اقائم ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف لا بد
له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف
والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون
ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره
ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد وقيل سواء اتفق الركنان او قوله الا ان
فيه لا للربط قوله اي في معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى تغير الكلام كالاستفهام

لتحصيل الحصول ح

والتمني

والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه قيل لم يقل وذهب غيره
لئلا ينتقض بما بين سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه موصوفة وكونه
من نكرة ولا تجوز الاخبار بالموصوفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتداء
المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح
الى هذا المنع حيث قال فانه معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه
اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما
اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالموصوفة الاخبار عن افعل التفضيل
في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي
في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتداء قوله او كان الخبر فعلا له
اي صورة فخرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان
قاما لان الخبر ليس فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه كذا قيل وفيه ان زيد قائم
ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان
الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه
الصورة ليس جزاء مقيدا بقوله في هذه الصورة والا لكان القيد لغوا
لاغناء الشرط فيه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء للشرطية وفيه
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فقيل وجوب التقديم في هذه الصور
مختلف فيه فلو حمل متن الكتاب على عدم الوجوب لكان اخصر قوله كالاستفهام
قيل الا ان يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد قاطب

متعدد ح

الخبر

فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديمه في زيد لا قايم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قايم لا يغير حذف حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملة وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر بتاخيره مصحح له لكونه مبتداء نحو زيد قايم فان زيدا انما يصح كونه مبتداء لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اي لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء الذي يمتنع ليشمل مثل قريب كان رجل صنيعه والاخصر الاوضح ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون العامل بالمعمول ليشمل لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير اي المبتداء في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون العامل بالمعمول ليشمل مثل قرين كل رجل صنيعه والفعل للمتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض للاصلاح لظهوره على بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح المص على اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على ظاهره اذ يوصل عندنا خبر والتحقيق عن معنى ان لان عندي انك قايم في تاويل عندي تحقق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان فيه هذا اذا لم يكن ان في سطبتاتي بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان في ما يتعين موقعا

للمبتداء

ضمير

للمبتداء ونحو اما انك ولولا انك خارج وخرجت فاذا السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق الفطن قوله اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد ان يذكر ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصورة فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به ليخرج التغليب فيه فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قايم وعمرو قاعد ولم يعتد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه كثير ايضا كما في زيد ابوه قايم فان تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل اي للتقليل للتحقيق رد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المعنى اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت يعتبر في كل منهما ضمير المستحق المجموع كما اجري على كل اعراب المستحق المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وجاهل فانه في العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف صح

او لانه يجعل خبرا او يجب ان لا يكون هذا الخبر جامد اللفظ او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بانتفاء تعدد الخبر الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا

ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني
للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة
فلا يرد على هذا الاصل في هذا المثال او خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع
بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه لورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا
لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه
معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة مآل العقال على فائدة
الاعتزال قوله وشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له
سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء فائدة بدون قصدها فلذا
افترق بصحة الدخول على الجزء ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم
لزوم الفاء ههنا كون المبتدا دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل
ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا استقبالا في المعنى
الاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا نجم منها فيما ذكره لان المبتدا
الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة كالشرط ايضا كذلك
وهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء
وليست مصححة لدخولها ولا ينتقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول
بفعل معنى قوله والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى به افراد الضمير قوله
ان الموت الذي الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زائدة او للتعليل
المتضمن معنى الشرط يجب ان يفيد العموم كلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي بان ذلك
لا يجب فيه وبحثه ان معنى الشرط ههنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة

ودفعه بانه

ودفعه بانه ليس للحكم بالملاقاة قوله كل رجل يأتيني او في الدار له فيأتيني صفة رجل
فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال له الموصوف لان الوصف انما يكون للمضاف
اليه كل لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفية معنى لا
لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء فيهن
الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا
وفيه انه ينكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران
فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنافي الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع
الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه
ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمتنع
باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه يسقط
اعتبار صدارة الشرط الذي يقتضيه المبتدا فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي
هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا لضعف مقتضيه كان القياس
عدم الدخول على اسم ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى وعدم منع ان المفتوحة
لا لما فيها بالمكسورة قوله فالحق باب كان في التسهيل ان المنع من جهة التنبيه والاستقبال
انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على وجه الوجه انما وقع في ان المكسورة
واما المنع والاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه تخصيص
وفيه من المحقق في هذا المقام قوله ووجه ذكر التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها وشعر بانه بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له

للمضاف ح

فالوجه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة بها هنا انه لسيقول وامره كام خبر المبتدا
فلو لم يتبين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط **قوله** وقد يجب
حذفه قيل لا يجب اصلا لانه ذكر اصلا في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير
اهل الحمد هو احتمال كون المخصوص خبر مبتدا محذوف لا يفيد بل يتعين كونه
مبتدا وما بعده خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير
التزام غيره في موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المقتضي
احتمال كون المخصوص خبر المحذوف مبني عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرها
في هذا المواقع انه الاولى كثيرهم من مبنيات تحت النعت والثاني من مبنيات
تحت افعال المدح والذم **قوله** اي المبتدا المحذوف جعله مثالا للمبتدا المحذوف والاجل
مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف المضاف اي كمبتدا قول المستهل وعلى الثاني
حذف المضاف فيه اي كحذف مبتدا قول المستهل فكانه تعليل الحذف تكرار اللفظ فقوله مثل
المبتدا المحذوف قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله** المبصر للهلال
الحمد لله لليال لهلال وبعده القمر لذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر والليلتين
او الى ثلث او الى السبع والليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي
ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال
بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء
وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فهذا فاستعير لمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض
الحواشي قيل الهلال ماه نو يدن وبانگ كردن كلاهما مستقيم هنا فكانه اشار الى ان
قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه **قوله** انه المقصد فيه منع

لاحتمال

لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى
ان في السبب من باب حذف الخبر لان الوجه حينئذ يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا **قوله**
وقوله جريا على عادة المستهل غالبا العادة ما ثبت خلافه او ندر فقوله غالبا للتبيين
ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم ما يحكم لان استنجاز الراي من بين
المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب
الهلال وجهه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد
بالذكر الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب الاصح واما على مذهب الغير الصحيح فليس مما
نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع ومنها
ان ظرف زمان والمحذوف الى المبتدا اي خرجت فوقت خروج وجود السبع
والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروج السبع عندي ان الوجه اذا يصرح بالمحذوف
نقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها
مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير ثم كلمة الفاء اما
للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله** فيما التزم في الخبر منه الشيء فالتزم
اي قبل ملازمة وقوله فيما التزم اي تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة
عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف فالحق مع الشارح والعائد
محذوف الى في موضعه منه فالتركيب من التركيب الكريم وكان يجعل ما مصدرية والمصدر
جنسا ليكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضعه **قوله** وذلك في اربعة ابواب
لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا ليس لفظي
لا بساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا **قوله** الاول المبتدا الذي

بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني عن قوله هذا
اذا كان عاما وكانه اختصار تنبيها على تعيين النحاة الضابطة الاول قاعدة
لابد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزيف بان حذف النقل لا يكون من غير
مفسر ولان الحاجة تجب ذكره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام
في ان كان خبرا ايضا م وكون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها
كل مبتدأ كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون
مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل او مفعول فيه نحو ضربي عمرا قائما
وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تقصاري نيابي قائمين
قوله وبعده حال وتجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما لان اول الكلام كان مجازا
والمجاز قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب
ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل اخره
مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى
ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده
تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حال اي اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف
الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة نحو ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما

ما اختاره صح

صورة الاولى كان مصدرا
صورة ... صح

من مواضع وجوب حذف
الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب منه

كسوف

كالسنوف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل
هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم
وبهذا ظهر فساد من جوز الاختلاف له ان يخالف في تقديره اذا كان او يكتفي بتقدير
حاصل قوله محذوف متعلقات الظروف الاولى متعلقا الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرط
العامل في الحال اذا اذ هي ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات
كثيرة من حذف مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
من ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الظرف الحال
مقام الظرف هذا اكتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف
اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يخفى في غير هذا المقام
مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا في جعل المنصوب
بعد المصدر حالا النظر وجه لزوم تنكيره ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية
فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف حاصل لزوم الواو اذ لا بد من
الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره من التوجيه الخالي عن
التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل معنى وبالنظر
الى المفعول معنى اخر وان صدق الضرب وقوعه لا يمنع التعبير عنهما بالملابسة قوله
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال حذف العامل في الحال مرة واحدة لما
في زائدة اي ما يكون اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتدأ المفهم عمومه
بوليه الاستغراق ... ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص العموم يعم جميع
ما يتنع عليه فالكل يجيء بلا مزج وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب

تخصيص

لوجوب اضافته الى الموقوف حتى يتوقف قوله اي فرغني زيد اضربه قائما ولا عجب في
الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه يحذف ان مع الفعل مع بقاء
معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل في تاديته عدم
توكيد المعنوي وتوصيفه تعالى وجه استفادة الحصر من تقدير الخبر بعد الا قوله وتاليها
كل مبتدا اشتمل جزء على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل
الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف
قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن حصتها التي الضيعة انتهى وكانهم شبهوا
ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا يغني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو
ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه لما ان كل رجل نائب
عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضماير كثيرة يعود كل باعتبار الى رجل فاء كل رجل
فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته
لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان لئلا يكون محل النائب عن الجزئية متاخرا عنه
فيبقى الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان
من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه قد
قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد وهو جائز
ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه
يستغنى عنه بما ذكرنا قوله يكون مفسرا له بمعنى منعنا لذلك مستثنى اي فيه تحت بيانا ومن
انه ذكر الاقسام لئلا يكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل في

في القاموس

في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها تنبيه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات
ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله المسند جملة مستانفة لانه تكلف
بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعها لغويا بل هو استعمال
لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص ومنها خبر ان
قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام
قوله احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف لا تبد
من مثل هذا التصرف في الحد اي خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاحصر لا تقع
ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليها اي على المسند
وشيء اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار
على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في العرف
الغني الدخول لايراث اثر لفظي لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظ ومع ذلك مفض
لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت
على المسند والمسند اليه لا لايراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا
لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بدخوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبدخوله معنى ما يشملهما
قوله فانه يفهم ههنا من جهة الاسناد المفهوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا
فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب الخ يعني ان الجواب الثاني يغني
عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق
لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان حمل الدخول بمعنى متبادرا

علم

خبر ان واخواتها ولم يقل صح

ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشيء آخر صح صح صح

من اللفظ مستعار فا يبقى اللوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله تجانب فيكون
المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه و لا اخفاء في بحثية فاللايق ان يقول على انه يلزم
و يمكن دفع الاستدراك بان تجعل المراد المسند بعد هذه الحروف الى اسمايها وكما انه لا يلزم
الاستدراك يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو المسند الى الفاعل
لا الى الاسم ان و توقف معرفة ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل
الجملة بالاسم او تا ويل الاسم بما هو ايم من الاسم حقيقة او حكما و يمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل
لان الخبر الجملة متبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا فكما ان الخبر الجملة للمبتدا يبين بعد
ذكر نوعيه تحتص بالجزا المعرفة قوله مثل قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد
بخبر ان و اخواتها خبر واحد منها وان المراد به خبر بعد هذه الحروف دخول احد هذه الحروف
قوله والمراد ان امره كامره لا اخفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان تحت بعرفان
اي نوع خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا
في اقسامه الخبر المتضمن بصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك و الفساد ظاهر
من فوت بعض الاستثناءات و ينبغي ان لا يقول الا في نقضية المستقيم ما وقع في قوله جملة انشائية
نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه و تمام لم يذكر علام صحة دخول الفاء على خبره
مع نقض اسمه معنى الشرط لكنه لم يفته لسبق ذكره و قوله ان من اتاك اي اراد على مذهب سيبويه
من ان من في من ابوك ضربه هو لا ير د على المصنف مع اعتباره مذهب سيبويه قوله الا انه تقدم اي
في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع و حكم تقديم خبر المبتدا الجواز و الوجوب و بهذا تبين فساد
ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء من وجوه التشبيه و وجه التشبيه
يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم حكمه ان يكون حكم خبر المبتدا في التقديم

لا يتضمن نخ

اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا ان يتضمن حالة صدر الكلام ولا تجب تقديمه
نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير
باب ان قوله في وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدا
صرح به الشيخ عبد القاهر نحو لا ابل الا يجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فهو المقصود الا
اذا كان ظرفا قاصرا قوله خبر لا التي لنفي الجنس قدر الموصوف بالاسم مثلا الى رعاية
جانب المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور نحو امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف
الموصوف مع بعض فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا الكائنة لنفي الجنس على جعل الكائنة
حالا من كلمة لا تا ويلها بالمفعول بمعنى الفعل المستفاد قوله من اضافة الخبر اليها الى خبر ثبت
لكلمة لا و عليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لا ولي
الباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فان
لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء صح
لا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار عين نفي نفي الوجود
فلا يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم
التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية
للملاحظة حال بعض الافراد و يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله
والمراد بحذفها ما عرفت انه خبر ان من الدخول لا بد انه لفظا او معنى في قوله فلا بد فنظر
كما عرفت لظهور ابد انه معنويا في يضرب قوله وجالس في الدار صفة قال المصنف المثال الحسن
ما يكون واضحا غير محتمل الا انه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكان في الدار نحو لا رجل في الدار
محتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في غلام رجل فلذلك عدل عن خبر في المثال قوله لا يجوز

ارتفاع صفته هكذا قال المحقق واعترض عليه بانه تجوز عندهما جماعة فراد الشارح لوقعه
قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في غلام رجل
ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا تقييد بالظرف يعني من غير
سماعة يريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح مثل زيد ظريف الآن في
ان يتجاوز عن المثال ويقال لا لجنس تقييد الظرافة بغير الدار لانها تقبل هذا التقييد ولا شك ان نفي
جميع غلام الرجل يعني ما بين الصنفين بغير مقبول المعهود في مثله نفي الظريفية الدار عن الغلام
الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون مثالا للنوعي خبرها ولا يكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى
الايضاح فلو ترك بيان نفي الخبر لكان اشمل قوله وتحذف خبرها هو حذفا كثيرا فقدر موصوف
كثيرا مصدر للفعل والمشهور مثله بتقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله
لدلالة النفي عليه يعني لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص يتصرف الى العام
لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الخاص الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره
فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق
الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة مستأنفة تامة
مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكر ان اصل التركيب الله اله فجعل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير فيه عقلاء الاذكياء ويتعجبون من كلامه
هذا وانا اوضح لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما
من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فاعلم ان قول النحاة بالتقدير بيان لمعنى وهو ان لا يطلب خبرا
ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر نفيه المحقق بان لا يكون
اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم

لا ينصب

٧٥

لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون ثانيه لا نفي كنايه يا معاشر
ادعوه ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعده قوله وعلى التقدير بني تميم يحملون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة لئلا يشتبه في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم
برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبرية كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا
لان البحث ليس في وظيفة العربية الانكار انما يتاتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم
نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته
اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين
يجوز فيقول وضع كلام المتن ويحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة
لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف
حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى بينه قوله معا يعني السماع القاطع وجه كثرة الحذف في خبر لا
دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح لا معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه عند قيام قرينة
انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال وايجابا عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من منع
الدخول ما ينفك عن القبول قوله اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا بحال
المستفاد من الاضافة عملها الا عمل ليس فلت الحكم بالشذوذ على عملها الا على عملها عمل ليس حتى
يتوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من
التشبيه بليس فقيد بعد وكذا الجواز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ
انما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ
قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال الشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد
السماع وهو النكرة ومن قال هو النفي فبانه تخلل قوله من صحة كتبه في الحاشية المقصود

الاعراض في الزوال والضمير في بيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لحيا عنها
قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب
تكرار المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب في الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون
لا براح من قبيل اللاتي فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدول
في رجل عدل واحتمال ان لا يكون عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد
في البيت على محل لا قوله اعلم ان المراد بالحد بهذا التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف
الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا من جهة انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف
علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بعلمات ومسلمين ومسلمين بل بمررت
بزيد وقوله فهي اى علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور
الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح
الاطلاق مع كل عن الحد وهو ما قرن بفعل لغاية وثم يسند اليه ذلك الفعل فعلق به
تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمل التعريف
الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا بخلاف المفاعيل
وفيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتاديب لمن زيدا
في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع
مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق
فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل
وقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت
المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول به كذلك صح فعلت فعلا

بخلاف

بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فمدفوع واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به حال عنه متقيد بالاسناد الى به
فقيد به معتبر لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق
هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه
فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير
الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب ضرب زيد ضربا كما ظن البعض
بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما
الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلهذا احتيج
الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله
فاعل فعل مذكور ويتجه عليهم ان احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس مما فعله الفاعل لانهم لا يجرون
صفات المعاني النفسية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما يقول
انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن
في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله اوما
عطف على قوله مذكور او لا يعني الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم
من الفعل كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد وكذا اخرج ويل لك وانواع الضرب وتعت الف ضرب ونعت لكن لم تخرج بعد ضرب
شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع او الف وانما هو لاخراج مثل ضارب بدو ضرب
زيد شديد وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه يدل على فعله فاعل فعل

بحسب التركيب بغلام بانه ضرب ضربا بقوله على ان الضرب فعل المتكلم فيقع هذا الكلام على ما فعله
فاعل فخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل
اضارب زيد وضرب زيد يد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو
لاخراج افعال ضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا قيم ما فعله فاعل الفاعل بحسب
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا يندفع عن التعريف ورود كرهت كراهتي
فان كراهتي لا تدل بحسب التركيب انه فعله فاعل **قوله** صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا
بمذكور **قوله** بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعلى الشارح كما
ذكر ان الاسم اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون صفة الفعل عين معنى المفعول
المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال
العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظ بل ما قصد به من الانواع
لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت مشتمل على ما قصد عليه الانواع لا على مفهوم ما
لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب
اما اذا كان في التحقيق عينه فلا تخرج فعليك بالتحقيق الذي سبقت **قوله** للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي التاكيد العامل باعتبار تمام
معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نحو واحدة
وبهذا تم ما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد **قوله**
والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد اي دل على العدد النقل
لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع المفرد الشخصي **قوله** لانه دال على الثانية المراد

الكلمه

على الدلالة

على الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل **قوله**
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة
للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا اشتراط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انه ما
هو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يشتبه ولا تجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع
توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة
واللفظي لا يكون الا بلفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابعا لسيبويه
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا
بما بعد الاضطجاع والجلوس مما بعد القيام كما ذكره في شروح المصابيح النبوية
ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب اللغة ايضا **قوله** وسيبويه يقدر له عاملا فيما
عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا **قوله** خير مقدم هو من قبيل انواع من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير
ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خيرة الرجال وفلانة
خيرة النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن وفي الرضي كلمة او لا بدل كلمة واو
وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل في الحال **قوله** وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي ايضا
واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العامة فيه بل معنى وجوب
الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العامة ولا قاعدة له يعرف بها **قوله** كما اجاب
بعضهم الصواب لانه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف لما الى الفاعل او المفعول
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها

سواء كان هذه المصادر او غيرها في حذف عاملها قياسي اذ ليس بواجب والانسب
عليك ان الاوفق لعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى
حمل المثبت على ما لا يريد اثباته قوله بعد نفي داخل الفاء انه قدر للنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة للنفي فالمقدر صفة مع نفي وما ذكره الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او مع نفي بناء على واحد
من نفي او مع نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اولى وانجح فافهم قوله داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون
المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل
ما كان زيد الا يسير اذ النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه في قوة الخبر
عن زيد كما في ما زيد الا اسيرا وخرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير
بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق ح على ذلك
على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان نفي فلا على الخبرية
قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالنيابة مقام الفاعل
قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه مفعول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك
وفيه نظر والاولى ان يمثل على حالك الا سير الشديد اذ ان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك
الا ان يسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا او قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر
الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا
عنه لا يخفى انه لا ينبغي العبارة بتقدير مبتدأ وكانه جعل المقدر ضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق

ح زيداً لا اسير المغنم

دفع بعد

وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بتغيير ايضا والاخصر الواضح بهو
ان يقال ما وقع مثبتا ما لا او معناها او تكرار بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه قوله واني
جمع بين الفاء بالتعيين لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه فيقتضي
ان يجمع بين فاعلى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله
تنبيها على ان الاسم الواقع موقعها انه يكون للتأكيد والتنويع ولم يلتفت الشارح الى
هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما
في المثال الاول اذ لا يصح السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه
يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله البريد معرب دم بريده
وهو اسم بغل اسم تام او علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك قوله ومنها ما وقع
تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه تنتقل منه الى اشارة وفيه نظر
اذ لو كان الانتقال منه الى اشارة لم يحتج الى ذكرنا مع ان الحاجة بينة بل القرينة
في حذف عامل المفعول المطلق نعتيه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل في فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل ح
او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة الايقاعية وح يؤول الى المصدر المقيد باطاله
فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصبحت مع زيد مسرورا فاما ان ينفع او
ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر بما في حفظ
فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله باثره عرضه وعرض الشيء اثر فاعله بو الطه
سمي اثر الله وح نقول الظان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اخولا
يستغني عن تقديم العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود ولاعترض

عن بيان احترازاً عن المبينة لغيره لان ما قيل انه مضمون جملة احترازاً عن مضمون
مفرد نحو له سع بطيخ صحة او بغيتم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محل له لان
صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سعة وسعه مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متعلقه
بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال قط وكذا ما قيل الحذف ثم واجب في صورة
تقدم التفصيل لا وثوق له لعدم تشخيص فائدة المتقدم لم يتعرض له قوله وبتفصيل
الاثر ببيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف
في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقداء ونحو فداء ولو لم يذكر المحتملة
لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي لان يشبه به امر يرد عليه مررت بزيد
فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا التشبيه لشيء بشيء لا
ليشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق
في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام
لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في في جملة
مثال ذكرناه او مشبها كما في صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز
لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح الفعل قوله لمزيد صوت صوت حسن
مررت بزيد عليه واضرابه انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود والاوجه ان يقال القيود
المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة
الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب
حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصوت
مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الى الموطئة واجازه الشيخ الرضي جعل صوت

تاكيدا

صوت ح

تاكيد اللفظ قوله واحترز به عن صوت زيد صوت حمار الاولى انه احترز عن مثل
صوت حمار نصوت زيد قوله فاذا له صوت حمار يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه
بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمثل هذا اذا كان منكرا اما اذا
عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل هو لا يعرف بالاضافة
قوله وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل
وعمل المصدر بهذا التاويل قوله وانما لم يجز لان ان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به
قوله اي قبيل هو كم معنى المصدر قوله لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا تحتمل
غيره في مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغير نوع على انه جزء
لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظ وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره
وقيل غيره منصوب مفعول الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة
قوله كما اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه
وفي ما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق التسمية من متاخري النحاة في
هذا النوع وتسميته فالاولى ان يكون نسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم
كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد
سواء كان احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث
هو منصوص لا يبقى لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وتسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه
ونحن نقول المناسب بالنقل ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة
على ما ذكر عليه بقوله فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيد النفسه ووجه انه

وصلة

يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما يتعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره
فلا تحقق فيه لانه مؤكد للفظ الجملة والى غيره وليس فيهما ما ينزل منزلة نفسه لانه لم
يشاركه في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد
لاجل غيره هذا اما اختيار المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاختار الى دفعه بقوله وعلى
هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس فيها حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفي التكرار
ويتجوز ومع ذلك تاكيد لدفع غيره ففي التقابل يكون مرعيا لو سمي الاول تاكيدا لنفسه لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال
المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به الاعم ما يكون للتكثير او لغيره قوله
مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا التقييد ينتقض بضربت ضرب الامير فانه مضاف
الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربت
ضربه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد خرج بهذا القيد الرضي قوله وجعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال
التقييد بالمثال بعيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله
ويجوز ان يكون منصوبا بالمكان فانه قلت بل يتعين الاستغناء عن الحذف والتقدير لا يرتكب الا
الاحتياج اليه قلت لكنه اخرج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس لبيك تكلب
ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه تعهدا والجاء اي لك من قولهم داري
تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه
اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص قوله فحذف الفعل لتفريغ المخاطب عن سماع اللفظة
قيام بسرعة وقيل لتفريغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع المامور به والاول انسب

بمقام ونابه

رعاية ح

بمقام الادب فاقام قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سعدا جواز ان يكون من المحذوف
الزوايد فانه لم يجئ ثلاثي السعد بمعناه قوله المفعول به بلا الصق انما سمي به لانه اوقع الفعل عليه
او تعلق به يعني ان الباء للملابسة فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق
ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر
اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او نظرا الى عدم اطلاق
الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس ما وقع عليه
فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق وتقييدا نفيه في تعريف المفعول المطلق على
ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ
باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به والاعم ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن
معنى الاستفهام والشرط لانا نقول المقتضي لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة
لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدا اسماء ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل
وقدم جوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكن يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الذهاب
وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا
التعلق ويمكن ان يقال بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغير تعلق الفعل بنفسه وبهذا
يتبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيدا في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق
الفعل بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى
والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه
نفي حال التعلق او لا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن ثمة تمييز فيما بين الاحوال على انه

المعنى وبعد التغير ح

فكما يتعلق بالمفعول الخ والثالث ح اذ ليس المتعلق بهما اولا يعجبك انه اشكل على بعض
ح يخرج في الشرح اكرم زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق في الفاعلية وغفل عما تقرر
ان المعتبر في جميع التعريفات ما عدا التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الاشكال
بضرب زيد او عمرو ونعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس في قوة عامليه بل
وقوعها بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق ما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار
لا خراج لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب في الضربة قوله والمراد
بفعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به ودخل في الحد في اعطى زيد درهما
واخرج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وما لم يوجد
منهم تصريح بانه مفعول بقولهم بان المفعول فيه يصح ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه
مفعولا به خفي عليه المانع لدقته فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله
وقع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحتمل عليه ويلزم منع الشاد والنوع
المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لتعلق الفعل به علما
ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان لا يعلم
ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كو قوله في جزان وكون الفعل مؤكدا بالنون لان
التاكيد يوجب كون الفعل اهم فيناسب التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز
ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة اي اتريد مكة قوله تخصيصها
بالذكر ليخلص المعمور على ان التقدير لا يفيد الحصر فانه قلت فائدة ذكره قلت

ليضبط

ليضبط المذكور عليه عند السامع ولا ينقلب فيه لكن يتجه ان المذكور ح خامسها
المنادى على طريقة المص في غاية مذهبة تقتضي ان يجعل الا بواب ح ستة قوله لوجوب الحذف
في باب الاغراء كيف قدس سره في الحاشية نحو اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث المخوم (?) رب بزيد المسكين ونحو امرا ونفسه معناه احفظ
على اغراء المرا وقص اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة فيفيد
قوله وانتهوا خيرا لكم انكم سيبويه وجوب الحذف فيه والشرف الزمخشري واما ما قال العلامة
المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصلح فيه وجه اخر مما يجب
منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد ولا حزنا في
الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه لما كان
الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعويض بحقيقة لا يلتئم ولا بقلبه على وجه ولا تؤاو (?)
من يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان خروجه اكثر افراد المنادى من نوع بعيد مستبعدا
جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال
بالوجه او القلب في جعل الاقبال حقيقة او حكما لانه يعبر الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال
حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال منه نداؤه تعالى المنزه عن الاقبال
ان لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من تمام تنزله باعتباره وجعل اعجاب (?) التنزيل
وبيانه على سلم افي يقال في القول تنزيله تعالى منزلة من له حصول النداء ترك ادب
فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد
فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو على ان النداء قد يكون المقصود بالنداء الخ

ذ بينك وبينه حايل وكان مم

بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة
او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال ح

به

فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن
دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فلا يستبعد جعله مجازا
غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة وا من حروف
النداء قوله بان يكون اثر الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف على اللفظية الية والمط
فانهما قدر صاحب الطلب تقديرا فالاحتمال الثابت من اقسام هذا الاحتمال فتامل
او للمنادى او للحذف وفي جواز حذف النداء مع كونه نائبا وعلامة يمكن دفعها
بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في نحو زيدا قائما والقرينة هنا كافية
وبحث على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتتبع في المنادى
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك مثلا قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل لكان المبرد زعم ان الفعل المقدر عن العمل وورثه ما الزم
في موضعه فلا بد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعل عاملا
مجازا وسيبويه لا ينكره فلا نزاع بينهما فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما يتم
على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بمحذوف لا لفظ ولا فرق
بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء
قايم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل الا في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون الفعل المقدر عنده
جزء الجملة وعند ابي علي احد جزئيها الاسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه او رد عليه ان الفعل

لا يفهم به

لا يفهم فيه التكلم ونقض بان في معنى التضجر ونعقب بانه صوت لا اسم فعل
وان اسم الفعل لا يكون على واحد من حروف النداء الهمزة واورد عليه على مذهب
سيبويه انه لو سلم لو لم يكن المنادى جزء الكلام يتم الكلام بدون المنادى
مع انه لا يفيد ما وجد واجيب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في
الشرط والقسم وهذا الاتم ما لم يتبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق
حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة
هنا لطلب الاقبال بنحو نهايتها بمنزلة فعل اقبل وفي المنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة
بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبني اى يجب ان يبنى لانه يجوز
ان يبنى لانه ظاهر اطلاق المسائل لا الجواز في العلم الموصوف بابن مستثنى عن
الحكم كما سياتي قوله لقلتها اى لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوى المجموع بالنصب
اذ اقسام المجموع المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال
اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب
ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله ولطلب الاختصار
في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب
المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبني على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار
في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب
الاختصار في بيان البناء حتى يتم ذكره تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن توجيه ان

الاختصار في بيان فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه في
نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف
النصب فانه لكونه مفعولا به بخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق
الالف فتقدم المستغاث لاتصالهما للبناء والتغيير من حاله الاصلي قوله يرفع به
المنادى كان في غير صورة النداء ما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول
اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول
فقد غفل وكذا ان يجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اسند لوا هو اقرب للتقوى قوله
او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل
مسندا الى ضمير المنادى كانه قيل و يبنى على ما به الرفع ويتجه عليه انه حمايه الرفع النون وكانه لهذا
اختيار البعض ارجاع الضمير الى الكلم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب
على ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة
ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل يفهم قبل المفرد اليه لان المفرد الكامل للمفرد بمعنى ليس
بمضاف قوله وهو اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه هذا امر انضباطه ولا يرجع الى
محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا حليما
لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم لا يعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار النحو ولا محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف منه شبه مضاف في هذا الباب دون باب المفرد وقد سها فيه الشارح
واخل بكلام الشيخ الرضي فانه من قال بعد الكلم يجيء ام بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه
من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار ان تم ما لداع معنوي او لا اضطرار
نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه و يكون مجموع المعطوف

والمعطوف

والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او كجنس نحو
ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر
واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف
لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرف بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف
اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة
هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى المقابل فيما بعده والمعطوف عليه الذي
مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاول قوله فقط
لو قوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فحقوا لهم
المبني ما ناسب مبني الاصل يعني المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان
الى الخطاب ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه
الى قرينة التي هي طب كالضمير للمخاطب فيبني لذلك المشابهة بالحرف وان فقد شرط العلم
لم يعتبر فقد انه طرد للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف
الخطاب ويا زيد ان اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون
لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان امثاله لا يصح والصواب
يا رجلان قوله اي لام يدخله وقت الاستغاثة يعني للاضافة لادنى ملابسة وليس من
قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي التخصيص ثبت بل لام التعليل
الى عنيتني لتفحصك ولا جرعه بالله اغثني لمقتضى ذلك ولكرمك قوله وتخصيصه بيا لا يكون
الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجيب اي عن الاعتراض

ضعيفان

غير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة في

فيما قبل او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة الفائدة مبني على العقلة **قوله** كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في صدد
المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بمن يتحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة
منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليتغير حاله ويترك ما يوجب اي ضرره فيستغيث
المهدد وتخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان يتجنب عن الفعل ويتغير
احواله ويترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليتغيث في المتعجب
المتعجب الذي فوق طاقته فيتغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب لانتفاء ما يقتضي
فتحها الا يتخصص المقتضي فيما سبق فليكن وقوله موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولا لام فيه
ظاهر كلام المقصود ان الجملة حالية فتخل بالمقصود لا نعيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام الا ان يقول
لا اعتداد بهذا الاحتمال النظر هو انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها
لانا نقول وجود الالف غير ضرورة لجواز انقلابها يا الا اقتضاء اللام الخفض وقوله
فبين اثر يهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في يا الا حمداه لان كسر غير المنصرف
بالفتحة الا ان يعتبر به اطراد الباب مع ذلك ان يقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر
والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** و ينصب ما سواهما فيه انه ان
اراد النصب لفظا او تقديرا لخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينقضي
ويا غير ما يضرني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك
بين كل منادى ولا تخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد ويتعين على ما كان عليه
من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء والاستغاثة عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير مثل يا يوم لا ينفع

بل محلا مع انه داخل
فيما سواهما وان اراد
ينصب ما سواهما لفظا
او تقديرا ح

اذا ؟

مال ولا بنون كما لا يخفى **قوله** المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من
المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا ونقدير الموصوف مشكل لانه قدر
موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب ح بنقض طالعا ولا يكون
هناك شبه مضاف وذكر من الامثال في حله ما تشاء **قوله** ويا حسنا وجهه
ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم تقصد به
معين فانه لو قصد به لقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكنه وصف شبه المضاف
بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف
نحو يا حليما لا تعجل قد وسانا فانه لا يجوز القدوس وبالجملة من ذراع في طويلة
فانه لا يجوز الطويلة **قوله** و توابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني
التابع في الصورة والحقيقة تخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى
حقيقة وسيجي في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما نحن فيه فمن ذكر
ههنا ما سيجي في كلام الشارح فلم يتتبع كلام وتي تتبع **قوله** المبني على ما يرفع
به قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه يبنى دون غيره **قوله** لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو
فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس
بالتبعية لا غير فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف لان حكمه لا يناسب
حكمه وكذا يا زيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله **قوله** لان
توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد
المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى

ونحو يا نخلة ح

و عمرو ح

تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو يا زيد بن
عمرو العاقل فانه لا يجوز فيه العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه
لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة
الى ادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية
قوله وتمام تحرير الحكم الاتي الا ان فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقييد فيصح ان يقال في توابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه بل لعله لم يقيد لكان بيانه حكمهما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو
عادة الحرف التوضيح فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا ويذكر حكمه بذكر التأكيد
والصفة على انه لم يتبع الاصح لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الا ان يقول
عند الاكثرين لبلائم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان السؤال
العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك لم يقيد
التأكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكيد الغير
المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوي
يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث
لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد
العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان الثاني وبانع وصف المنادى
المستغاث الان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن
بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام

مع انه

لبوف

في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين من حمل التأكيد اللفظي كالبدل صح

في ان يجيء

مع انه احصر واوضح قوله ثم نص على لفظ هذا من غوامض النحو لان العامل هو العامل
في المتبوع والتابع باعراب سابقة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فمن كان
ما هو اصله وقوله الا والمقدر قاصر لانه لا يشتمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثال يا اولا لانه اول ما يمكن
ان يمثل فيه بالموصوف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه
اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو السماء وسيبويه وهو الذي قال اكثر اعراب الفاتحة
في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى
كعبا من سيبويه قوله ان كان كالحسن يعني على قوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق
الرضي مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما رأى
ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما
قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الحسن وما في حكمه من الاعلام في ح
لا بد من معرفة موقعه باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا
او صفة او اسم جنس فقصد مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز
دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام
عنه معرف باللام فقصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذكر على علم نحو جنس في الاصل
حقيقة يوجد منه خاصية له اقتضت ذلك التخصيص فسمي علما غالبا وتلك الغلبة
اما تحقيقية كالثريا فالصعق لخويلد سمي به لانه اصابته الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور
معنى جنسي كالدبران وتصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري

لم

على اسم الجنس في

اسم ح

الشيء

قوله الا ان المعطوف المضاف ... المضاف [illegible]
[illegible] صح

والمضاف عطف على المفرد ونصبه عطف على لفظه برفع عطف ام زيدا على معمولي عامل واحد لان العامل
في صفة المبتدأ او الخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما او القسم الراجع
اليهما بناء وبدلها بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستثنى
لكان اخصر قوله والعلم الموصوف هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت
من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف وجب اتباعه للمنادى على النصب قوله المبني
على جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني احتياز
الفتح على جواز الحق بالزيد بن مغيث هج د عن النار او ملحق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز
الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا فاصل والصفة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر ما هو الاكثر
قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب
اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا لنداء
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه يعني انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه بين احكام
المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل
لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان لي ذلك من فطنة
فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان اللام
يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام واجيب عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان
لا التعريف فلا يرد جعل المعرف باللام وفي الجواب ان جبر النقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف
باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى الاستثناء بالله من هذه القاعدة في السؤال على بناء الكلام
على ان اللام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه ان قصد النداء يا زيدان اي تثنية العلم لا المعرف

باللام

باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود ان يقال يا ايها الزيدان فاعرفه فان مرتب الكلام
هنا بلغت اعلى المقام لا نجال الالكرام قوله يا ايها الرجل متوسطا اي الموقف المحذوف
ما اضيف اليه بعوض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي
هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طلب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة
اكثر لئلا يكون هذا واية في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم
والصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن ارجح
قول الاخفش بندور الموصوفة اجتنب عن هذه الوجوه فلكشوفه قوله مع هاء التنبيه
لينبه بعد المقصد بالنداء عن حرف النداء بتوسط حرف التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه قوله
يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش
حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هنا كو
ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ تجويزه يا هذا
الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى
المعرب بل يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد
تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معرب بانه
حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من يتلى اشد من التعصب
واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب
للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام
لفظ الله يختص بباب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص

نداوا ايها واتيها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه باكرم الاخير
وان كان الله تناسبا بالمقام نحو ضيق الغطن لا يليق بالكرام ولكن ان تجعله معنى قوله
خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص
هذا اللفظ انه تحذف منه حرف النداء وتعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو
مختص بالنداء قوله فانه الشذ شذوذ الفاظ الشذ وكانهم توسلوا في التفصيل بصيغة
الشذ ولم يهو من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب وتيم الثاني تاكيد
لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا باويل القبيلة او لكونه علما دا
في الشو عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب لكوفيين فلذا
ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير
اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
فاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه لاستناده هو الخليل وهو
تابع له فيه والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف اشار الى رده نظرا الى احتمال
الضم والنصب بتقدير اجز قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما حد
مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيدة
قلت لا تنافي لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا اب لك
كل ذلك مدح او ذم المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور
والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية
فينبغي ان لا يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس
بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الاكتفاء بالمشهورة بالكسرة او ما في حكمها

واما اذا

واما اذا كان الاكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم
بضم الباء فينبغي ان تجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب
عليك انه لما كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص غير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة
بالحذف او القلب مغير بعبارة الرضي حيث قال السيد الشريف على الياء المغيرة قلبا او الحذف
المحذوف هو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه
كثير فيه الفتح لثقل اليائين ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في نحو
الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة
الاسمية وعلى التقديرين بعيد العبارة وجوب الهاء الى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقف على غلامي بالفتح تجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا
على محذوف اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون نوع جزء الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز
على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر لمستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل
الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا
غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم تجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله
بابدال الياء بالتاء اصله الابدال انما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية
دون العكس كما سبق الى الاوهام وقد جاء الضم ايضا في لغة الضم جاء الهاء على
ما في القاموس طوت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت
لكن توقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف
اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء التاء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل في غيرها

ابها نقيم

وانما بنيا بسبب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء والتاء فاقتضت كسا ير(?)
تاءات التانيث فتح ما قبلها انتقل اي الكسر الذي هو مقتضى الياء المحفوظ بعد قلبها(?)
للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه
من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا
او عطف على فتح اي كائنة مع الالف وقيل عطف على المحذوف اي بلا الوجه(?) الفصل الثاني(?)
قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى اللام والعم دون المعاني(?)
لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر
الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله مثل يا بن غلامي بالهاء(?)
بالهاء وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الاخص قوله يا ابن ام ويا ابن عم فافهم
قوله الترخيم في القاموس ترخيم الكلام ككرم ونصر وسهل فهو رخيم والجارية صارت
سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق بها
قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز واقع(?) ومقيد في سعة الكلام ليخرج مقابله
الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق
وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه
مفعول له وعامله الجواز فيرد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة
المتكلم فلم يوجد شرط المفعول له على ما سيجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فيقدر(?) العامل
في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت
ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي في غير المنادى واقع الاضطرار الى
الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا

صحيحا

صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحو ان الاعتباط في اصطلاح(?) النحاة بلا علة
لم يثبته القاموس وجعله من معنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا لاعلال بدليل
صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف لتحصيل الاعراب
ظاهر الا لمجرد التخفيف فقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى مبني على التقدير الكاتب(?) بلفظ الجار راجعا الى ترخيم المنادى
اتباعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو غير(?) ولى(?) مطلق الترخيم
ومن ثمة لم يتنبه لذلك ان تجعل الضمير الى قول ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة
منها عدمية للثلثة العدمية ورابع فافهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع الياء
موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا صباه في الوقف لانه
يا صباه بالهاء الا مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا صباحا في جميعه(?)
وتلحقت بالف الاطلاق قوله لانه لبس(?) خراجا المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى
في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض
العرب رخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن
نقد نقل عن قال الا بد لعله من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا
اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما اسمي ملتبسا بتاء التانيث واذا
وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال في يا طلحة يا طلح الا ان يكون الف الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان

محصو صيانة او تنوين لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان اقسام قوله زيادتان
قيل لابد ان يكون لمعنى فخرج نحو عصيف في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا
وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمان علميين وما كان الزيادتان زيدتا للتثنية
والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي تحمر ان هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي
احد شملال للالحاق ولا نجوز منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليسا مما زيدتا معا لان
اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به نحو ثمانية اما
ونبه به على وجه حذفها معا قوله او كان في اخره حرف صحيح اصل لتبادره الى الذهن
فاعتباره اولى من قيد اعتبر الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة
بكسر اول الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك ان تريد باخره اخره الحقيقي
وتاء التانيث في اخره حكما هو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اتم من ان يكون حقيقة
او حكما يمكن ان يعتبره ما في حكم الحرف الصحيح مما يقبل الاعراب فيلايم جعل المعتل
الذي يقبل الاعراب ملحق بالصحيح قوله الى الف او ياء او واو ساكنة احترز به عن
نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مد قوله حركة ما قبلها من جنسها
احترز به عن رحيل وسنون فانهما لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها
الى الذهن لقلتها وكثرتها والمراد هو مدة مطلق والف مختار لم يكن مدة في اصله
وانما صارت مدة بالاعمال قوله وانما لم تحذف هذا القيد ولكن لا تحذف فيهما وجعل
ثبون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واباك هن تجعل ثبون
جمع ابن لانه لم يستعمل الا كنحو فينبغي ان يفيد الفاصل زيادة مما تحجه فاعرفه قوله حذفتا
الا من الجزء ان الاخران في كلا القسمين لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه

لغو

نحو فتقفير ليس كذلك ينبغي دلو قال المحقق فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا او نحو سعلاة
وسعيد فمن قال بعد قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يبال بعدم الاشتراك القسمين
في جزء حذف الحرفين فقد غفل قوله بلت من التنبول والتعد صغار الغنم على ما كتبه في
الحاشية قوله اي فيحذف حرف واحد قدر المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي
كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف
واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد
ينتقض بيا فضاربة فان فضاربة مركب ولا تحذف منها اللام الاخير بل الحرف الواحد ويدفع بما
حمل المركب على المركب حقيقة او حكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم
الثابت مع الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف
ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف
حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف
لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار
بفتح الهمزة وكسر ما لينت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا
لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف وتجوز اد فانه
يرد الى حركة واسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا تحم فان الفراء
يتفقون على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال التقاء النتيجة ومن قال بهي فصيحة
خرج من الفصاحة قوله وياكر وفي الخشية كم وان طاير ضعيف طويل العنق النهي
قال في الصراح هو طاير يقال له الحباري وانراشتواذ كونيد كم ي نرو ي كم ادين
جماعة كم وان بالكسر ايضا جماعة على التغالس قوله كما دل في ادلو لان المنادى

في حكم المعرب لعروض بنائه فالحق بما يتعلق الاسم المعرب ثم الحق في حكمه هو ما هو
مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا مر او المندوب في ازمنة ومباحث لما ذكر والفصل
به يبقى مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى بمرتبة قوله لكونهما اشتركا في صيغتها
ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها حقيقته لانه اذا اطلق اليه ولم يتعلق قد استعملوا
يا في المندوب مع انه اخص واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء استعيرت للمندوب قوله وهو
المتفجع عليه وجودا او عدما لما يتبادر من المتفجع من يبكي عليه لاجل وجوده فالحمل
على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص وا ويلاه واويلا صوا مصيبتاه وا
حسرتاه كناية عن الميت لانه كانه هلك لانه ادرك مصيبته وحسرته قوله واختص
المندوب بوا ممتازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يتضمن معنى الامتياز
وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور
عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال العرفي دخول الباء في الاختصاص
به على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والبا
في صلته دخوله على المقصور عليه قوله يريد انه لا يقع نكرة ليس في وروده منادى باعتبار نوبا
على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به يكون قوله ولا يندب الا
الموصوف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى وجاز
لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع ما لا يلتبس بالمنادى
وفيه انه لا يرتفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالتنوع اشعار بوجه
زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة آخره اعرابية
كما في ضرب الرجل فانه يقولون فيه واضرب الرجلاه واما قال المص فان خفت اللبس

بالتنوين

بالتنوين اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء
منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة المندوب لدفع الالتباس كذا الواو الا انه
معدول اليه وج كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه قوله وانعكسه نبه بهذا المثال
على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب
اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا
الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى التنزيل
كانه يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامكم قوله لانه جي
تمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع والاضافة
قوله لاتحادهما بالذات اي ادعاء وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله
والجمجمة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة
الراس قوله الا اذا كان معارزنا مع اسم الجنس اي الاشعار مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقديرها اذا قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من
قال المراد ما يصح دخول اللام عليه لان نداءه لم يكثر كثرة العلم واما غير العلم من
العارف وان كان لم يكثر كثرة فالحق بالعلم لم يذكره مشاركته بالعلم فلا يرد ان هذا
التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حال
من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف هذا ردا لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء
فيه لان لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيانه ان المضاف يجوز

فيه

الحذف من الله مطلقاً لكثرته بين الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله
خاصة من جملة معانيه انه يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف
حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف كيونس
يوجب الا انه تغير كما تغير الاعلام المنقولة كلفظ شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كيفر مجهولا
قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر الا الذي لم يوصف بذي اللام والموصوف به فيما لا يجوز
حذف حرف النداء عنه لئلا يخل بالبيان قوله فالله اعراء خام في الغيث فلا اصحبت احارة
منه الطلاق وهو مقام الشدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله قاله تخلص
صار مثلا للتخلص تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله واطرق الاطراق خفض راسه
وسر قوله كرى قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثلا لمن يتكبر وقد
تواضع من هو اشرف منه قوله فان الناصبة والا يسجدوا مفعول الا يهتدون
قبله ولا زايدة او بدل من الاعمال اليهم او متعلق بصدهم وتزيين بتقدير لام التعليل قوله
اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان ما هو من افراده في هذا
المقام وبعد موقفه عموم مفهوم تخصيصه العامل بما هو المراد في هذا المقام وفي النسخ بين العام
ولهذا جعل جنسا في التعريف الاسم لا المفعول به لا دخل كلمة تصنيعا على انه اعم من
المفعول به ومن فوائد لفظة الكلام في التعريف قد تم به المقام وقد تم ذلك به
ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا مختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم
وهو جمع الاحكام في تحت المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء قدر بكلمة على متعلق فاعل
هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له وكذا ان يجعل على معنى [illegible] قوله
الشريطة واحد الشرايط اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة

وبعد موقفه عموم مفهوم تخصيصه

احترز عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احترز عن صيرورة التفسير عينا
لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وفيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته
وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم
اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد من تمام وجه وجوب الحذف
من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او
وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال
الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله عنه متعلق بالاشتغال بتضمين معنى النزع او الاعراض
ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار الثاني به قوله او متعلقه ضميره بان يكون
مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا
لصفة معموله والصلة نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا
لصفة المعطوف على معموله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف
قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل
او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبر في كلام
المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبتقييد الثاني من العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو
زيدا ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال
بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج ما جر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج جر كان بقوله اسم لانه كما ان
المتبادر من كلام المفعول وكذا ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف
لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لقصد اخراجه

في هذا المقام من قوله النصب
النصب بالمفعولية كذلك المتبادر

بيان عن الفصل ح

قوله والاحسن فى ترتيبهما وجها لغير المخ لمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام
المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما وله وجه آخر وهو خلوص اقسام
المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما ولما فعل المص ايضا وجهما
حسن الاول عدم فصل بين الافعال الموصوفة بالفعل المجهول اعنى جست عليه
والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط بلازمه الا انه قدم
فى هذا القسم ما لا فرق فيه فتامل قوله بنصب زيد بجعل ضمير نصبه لزيد دون ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لاقتضاء قوله ان ضربته ذلك ويمكن ان يجعل تعبيرا لناصب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد
مستغن عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج
الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله فى مقام الاضمار ربح حاشية الكتاب
اى مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة وان لم يكن منه فى الواقع
وفى القاموس من مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده ونسبة لان يكون
كذا اى جذب فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير
فيه النصب مع ان مناسبة الكتاب بالباب الثانى لان جعل ما هو ابعد من الباب اهم وقيل
لانه ارجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل
فى المبتدا والخروج لا ينعين بذكر كونه مبتدا والثانى مصدر المبتدا الذى بمعنى كونه
مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه اذ يكاد ما يختلجه بالاحاجة اليه
والشعار بحجة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله

لان تجرده

لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد بوضه ليعوفى الابتدا
وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد
صحة تجرده يصحح فتدبر قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع وهى ما زاد على مصحح
مصحح النصب الذى لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه صورة التساوى لا يرى
قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب
بالفعل لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان صورة وجود اقوى متحقق
عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع وتجعل
لو جعل لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار
فى الجملة لا موجب الاختيار فى التركيب والا لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى
منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع فى
التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما
لما ذكر ان قرينة ما التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب
لا تجامع مع اختيار الرفع لان الرفع واجب قوله لان قرينتى الصحة متعلق بيختار
لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله بسلامته من الحذف
قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح
يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع بوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم
القوية المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم انه لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم
قرينة خلافه قوله كاما الاخص الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب واذا للمفاجاة
كان القوى الذى يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما نحو واذا نحو قوله

مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في قولهم خبر المبتدا فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا قبل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية
اسمية وهو قليل ثلث اذا كان وقوع الطلب خبرا انشاء بل لا يكون الجملة الاسمية
انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم منه [illegible] في باب
الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت
برجل ضارب عمرو او زيد يقتلها فان اسم الفاعل مشبهة بالفعل وفي حكمه المستثنى
سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون
فعل التعجب بجموده وتجرده عن العوض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المعوض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيان
عمرو يضربه استعمل في انشاء التعجب والتحسر ومما ظننته انه ينبغي ان يستثنى
ما اذا كان الجملتان مقولي القول نحو قال زيد وقام بكر اضربته فانه ليس
في مقول باعتبار الشيء كما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التفاوت
بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي ما هو بصدده نفي وجوب
التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما
سياتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هنا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما
فيما سياتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال
والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام
بل معه مما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واعتباره

على مع الاستفهام

٩٧

قوله

على مع الاستفهام فتأمل وانما وجه ذكر الحرف فهو ان كلم الاستفهام تجب دخوله على الفعل
الصريح فلا يجوز متى زيد اضربته صرح به الرضي قوله ليشمل نحو ا زيد اضربته فانه
يجوز دون ان يستقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل الا انه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه
تقدير الفعل مما يدل عليه كلام الرضي قال ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل
ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل الا اذا لم يذكر في الكلام فعل فيعدل على الاسم
نحو هل زيد قائم فيقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل
نحو هل زيدا انت ضاربته فان المختار فيه النصب فلا احتاج في اختياره حرف
الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرفت انما
هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيد اضربته من قبيل لا يجوز على
اتيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا
بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويزه هل زيد ضربته للحكم بالاستقباح زيدا ضربته وفي
ما ذكره وفي ما ذكرناه رد لما ذكره الشيخ الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة
لعدم جواز هل زيد اضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لم يرض
بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين
في اختياره الرفع بعدها لان اذا ليس قرينة النصب لعدم وقوع الجملتين بعدها على السواء
وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي ما قبل الامر
قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل
وحيث كلمة مما بالمقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي في الاجابة

قدر

الكلام

ضربته

فلا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في قف الام لان حذف الزمان
عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تعبيرها بانكم اي تختار النصب في اكم قبل الام
قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار
ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة تدل عليه اختيار النصب قوله وعند
خوف لبس المفسر بالصفة اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس
دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة
النصب لكن راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال اذا رجح الخوف لانه مع
اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختارا
اذ لو نصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه
انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا لكونه متعلق خلقناه لانه يفيد
فائدة تامة على انه كلما يراد قيدا المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يلزم
اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب
نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب
الموفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر تبدل كلامه بالكلام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه بقدر ثم اعلم ان من مواضع
اختيار النصب ما لسبحه جهة من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه
وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد اضرب
غلامه فان المقصود بالافادة امانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد
افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى امانة اللازمة قوله فان المقصود

الحكم

الحكم على كل شيء بانه مخلوق لها قرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصود وتبدل معنى صحيح ولا حاجة في كون المقصد صفة الى الاستدلال
بانه يستدعي فا والان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي
بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة
غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او على انه على ما ذكر
يلزم ان يكون النصب في الاية مختارا عند المغربي مع ان الفريقين متفقان
في ذلك فتدبر قوله اي عند جد او في الدار ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه
مما يستوي فيه الامر ان ترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو سلمته قلت
اذا كان المقصد اكرام عمر وعندي فلا بد من تقدير عندي على تقدير الرفع ايضا
قوله قلنا هي معارضة لقرب المعطوف عليه ولك ان تقول في النصب ترجح بالاستغناء
عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهي واما باعتبار المبتدا
فالصفوي اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب
ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب
دخولهما على الفعل اما حرف التخصيص فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش
فعنده يختار النصب وفيما يجب النصب بعده عند بعض الائمة فان اماهنا
او فيما يختار النصب فاغتنمه وفيما يترجح جهة من القوة الى الفعل من مواضع
وجوب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الرفع لامتناع الصرف للمبتدا قوله فلا تحاد فيما ذكرنه مقصود وتحقيق
الكلام المقام ان الملابسة ما لا يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به

نفي

بعدها

التنكير

فلو قصد بزيد ذهبت اذهب احد زيدا او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم
كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا
المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل بعد
نصبه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كما ان
الفاعل يكون كذلك لكن لا يقع عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به
يصح ان يكون في تقدير اذهب الذاهب به زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب
المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه
وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس له الكبير بده ان الذهاب وان ينصب بالذهبت
زيد ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة له بل
اختصاص بذهبت والفعل لا يسند الا الى مصدر له كذلك وفيما نقلنا عنه نشا عن الا انه
قوله لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال
واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء تنبيه على ان اطلاقه في هذا المقام قد فيه
المص به ايضا في شرحه ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه
الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه
على ان احتمالا مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله اي وكذا
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى اي يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة
للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييد ولو سلط الفعل
على المرفوع لا يحتمل ان يكون مما نحن فيه من هذا الباب ونصب به لانقلب التقييد الى

الاخبار

الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا
هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط الفعل
المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة
سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الاية مما قصد
فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارته على هذا المعنى
بعيد عن ذات الكرام واعلم ان قوله كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب
به في انه يتوهم انه من باب الاضمار وهو مما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع
صفة ليس المقصود بالصفة قوله في الزبر لانه احصى بيان اعمالهم في القاموس الزبور
كالقبول الكتاب جمع زبر ككتب قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها الكتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه
لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا الكاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل
الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم سبب كتابة الكرام نعم ان هنا
مانعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم
كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة
افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط النائبة اختصاص كتابة كرام
الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة
والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد
تعيبه بعدم موافقته لمعنى الاية الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة
وان اراد انه ليس فيه افادة غرض لا يفي بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم

لان فيه بيان انه لايكتب في صحيفة اعمالهم كادب بل صحائف اعمالهم مطابق
اعمالهم قوله بحيث لايغادر ان لايترك قوله والنظائر قوله تعالى انما كون دخول
تحت القاعدة كلامهم الامر انما هو بالنسبة الى المبتدا والخبر العارف بقاعدة
اعمالهم ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الاثنان خبرا خلاف الظاهر
ولهذا جعل توجيه الخبر ايضا محلا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور
كون الفاء بمعنى الشرط قوله من بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبط
انما تقديم الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الفاء للسببية
قوله مثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله بل مثل هذا الفاء فاء الشرط
الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام تخرج فيه الفاء عن موقعها والموقف
موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان اشار الى ان قوله
الزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه وقوله وجملتان تعليل لكونه الآية
مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر تحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان
يكون نحو مبتدأ او خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد توقيف الفاء داخلة في معنى
فاؤه فمن قدر العاطف فيه فقد ارتكب بلا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر
فيكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعضهم بخلاف ما قبلها وقوله
جملتان مستقلتان دفع لما يتوهم ان خبريته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال
ان لا يكون ذكر احدهما متوقفا على العطف من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية
والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون
من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله والتفسير هذا الامر

واختيار

واختيار النصب باطل بالاتفاق يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على
اثبات احد الامرين السابقين ولكنا نجعله دليلا على دعوى الآية ليست
من الباب مع التقدير بيننا يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار
النصب فالاوجه انه اشار بالنقض الى جميع ما ذكر في الآية مع بينه على ما هو القراءة
المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان
عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان
يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلاثة المتقدمة
من الباب والا فالمختار النصب فيها اما الاول والثالث فظ واما في الثاني فلا لتباس
بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما
في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر عنه لعدم اشتماله على مخافة يسرع
السامع لها الى الاحتراز عنها لو تجدد ذكره يسامته ولهذا لا يذكر المحذر قوله
اي اسم عمل فيه نبه بذلك على المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام
من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير
ذكرا وحذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح
عطفا وذكرا تعالى لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل
تحصيل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد
التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اشكل عليه هذه المسافة
فقال التحذير علة التقدير اتفاقا دون ذكره والاولى جعله في ذكر مصدرا منصوبا بالعطف

على المفعول اي بتقدير اتق اما التحذير عما بعده واما التذكير المحذر منه مكررا او طول
الكلام به قوله ان عما بعد ذلك المعمول بهذا النظام ه يدل على وجوب تقديم الفعل
قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة الضمير
المنفصل فتأمل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا يحتاج الى لابد
من عائد وهو اعم من الضمير كيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب
فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد على بعد
الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم
من التحذير اذا كان ضميرا او يكون ضميرا مخاطبا وقد تجيء متكلما نحو اياي والشر
والاف فيه تقدير لا اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير
اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير ح على صيغة المخاطب ايضا على سبيل
الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم
الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها ولا يخفى عليك قوله ولا يخفى
عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يتعاطاه وكذا تقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز اتق بتضمين معنى التبعيد
فقد جنف في مقاله نحن نقول ان اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير
عن الاسد بنفسك في تعبيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد
فعبر عن الاسد بنفسك بكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله ولان تقدير
بعد في النوع الثاني غير مناسب لان المعنى اه فيه ان الانتفاء عن الطريق انما يكون
بتبعيده عن جزء منه يتقرر بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق

نعم لا يناسب

نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه من ضرورات تقدير بعد الآن تعالى يلزم
في نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك
كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون المنفصل محذرا لا محذرا منه فلا
يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس
تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعد ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان
يقال ان التحذير من النفس بالخصوصية على تبعيده عن الرذائل التي يوذيك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب
بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم وبعض الناظرين
في هذا المقام كلام تعجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتفوت في قسمي
النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا
يسع المحذوف والمعطوف معا في اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف
فانه يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
نشأ امتناع اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن
بتقدير العاطف ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع
تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان امتناعه الذي
هو امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التوضيح
والبيان قوله شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي
لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يتجه زمان او مكان عن انه يفعل

فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او تقديرا او هو المراد
بالذكر والمذكور بما حرره في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم
طيب لا يقال ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور
طيب يوم الجمعة ولم يفعل فيه اولا لكان للزمان زمان ولكن نقول اذا
ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه والمذكور في تعريف المفعول
فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور
ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله
ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم تحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد
معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يخرج مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب
اليه الفعل بكلمة في لم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم
الجمعة انه ما نسب اليه مذكور بكلمة في في قولنا شهدت يوم الجمعة ولو اريد
معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى وهو اسم ما فعل فيه مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم انا كل ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا نقول بسنار من الشارح حيث قال فان ذكر
يوم الجمعة فان ذكر يوم الجمعة لانه لو لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول
فلا يكون هذه الحيثية مما يحتاج الى اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار
ولا يكون قيد مذكور يستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ارتضاه الشارح لانه

متعلق

متعلق الحيثية والمعلق بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس معناه انه ليس
ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك
ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه
فعل فتأمل قوله ولا يخفى انه على تقدير قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله
مذكور فانتفاؤه ما اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب
بل نبه على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له
حد نهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والنهار والسنة قوله
وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان
لانه معنى المكان اجسم يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان الى وجه
التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا
ولا يحتاج الى ان يقال الراجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية
كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه
من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع
لدخول نحو بليت في بلد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو فلك عندك ورد
بان الجهات الست يشمل نحو ومنازع عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل
الهندي ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب في ما في معناه
فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما مفيدان
بهذا التفسير قوله لا بهام فيهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي
قوله ولم يذكر وجه شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولكن جعل الضمير راجعا الى عند

ضل

ولدى وشبههما بتاويلهما بالمحمول عليه وعلى التقدير بين وجه حمل الجميع مذكور ولكن
ان تجعل الضمير الى عندى ولدى وجعل لابهامهما بالوجه الشبه لا الوجه المحمل
اى تشبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا وفى بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر رجوعه الى عندى ولدى وشبههما وحمل ان رجوع اليهما وكلام
قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال
قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك وكل اسم مكان ينتصب بما اشتق
منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح
وغيره قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد به حمل الكثرة
المورث للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ الامكنة الكثيرة فيصير مبهما ما بعد
دخلت قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به اختلاف فيه لانه مفعول به بدليل انه لم يستعمل مع فى والا لما كان لكونه مفعولا به
مجال لكن قال الشيخ الرضى دخول لازم فى غير المكان جائز فيه وسيجئ ان استعماله مع فى
صحيح وكلام سيبويه يشيد وذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه نحو
يجب ان يقال فيه انه يقال فى العارية دار امام دار فانه قوله يصح ان ينصب الى مكان شامل له
ولغيره نحو الا يصح ما قلنا اذ يصح ان يقال قعدت فى اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء
الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه ان يصح ذلك فى دخلت
الباب فعلى الدخول نحو دخلت الدار واذا كان الكلام معقولا فيه فكذلك كلما بعد دخلت قوله ليعلم المراد منه المذكور
فى التركيب الذى هو فيه ويخرج نحو المجيئ التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور
فى التركيب الذى هو فيه فى قوله المجيئ التاديب الذى ضربت لاجله

قوله الفهم الا ان يراد بذكره معه اراده معه للعمل فيه فيه ان
تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو
توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد العمل لينصب
لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد المجيئ التاديب الذى
ضربت لاجله بل المجيئ التاديب ايضا لانه يصدق على
التاديب انه فعل لاجله مذكور معه للعمل فيه فى تركيب
ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تا
ديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قيل
التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه
يحصل به ما يتضمنه التاديب ويكذبه امتناع ضربته تا
ديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان
التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب
سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا
الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر بخلا
لفا الزجاج هذا القائل فلا فالان قول النحاة اصل
والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله فى حقيقته فيه
ان الزجاج يدخله فى المفعول المطلق بصحة تاويله
ما يؤول معناه الى المفعول بل دعواه ان مراد التركيب
هذا المعنى قد فهم بمعنى كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه
ورد المصنف بانه لا فرق فى المعنى بين تاديبا وللتاديب

وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان
قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس
على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام
بالذكر التعريض بوجه تخصيص اللام هنا دون فى
المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من
دواخل المفعول نحو وقت بالمسجد قوله احترازا عما
اذا كان عينا ينبغى ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل
يشمل نحو حسبك للسواد قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله
اشار الى ان المص فاته الواضع الاخصر قوله ومقارنا له
اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما
فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد
فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان و
جود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان
علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن
السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى اخره جبنا
واحدا لا احيانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب
ابتغاء الصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يو
قع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له فى الوجود
ان لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود
فى الواقع وفى قصد الفاعل قوله وفى بعض الحواشى
ان هذا الراى شريف جدا لحمل ما هو محط الفائدة
قايم مقام الفاعل وظلوه عن تكلف ضمير راجع

الى

الى المصدر واقام المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان
اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن المسواغ توجيه
ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل و
الظرف قايم مقامه تقديره الذى فعل كاين معه اى مع
فعله فالظرف فاعل مجازا كاخبر مجازا فى نحو زيد
فى الدار وفيه تأمل قوله العير والنزوان كتب فى الحاشية
العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب
قوله احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لا ينحصر الا
حترازا على ما ذكره بل احترازا عما لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق
ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذ
كور لمصاحبة قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور
لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف
لا غير يمنع كون زيدا فى كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق
بينه وبين ضربت زيدا وعمروا مجرد تحكم وانما جرى الشارح
على ذلك حسبك وزيدا مولى لا يسمن ولا يغنى من جوع
لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب
زيدا جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة
فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله سواء
كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجى
فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان

مايدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه
في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله
او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لانه بعض معنى
الفعل اعماله سماعي وما عدا اسماء الافعال السماعية
ولا يخفى ان الاولى بيان معنى هنا ولا وجه لتأخيره
الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة
لمعمول مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا
مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور
من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل
صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب
العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ
كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشئ لانه لم يستقم الخشبة
ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة
بل مجرد المقبة ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة
مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان
واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام لعينه عبادة العباب
قيل ان اعتبار الواحدة في المكان خلاف المشهور ونحن
نقول لو لم تعتبر في المثال المذكور الواحدة في الزمان
ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم ان يوضع برضع الناقة ولدها فلا يتم

ان المقصود

ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد
كما هو المستفاد من العباد فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور
من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة
مبنية على ان الترك عدم المحافظة لو لم يحفظ الناقة واهملت و
اهملها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركهما
في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما قوله نحو
تركت الناقة على صيغة المجهول لو جعلته صيغة معروف لكان
من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه وفصلتها كتب
في الحاشية فصل بحث شتر از شتر با ذكرده رضع المصبي شير خورد
كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور
النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن
مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى
مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله
واصلها واو العاطفة فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على
مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي
فيما اذا تقدم مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه
على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل
في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع
انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجها قوله وجازاي
لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه
جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف

كفاك وزيد اولايخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمراً
خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما
ذكرنا نحو ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج
على معنى عدم الامتناع لاينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله
فالوجهان جعل مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه
حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المص
الى ترجيحه قوله تعين العطف عند غير المص يرجح العطف
فان قلت مالزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه
بل من التوابع قلت هو معمول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال
ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول لا غير معمول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او
حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمراً على الشان فيه بحث
لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح با
السلامة عن الحذف يرجح العطف بالاستغناء عن اعمال
الرفع العامل المعنوى قوله وانما حكمنا نكلف في بيان
المحلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب
اى نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع
قوله الحال من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا
القسم بها لانقلابها غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة
الحالة الظاهرة لما له نهاية والتى كذا في المغرب و

والمراد ههنا

والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو
فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود ويسمى الاولى حا
لا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هى اعم من حال
نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه
يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية
تتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا
هى اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل
موصوفا بها غالبا وسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجئ ومن ان يكون
بخلافه ويسمى منتقلة قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول
لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها
للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان سمن لم يثبت لز
يد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات
المأخوذة مع صفة الفاعلية بل لنفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز
فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بانه يبين
كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال
لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى بل يبين هيئة ما
صدر عنه الفعل او قائم به او تعلق به قوله مثل ضرب زيد
عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا تخالفت
حال الفاعل او المفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة
فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل

وقد جاء على ضعف جعل حال
اللف والنشر المرتب وقيل حصة هذا وتأخير حال الفاعل قوله او يبنى على صيغة المضارع
المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او يبنى على صيغة المضارع
المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما
هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى
ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لدخول احد
الحالين الخ لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما
يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا
ولا يتقيد بالمفعول به محققا او ما ولا مثلا يجعل العرب الحال
في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بالتاويل باحدثت الضرب
قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما ذو على ما
في شرح المص انه مثال للمحذوف عن الفاعل معنى قوله فان مفعوله
زيد الخ الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال
اسم اشارة لا اتصالها به بل لفظان الاشارة المستنبط منه ايضا
عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر باسم الاشارة و
ذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو
ما عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل
المفيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى
ان يفسره معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله
ومعناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان

والاستفهام

والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل
حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل
يكون العامل في المنادى حرف النداء منه فهي ليست من العامل
المعنوي عند المص بما سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم
الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد
التمني نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان
ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة لم لا يحسن التقابل
بينه وبين ما في بقية الصور قوله اذ جعلت اراحا الا من كل مر
واما لو جعلته حالا من المستتر في جيم فليس مما نحن فيه قوله او
بعد الا نقضا للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما
جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الا
ستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل قبلها ومنهم من
يقول فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الا عطف على قوله في خبر النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر
انه سهو والصحيح وقيل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان جاءني
رجل الا راكبا صح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصفيتها
لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار ما يقابل الا
ستغراق ثم فيه مصححان كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو
كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي فالمصحح
الاستغراق واما من قال لا منع الا لا الجواز وقوع الصفة

بعد الا فقوله قرينة بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا
وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتداء والحال قوله وارسلها العراك
اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثانى مما شاع
فى المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعرا ما
لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفى الاشارة اليه وانما لانه ايضا
شايع فى المحاورات لا يحتاج الى التمسك لوقوعه فى شعر البليغ قال
صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اى اوردها الماء جميعا
والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير المعنى المقصود فهذا كلامه قوله
ولم يذدها كتب فى الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص
لدخال كتب فى الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين
المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده اى انتهى فى الصحاح
نغص عليه مراده تنغيصا اى لم يتمه له وسراب ناشئة قوله وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية الظاهر هو الثانى وعطف لم يذدها
للتفسير والتخرير مضاعف مجهول قوله من العطن الى الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شترخوابانيدن
قوله ومررت وحده كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد
يقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ
الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا فى مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب فى
الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفاضل هو
بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله مثال اى كل واحد
منها كذا

منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحو بل هو احق بالتأويل والاظهر
ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت
بهم الجماء الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو وخلو
الاول فالاول قال اى اقلا فاقل ونحو وحده المضاف من المصادر
ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء
الثمانية مضافات الى ضماير ما تقدم منصوبات على الحالية فى
المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها فى معنى مجتمعين فى المجئ
وتاكيدات لما قبلها فى تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل
الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لان الجملة ليست نكرة اذ هى
كالمعرفة من اقسام الاسم بل هى مأولة بالنكرة فجمل العراك
ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة الطريق قوله احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اطالته هو الاصح على قياس
تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اى معتركة لان
الاصل فى الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن
لم يتنبه زاد على كلام الشارح قوله الافعال محذوفة او
صفات فشوك بينها قوله اى يعترك اشار الى ان العراك مصدر
لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله فهذه الجمل الفعلية و
نعوت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذى يليق ان يكتفى به لجريانه
فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجرى الا فى
المصادر قوله فان كان صاحبها اى صاحب الحال يعنى

ولم يكن
المؤدة اذا الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن
الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة
ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة
ولا حاجة الى نهاية قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
معرفة ومن هذا يظهر وجه لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه
غالبا فاحفظ فانه لا ضيافنا قوله لانها في المعنى مبتداء وخبر فيه
ان قايما رجل في الحقيقة قايم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم
الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء ولا نقول
الحال بمنزلة الظرف فيقدم كتقديم الخبر الظرف لانا نقول
لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف المكان الزمان قوله ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال
بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بالاستغراق نحو رايت
غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا لان الالتباس با
لصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل
زيد قايما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير صيرين
بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما قال فانه
يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحب وان لزم التقديم
على العامل الضعيف فان تشبيه يدل على حدث
قايم بالمشبه وحدث قايم بالمشبه به ويتعلق بما قايم
بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود قوله على

العامل

١٠٩

على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المنصرف
المصدر وبماله صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف
المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل
التفضيل فيما غدا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل
زيد قايما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا كون مدار
المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف كون احدهما
متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا
يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا
بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة فهو فيما تقدم
المبتداء فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ويبعد نحوه
ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه
اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم
عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه
قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال ا
السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بضمير تقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على
العامل المعنوى حالا كان او جملة معترضة قوله هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوى فيه نظر لان
الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا

ان شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل فى العامل المعنوى
لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى قوله والمراد
هو الاحتمال الثانى لا غير لان اللايق فى استثناء عن
العامل المعنوى لان بين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
قوله ولا على ذى الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا
على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على
المجرور فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف ظرف وانما تقدم
على ذى الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين و
ممتنع عند الكوفيين الا فى مرفوع تقدم عامل على الحال قوله لم يتقدم
عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذى الحال
نقض لجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال ولكان
تقدم بجواز تقديم ذى الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يبقى
فاعلا بل مبتداء قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول
تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد
بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف
مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثانى تكلفا فلان
اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان
كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكلما دل
على هيئة وصفة سواء كان الدال مشتقا او جامد قال الشيخ الرضى

من الاحوال الغير المنتقلة قياسا الحال الموطئة وهى اسم
جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم
الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به
التشبيه نحو جاء زايد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال
فى نعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط
فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على
الحال ويأتى بعده بجزء تابع لو او العطف وبحرف الجر نحو بعت
البر قفيزين بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما
يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى
ان يقال فى جاء زيد رجلا مهيبا انهما حالان مترادفان
قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
وفيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك
اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا ويكون
وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك
اذ لا اعتداد بما تدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه
تلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس
قوله ولا حاجة الى تاول البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى ال
الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى
الصائر ما عليه رطبا وقح صفة النخلة فرجح قوله لا حاجة الى تاويل

الفاعل والمفعول
الميسر بالميسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل والمفعول
المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم ومقصودهم تحصيل معنى الصفة
في الجامد وهذا وفلا يتوقف على وجود مشتق من لفظ وتفسير بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ايسر النخل فيدل على انه
جاء الميسر لكون صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى
النخل لا الى ما عليه وهو غير ظ لانه وان سمي ميسرا لكن لا تسمى بسرا حتى
يصح جعله حالا منه غيرنا ويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا
اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى مظهر كالعدم الا ظهر لما كان المستتر بالنسبة
الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرة فيه
انه فليكن حال مقدرة قوله تمرة على بسرا اطيب منه
رطبا يقال هذا المثال المصنوع لا يؤمن به والله تعالى
اعلم ولهذا الاتم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام
الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول اعراب الحال
فيلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى فاه نحو بعت
يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت
الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم
بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل
وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصبهما الخبران
لقبولها

ليقولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل
نحو بعت الشاة الشاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا
يخفى انه اذا اوتي بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز
خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو والاعلى
ضعف قوله فالاسمية عن الواو والضمير وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كنفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة
مثل كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع
المنفي بكلمة وبكلمة لا في اغلب ويشترط في المضارع
المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
والسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل
في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف
الفعل وشبهه كما شاع ارادة في النظائر المتكررة والمه
والمقصود جواز حذف عاملها باقسام الثلثة من
الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال نبينا
اي هذا الهلال نبينا ولا مقال في حسن قوله قرينة
حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما
امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا
يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه

حال بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني
ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف
العامل فى بعض الاحوال الموكدة وكذا فى حال
تبين ازدياد الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم ونحو بعته
بدرهم فصاعدا او قراءة جزء من القران فصاعدا اى
ذهب القراءة فى الصعود قوله والمنتقلة قيد العامل
بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التى لا تفارق ذا الحال
نادرا بقيد الحال العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف
المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال بها فيكون مؤكدة
لا مقيدة قوله اى تحققت ابوة دفع لما ذكره المحقق الرضى
من انه لا معنى لقولك يتقنت الاب فى حال كونه عطوفا
ح مفعول ثان لا حال ووجه الدافع ان احقه فى تقدير
احق ابوة بحذف المضاف لظهور المقصود واضافة
المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته قوله ان يكون مقررة
اى مؤكدة اما بتخفيف واما بالاستدلال عليه لان الدليل
مقرر بالشئ ومؤكدة له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون
للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى
شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق
من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة بجملة الاسمية
والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله نع ولا تعثوا
فى الارض مفسدين لكنه متكلف لا يرضى به صاحبه
وقال

وقال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص الحال المؤكدة
مخصوص بمقدر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى
ولو احد برين منه فان اردت اسما فسمه دائما قوله
لمضمون جملة احترز عما يؤكد بعض اجزائها الخ يريد ان
رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله نع اذ كون
الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله
تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى واما
لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق بكتاب وشريعة فهو يؤكد مضمون الجملة وهو ارسال
الله تعالى قوله ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح
ان يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما لم يرد اختصاص
بالجملة بالاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله
شاهد بشهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون
الاسمية خاصة ما تكون الاسمية ليس فيها مشتق
ولو لم يصح ان يقدر فى الله شاهد قائما بالقسط
احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل فى الحال
طرد الباب والله اعلم قوله المتميز ويقال له التبيين
والتفسير والتمييز على صيغتين قوله اى الاسم الذى يرفع
الابهام احترز بقوله اى اسم عن نحو فعلت اى قتلت
فان قلت يرفع الابهام الوصفى عن فعلت لكنه ليس باسم
ينتقض باعجبنى شئ حسن زيدا واى حسن زيد وكذلك

بالنصب لانه يرفع
ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع
الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف
المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل
بغبن زيد وأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع
انها ليست تمييزا عند البصريين مع انها ترفع الابهام
ويدفع بان المعنى غبن في رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه
بالتشديد على ضرب من الجواز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان
يلتفت اليه وان اتفق الجمهور اذ لا فرق بين المفهوم وبين
سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه
تشبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان تفسير
قوله
كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهاد وجوب تنكير تمييز
في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له وههنا
سؤال وهو ان رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى
المراد هو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع
للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ورفعه
بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو
ابهام موزونه وان لبس الموضوع له مراد فخذه لئلا تزل
فانه من مزالق الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى
الكامل هذا اذ تعذر الحمل باطلاقه والنقد ههنا
لانه لو كان على اطلاقه لما ذكره وبعد فيه ان الكامل
هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
المستقر

المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني
وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال
بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهوم
فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية
وامثاله بان هذا من التوابع والكلام في المعرب اصالة
على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد
المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس
فالابهام ثابت في قصد في الصورة التمييز بخلاف
رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا
انه لزم الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا
قوله ولا ابهام في هذا المعدوم يتجه عليه انه يلزم
ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا
عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال
مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا
مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز
عنه وكذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعدما زاف
المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال
والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف
في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز

لدفع الابهام عن نفس الاسم ببان انه من اى جنس
فرجل عاقل لبيان صفة الفعل فى زيد ورطل زيتا
لبيان الرطل كابن تحت الزيت وذلك فرق اوضح لا
خفاء فيه الامن حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد
بالذات مايقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال فى ر
طل زيتا ان ذه الرطل مبهم لايعلم انه من اى جنس فلما
قيل زيتا بين ذاته من انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج
تميز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة
فان الغرض وضع المشتق المعنى الا ان يقال التميز اخرج الكلام
عن وصفه الذى لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه فى
قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير
مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لايناسب
فى كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ بتقدير الشئ
منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى فى مثل طاب شئ زيد بتقدير
الشئ منسوبا وجعل زيدا بدلا قوله ونعنى به مايقابل الجملة لم
يجئ المفرد بمعنى مايقابل هذه الثلثة وكان اراد معنى
مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة الى
هذه الثلثة فالمقابلة يقتضى ان يراد مايقابل نسبة فى جملة
او شبهها واضافة ويتجه على ماذكره على التمرة مثلها
زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المفرد
وكانه اراد بمايقابل المضاف مايقابل المركب الاضافى

قوله والمقدار

قوله والمقدار مايقع فى ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار
من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية
المدلول للدال فان المفرد المقدر مستعمل فى عدد وفى غيره
فافهم قوله فاذا الرطل نصف المن ولو قال نصف المن
لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو
افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان برا
القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال
تسع ونصفا ونصف رطل الى ثمان اواق ونصف
اوقية او ثلث كيلجات والكيلجة من وسبعة اثمان منا
والمن رطلان والرطل بالكسر والفتح اثنى عشر اوقية
والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثا
قيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم
والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم
وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم
والوقية اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد
بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او
ملاء كفى الانسان المعتدل اذا ملاءها ومد يده بهما
وهو يسمى مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت
جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة
الثلثة اى من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى

ان يبدل منوان سمنا بقفزان برا و قوله وهو التنوين محققا
او تقديرا كلمة في خمسة عشر راجلا ولم دحجلا و بر يد بما ينم
ما ينصب التميز والا لوجب التنبيه على المعرف بما للا ابعه
بقي من من التامة الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتي
وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون
المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام
وهو ما اشار بقوله ثم ان كان بتنوين اه ولا يخفى انه لو لم
يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام
لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا
يضاف ثانيا الى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد
عمر بان يكون غلام مضاف الى زيد ثم عمرو وانما قلنا
بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حسب
زمانك فان الحب اضيف الى الزمان ثم الى المخاطب
لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب زمان بل حب زمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الزمان والزمان الى المخاطب
ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف
اى كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا
فيما اذا اراد الله بهذا مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس
الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيغ داخله
بالقار ود في الاساس مكيال معروف لاهل مصر
باخذا

باخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما يتشابه به اجزاؤه
اى تتشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه به
بنفسه وجزؤه وكذا ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة
ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به و ينتكل بالا
ابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على وقوع مجردا
عن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الا
نواع جرد عن التاء واذا لم يقصد تلزم التاء قوله
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد وانما مثل طاب زيد جلستين دون ان تقول عدل
ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف
جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من
قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن الذات المذكورة
فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج
الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا
فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة وللنوع
وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة
اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها
واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين
والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل مما يستحسن اد
باب الترقي نهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد

الجنس بدل الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا
على الفرد الاعتباري الذي يحصل العقل من احد المفهوم الكلي مع اضافة
الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع وغيره اي يورد
ويجمع وغيره اي يورد التميز على ما فوق الواحد فدجا وزحد التكلف
كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا
حاجة الى تكلف لان المصنف يجوز في قصد المتعدد الا صيغة
الجمع فلا يجوز عنده الاعدل اثوابا صرح به في ايضاح المفصل
ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة لكان مستغنى
عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى قوله ان المراد بغيره غير الجنس
والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به انواع قوله
ثم ان كان اي المفرد والمقدار الظ ان الضمير راجع الى المفرد
المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد
المقدار مطلقا قوله والمعنى ان وجد التميز لا يوجب بجعل
كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد الا
شارة الى التوجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد
جدا الا ان جعل التميز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك
جدا والمتبادر منه قوله جازت الاضافة اضافة الملتبسين
بالتنوين لا اضافة الى اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشتركة
ضمير مفرد وان كان في المرجع وبنه المص على ذلك التفاوت
بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل التفاوت
الحكمين في ان احدهما متعلق بالتميز والاخر بالمميز قوله

انه اراد

انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا
لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون
المزيدتين لكنه اذا وقع مميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز
وحينئذ الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الا
ضافة الى التميز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة
غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن
سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي
هو كل فرع حصل له بالتفريع مع اسم خاص يليه اصله و
يكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا و
اما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
ما يليه على التميز نحو قطعة ذهبا قوله فيشكل تعريف التميز
بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة ا
الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا
من موجبات ان الخفض اكثر في امثلة فتامل قوله لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهامها
ما فيها يرفعه القسم الثاني من التميز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام
في النسبة فيه انما الابهام في ظرف وبازالة الابهام عن النسبة لا
يزول الابهام عن الظرف وبازالة الابهام عن الظرف لا يزول
الابهام عن النسبة نحو طاب زيد نفسا فان النسبة فيها على ابهامها
فكل من الحكمين اعني قولنا الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها على ابهامها ودفعها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد
الظرف المقدر قوله وكذا كلما كان فيه معنى الفعل يشكل بالاسماء

ولبس شبهة جملة بل جملا واعلم
الافعال فان فيها معنى الفعل لخ محضا والمراد هو اسم الفاعل
ان في قوله وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة
مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى
نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيدلا
ن حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل هو التمييز من حسبك
لا من حسبك زيد قوله ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي
الدر في الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم
من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل
شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه
فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله في القاموس وقولهم لله دره اى
عمله فقول الشارح اى لله خيره يحمل الدر كناية عن الخير لا يوافق
تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
قيد الشرط بهذا القيد لرفع من النقض بطاب زيد نفسا فان
التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه
وبعد تقييد الشرط فيه هنا لما صاب مظنته ان يكون قوله والا
سنادا لا لطاب زيد نفسا فسيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد
قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين
لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان
الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم
الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره ثم تقييد الشرط ولان التمييز
لا يكون محتملا الا يكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا

معنى لعدم

معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
لمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قوله المص والا فهو
لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصح لما انتصب عنه يكون
لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الا زكيا وقد خصصت
فيه بزيد فضل تغبطني اجلة الاغنياء وشرحت عبادة المص بحيث
لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن من خصايص شرحي على
الكتاب فلو ظفرت به لجنيت مع ما لا يحصى من العجايب قوله بان يكون
تميزا يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام ليس فيما انتصب بل في الذات
المقدرة فكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه
قوله في لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة
دون زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
التي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا وجه
له تقييد الشئ المنسوب الى زيد لكونه مغايرا له بناء على ان الشئ
المنسوب زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن
قوله فتطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الخ الظاهر ان الضمير فيهما
الى القسمين المذكورين فينبغي فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه
فتكلف في رجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف
قوله اذا اردت ابا او اجدادا لم المراد ما فوق الواحد قوله فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق
انه تثنية الجنس وجمعيته لا محض قصد الانواع بل امر مشترك بين
قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف

محل الانواع على ما يشتمل الافراد عليها ا يحل بنسبانه لما شيد عن قريب
بيانه قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى
كانت الصفة ومطابقتها له لما انتصب ومما يقضى منه العجب جعل مفعولا
معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا
فهم بتاويل بيت الاسم فاحتيج الى ادلة الصحيح جعل غيره فاعلا معنى هذا
من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت قوله واحتمل
اى الصفة والحال لا يجب المذكورة الحال لا معنى الى حصر الاحتمال فى
الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كان ما دل على هيئة صح ان يقع
حالا قوله لكن زيادة من فيها زيادة من فى التميز عن ذات مذكورة يجوز
مطلقا فيجوز فى التميز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل
مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم
وكان المصرمم حيث صرح بتجويز دخولها على مميز كم فلو كان تجويز
دخولها على التميز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل
قوله يؤيد التميز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من
ليكون منصيصا على ان المراد التميز لا الحال قوله على عامل اذا كان
اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل او
المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو
اسم الفاعل والمفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التميز على عامله اذا
كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لا زما يعنى ان التميز
فاعل لهذا الفعل او ما ينوب مناب فى تركيب مؤدى مضمون هذه الجملة
فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل وليس المعنى ان فجرنا الارض
الارض
مفخلة

الان صنو عيونا فجرفيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى النجاد وعيون
تميز عن نسبة الانجاد لعدم احتمال سوق العبادة اياه والا لقال
او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال فى امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام
على تضمين المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس
البحث واردا لا بين وجوب تاخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما
تحقيقا لورود الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازا لو لم يرد الا انهم
تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفى من الوهم قوله
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز الى قاعدتهم المشهورة
ان التميز عن النسبة فاعل فى المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا
الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى
اسمى الفاعل والمفعول فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد
الفعل بقيد ان خلاف المازنى والمبرد فى مجرده وان اريد به الفعل
وشبهه كما هو المستفيض فى كلامه يفيد ان خلافهم فى جميع ما يشبه
العمل وشبهه قوله وما كان نفى قبيل لو رواه الصحيح وما كاد
نفى قوله فى المصادر ان الماباة يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله
شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب
وذلك لان ذكره يثنى مرة فى الجملة ومرة فى التفصيل هذا ولك ان تقول
بالاستثناء جعل المستثنى شيئين قسما واحدا فى الحكم وقسما خارجا
عنه قوله ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه ممكن
تعريف المستثنى تعريف فيه رأى المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد الا و
واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصنف صرح بانه ليس له م

مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا
يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلا اقسام ولا تقسيم اللفظ مشترك
ومنهم من فرق للمستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او
مساويا قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون
المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول الله
اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه
بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا
يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما
خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد والمخرج
عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب
على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الا
سناد الى القوم المراد منه سوى زيد انه مخرج وتقييد
المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد زيد
انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد
وتنسب الشيء اليه فيأتي بالاستثناء لاخراج عن النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
لتخرج شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما
ينشرح في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري كذا
تخفيفا الا اطالة الكلام والله هو الواجب

بالابهام

بالابهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اي ملفوظا جملة فوله لفظا او تقديرا تفصيلا
للمتعدد له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان
يكون الا على متعدد صريحا وكونه متعددا با
عتبار كونه التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل
نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا
بجعله في تأويل الاجزاء ذلك ان تجعله تفصيلا للمخرج
اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني
زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع
الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام
موجب اي ليس بنفي الخ هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب
وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في
الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا
قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان
الكلام في كونه منصوبا بنصب يستحقه لذاته لا لكونه
تابعا باب المستثنى منه الخ لا بد من قيد تام ليتم الضابطة قوله
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقض المص
بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم و
ثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او بعد ما لم يعد كان
في هذا القسم قسم المنقطع كما في احاد في خلا لان الثلثة مشتركة في حروف

كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام
موجب فدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة وقوله
الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب
النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي
قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير
في حكم المجيء حكم بعد الا حيث قال اذا كان وقد نبه المصنف
ايضا على ان الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه
بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل
عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام الذي موجب الى
غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا
ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع
فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله او المستثنى منصوب
ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل
الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد
سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد
وانه ليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل
وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم الا
حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ او قد يجئ ظاهرا نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو معنى

سوى

سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى
المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق
في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله او الى بعض
مطلقا من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر
للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما
قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعدها وبعضهم منهرب
واقل عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا
هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى بعض المضاف
اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في
محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير
زمان مضاف اي زمان خلا زيدا كما في مذ سافر
فيطابق في المعنى ما خلا قوله اي النصب بهما انما هو في
الكثير الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع
والمستثنى بخلا لا يختار فيه النصب قوله تقديره خلو
زيد وعد وعمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند
الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون
في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلو
زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او البعض
قوله اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله

وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على الوجهين لاحتمال
رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل اه لم يذكر هنا احتمال
الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخبارا عنه وفيه نظر لان
عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في
النفي والاولى ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد
عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء
مجيء زيد ليفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم
قوله ولا ينصرف فيها ولا بغير لا يكون الى غيره مما يكون
وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متأخرا عن الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه والبال
المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا
معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان لكلمة
فيه يجوز كما نقله الشارح فقوله فما بعد الا بدل عن
قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضى منه العجب
انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية
كيف والمبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حال
فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود
قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيره وعلى انه
صفة

صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان
يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان
في المعنى انه ح لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى مرجعه الى
المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على
غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو
لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير
قد اهون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف
وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية
لكلامه قوله ولم يشترط ان لا يكون ولا مقدما ما ذكره
من وجه عدم التقييد ضعيف لاستثناء المتأخر عن الحكم
العام المتقدم المنافي للمتأخر الا الحكم فعدم التقييد
هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديم
اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان
ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة
فيه فعلم انه على عموم فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم
كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختار البدل
فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم
جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان المبدل فيه لا يكون
الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان معناه على الروية

كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم
على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في
ذكره فاستغنى به عن التقييد مما يخرج المستثنى المقدم
ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم
اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام
نحو ما قام القوم الا زيد في جواب اقام القوم الا زيدا فانه
في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن هنا
يتبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا
المعنى قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل
اى على تقدير اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل
الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن
الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان
كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد
فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق
الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل
الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامل
وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة
الباء فقد سهى قوله والمراد بالمفرغ له يعنى المفرغ مما

حذفه

ما حذف منه الجار واصل الضمير المجرور ولك ان تستغنى
عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال
متعلقه فيكون الحال المفرغ عامله او ان يجعل المستثنى
مفرغا عن اعراب العامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل
مفرغا له قوله وهو اى الحال ان المستثنى جعل الواو
للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على
المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى
اى تقدير يمكن جعل الضمير الى المستثنى منه بل
ما هو فى غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون
المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم
ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة
معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب
ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر
فى الموجب فصح حينئذ استثناء قوله الا ان ليستقيم
المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى
من فحوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب
وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد
فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان
تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام
صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير
الكلام صادقا بخلاف المنفى على ما ستحقق قوله
مثل ما ضربنى الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يفيد

قوله نحو قولك كلّ جواز الخ مثال لما يصح فيه
الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله لا ان
يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوى عن استقامة
المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث
من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلت مآل بحث هذا ان الا
عراب على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف
الموجب فانه قيل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن
قوله اذ معنى مازال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر
من كتب اللغة عن المتامل فى بيانها وما يقال ان الدليل
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفى النفى مفيد
دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات جعل
الشئ ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام
بنفى النفى لان نفى النفى يفيد عموم النفى لان الشئ
فى خبر النفى عام لمعنى زال وقع زوال ومعنى مازال
لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبات قوله
لان نفى النفى اثبات اى بحسب العرف لانه لا يفى لى
بنفى النفى الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفى النفى
اثبات لانه عينه لان نفى النفى لا يمكن تعقله الا بتعقل
النفى وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل
قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام
المطلق

المطلق بل فى الماضى من قبله قوله او يحمل ذلك على
المبالغة فى نفى صفة العلم واى مبالغة فرق ان يقال
امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل
العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله
واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة
اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها ببحث
الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها
يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك
اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع مازيد
الا قايما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل
على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو الا خمسة عشر درهما
لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله
فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل على الموضع اختيارا فى
الاختيار فى الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر فى كثير من المواضع
فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا
لايهام البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا و
مازيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام فى ما جاءنى من احد
الا زيد او قد يقتضى خوف الايهام الكل وبينه وبين
قصد التصحيح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به
لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه لو قال لئلا يلزم

توهم استثناء الشيء من نفسه لا اندفع قوله ولا يخفى
وما قبل لو لم يوصف لصح ايضا يحمل التنوين على
التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات قيد من ليكون من اتفاقيا اذ من تزاد في
الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه اخر في هذا
المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر
ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا لو ابدل الا عمرا عن لفظ احد
لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا تقدر ان
حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب
بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر
وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
كساير التوابع فاشار الى مذهبين وامكان توجيه قوله لا
تقدر ان على ايهما شئت واشار الى ان العبادة اقرب الى المذهب
الاول ولا يخفى انه لا فايدة في قول المص عاملتين بل يوهم
جواز التقدير غير عاملتين قوله فهو مرفوع الى النواسخ اذا
دخلت على المبتداء والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عمله

اذا كان العامل

اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا
بغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا
قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا
اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لا المعنى الاول
المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى
حرفية حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول
ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه
ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا
التصريح باختصاص قوله في الاكثرية قوله ومعناها
تنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا عمن نسب اليه سوء
قوله اى براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من
غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل التنبيه
المذكور وافضاء الى زيد على وجه التنزه به من غير ملاحظة
تنزيه الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
المتقدم اى براء المجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع
المجيء وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئه اياه قوله انتقل اعرابه
اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز
العطف على محله فيقال ما جاء في غيره زيد وعمرو بالرفع

لان المعنى ما جاء نى الا زيد قيل لما كان اعراب بعينا اعرب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى
بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينا اعراب المستثنى بغير الا انه
كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيدخل نحو ما جاء فى
رجلان الا زيد قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين
قوله منكوراى منكر لا يعرف باللام ليشعر كلام ان
المنكر احترازعن المعرف باللام والاوجه لتخصيص الا
حتراز اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاء نى
اخوة زيد لا عمرًا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة
نحو ما جاء نى هؤلاء الا زيدا او سم موصول نحو ان الناس
الا الذين امنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا المنكر ليصح
جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا لمعرفة وكذا الا المحمول
عليه فتدبر قوله نحو جاء نى رجال الا واحدا الا فانه فى هذا
الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان
يراد برجال اقل مراتب الجمع ثم يكون منكرا محصورا
معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه
فى بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما
حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم
يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال
مراده انه لم يلتفت اليه المص اهتمام وترك قيد غالبا

وشاع

وشاع فى حذف فان قلت قد التفت المص الى مجى الا صفة
فى جمع محصور حيث قال وضعف فى غيره قلت لا ضعف
مع تعذر الا الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل استعماله
صفة فيه ضعيفا والفصيح فى وصف المحصور المتعذر الاستثناء
منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف فى غيره سقيما
الا ان يجعل ضميره فى غيره الى تعذر الاستثناء قوله وبتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله فى الهة بيقين فان قلت
ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفى فى
الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول
وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفى الدخول بيقين افاد
الدخول بشك فافاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان
عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو
يكفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك
بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة
فيحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا فى غير الموجب
وليس النفى الضمنى المستفاد من كلمة لو كان كالصريح والنفى
الضمنى الذى هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى
ومنصرفاته ووافقه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز
البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل
عندهم فى كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان

المتعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى
هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما با
عتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف
الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا
رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع
غيره وكيف وفائدة فى وصف الجمع بمغايرة الواحدة فالاوجه
ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون
كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها
فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء وايضا
لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها
بعين هذا البيان فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد
ولد البقرة والوحشية والنجم الذى يهتدى به وهما فرقدان
وجاء فى الشعرى مثنى وموحدا كذا فى القاموس وفى الصحاح
الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال فى البيت شذوذ
ذان اخران الاولى فى قوله الا الفرقدان شذوذ فان اخران
احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل
بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص راد التنبيه على ان
البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتاكد كون الا
صفة فيه شاذا او كان الشاعر قصد الظرافة فى جعل لفظ
الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه
شاذ عن اخوة واقول يحتمل ان يكون الاشرطا اى لا يكون

الفرقدان

الفرقدان اى لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان
كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ فى البيت اصلا خذ هذا
واعرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين آه يعنى فى نصبها
على الظرفية خلاف فان معنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابها ا
النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا الا على الحكاية
عن حالة الظرفية فى بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح
من ان فى قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس
بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على
الظرف فان سوى صفة الظرف فى الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء
على موصوفه الذى هو الظرف قال الرضى ما نقله ان سوى
فى الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا
حاصله ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع
النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى
المكان البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لى مكان عمرو
اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل
لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف فى الاصل
لا فى حال الاستثناء قوله وستعرفها اى اخواتها ولهذا
لم يبينها المص ولك ان تجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها
لان كان التى يثبت لها الجزم يعرف بعد قوله والمراد
بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر

الخبر في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال
المراد ببعدية المسند لدخولها على ان يكون اسناده واقعا
بعد دخولها وبعد فيه نظر لا كون هذه الافعال منه دواخل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا
يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله فامره كامر خبر
المبتداء في اقسامه واحكامه وشرايط على ما سبق
يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام الشايعة لا
في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام شيء وتشريك
الاخر معه فلا يرد انه لا يشاركه خبر المبتداء في امتناع
كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا
عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة
او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا
الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص
معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام
ومازال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما
زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة
والمضارع واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال
غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب
والمستعمل الاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة
الح لما كان يتجه عليه ان الخبر لغة الخبر المبتدا لا يخص



لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله
حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق
الكلام ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل
حكمه حكم خبر المبتداء المستثنى عنه كون تقديمه مانعا عن تقديمه فانه ليس
له هذا الحكم من احكام الخبر واما الامتناع التقدم فيما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان
هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
قوله ويحذف عاملة اي عامل كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجموع كلمة
خبر كان والسابق خبر كان واخواتها ولكن ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان
وتجعل قوله في مثل الناس قيدا له تخصيصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشبه اسمه بحيث يشبه المقصود
كذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا لكون ان خبر يكن
فخبر فانه يجب الحذف ح ومنه اطلب العلم ولو بالصين او لو كان العلم او
ولو كان المتعلم كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني قليل
قوله ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة
والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
الضمير الى المثل المضاف الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها ثانيا ما اراده
اولا بل هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة
فانه

اعني

خبرها

بعينه سيما وقد سبق ضمائر ترجع كلمنها
الى خبر كان واخواتها

العلم

الى

الجليلة ولا تفصيل في مثلها **قوله** وهو ان تجيء بعد ان اسم وفاء بعد اسم
قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل
ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب
البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا
لان المتبادر فيه تقدير السير كان هو المعنى المتبادر ان تسر راكبا فاسير راكبا
وقيل في دفعه ان المراد ان تجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز
تقدير ظرف مع كان للخبر **قوله** اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع مواد
هذه الجملة اربعة وقد تختص بعض مواقعه بخامس وهو حذف ما يليه
ان مع بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتلوان
نحو الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان السيف
فقتله ايضا بسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح
ان صالح فصالح اي الا يكون المرور بصالح فالمرور بصالح هذا ويرتقي لاها
عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتدادا بذلك فقطا تتسك في استخراج خروجها **قوله** ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير نظرا الى الظروف لا الى الظرف فاي جزاؤه ذلك
الخير خير فاندفع به ما قال الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله
خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده لو جعل
مراده ذلك فلا دليل على تعيينه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
قوله فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان جزاؤه خيرا لانه لا بد من الفاء من قدر
في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة

في غيره

في غيره الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة
اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير مواد حذف كان فليس
بيان الاحتمالات خروجها عن المبحث وكله ما توبينا كما ينساق في
نظر الناظرين **قوله** اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت
منطلقا انطلقت وان المفتوحة جارية مجرى ان الشرطية في هذه الصورة
وليس هذا اخلالا فانه تجريد توجيه التركيب بل اخلالا في معناه
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو
كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي
بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فكقول
الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح
تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي فخرت والكوفيون
يستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة
التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي **قوله**
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة
وفيه بحث لانهم لم يعدوا ان المفتوحة الخ من مواضع زائدة ما وقال الرضي ما بعد ان ح
ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان
وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها **قوله** واقتصر المص على الاول يا الشيخ الرضي

مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا
بلا تغير صورتها فلهذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل
ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتات منه هذا القول **قوله**
الم ان واخواتها وستوفيها اي اخوات ان وهو لعل اي ان واخواتها فان
ان قد يكون من حرف الايجاب ولا الم لهما فلابد من بيان ان هذه فيه تركيب
بيانها لا بناتها في قسم الحرف **قوله** المنصوب بعدها المنصوب لفظا او تقديرا والا لم
يكن التعريف جامعا ومانعا **قوله** اي نفي الجنس في حكمه لا يخفى انه يكفي تقدير
الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال
لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس فيه
انه ليس معنى نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو ثبوته للجنس
ولكن ان تنفي صفة الجنس على ما مر فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي
جنس ظرافة الرجل فالحكم ثابت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله** لكن الكثير منه في
كون المفعول به وفيه وكذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا
باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فرجح ذلك الى بيان هذا الاسم
وتوضيح مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان منها لم تخص باسم **قوله** ولا يبعد ان
يقال تزييف لما سبق من ان تزييف غير المنصوب منها **قوله** خرج به مثل
ابيع في لا غلام رجل ابوه قايم لما سبق عرفت من معنى البعدية او الدخول
ولا يصح ان تخرج بقوله يليها لانه لا تفارق في كلامه وتكرار الدخول في البعدية

بهذا الخ

ظاهره ح

فكانك ح

فان المنصو ح

بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل
لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله
وهذا القدر كاف **قوله** او مشبها به هذا مما اختلف اللغات ففي بعضها
لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله و
توجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف في الاول خبر والثاني في الاول متعلق
بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز
كون من امر الله خبرا لان المجرور بما هو مثله للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان
المبتدا مصدرا كما في الاول **قوله** لكن على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في
المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم
مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس مما ينصب
به الكسر بلا تنوين فذكره فتعين ما ينصب به مستحسن وقيل بتنوين
لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على
الفتح **قوله** والياء المفتوح ما قبلها في التثنية وقيل المثنى والجمع منصوبان
لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيصار ان المضاف والانسب ان يكون الاعراب
المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين
ولا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية اي الاضافة الى المفرد **قوله** والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المفصلة
بلا اذا انتفت عملها لان التوينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم وبناؤه

صلة ح

والمعطوف ح

وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليهما في لا ينتقض به تنوين المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان موقوفا على التوقيف بانه غير جامع قوله بفضل على فرزت حيدر هو الفضل وله بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله يراد حسن حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر بها مسميا كما واجب الا ان تنوينه اذا دل او وقع في مكان من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقوى بانه قوله في فيما كررت فيه لا الاتفاق يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور نحب الثاني على كون الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانه يجب التوجيه بتزيد كما في الثاني تفصيل الوجوه تستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس او على ان يكون في الثانية زايدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف لم يقل وخبرهما محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا يكون لا قوة في حكم لا واحدة اذ حالة الاثنين من امرين الا بانه وكذا قال اي لا حول لي للموجود ولم يقل موجود ان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر قوله في حذف خبر الجملة الاولى لنفا

عنه بخبر

[margin: بقال — فيهما — أي — نصب]

عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقال سابقا وخبرها بانه قوله حملا على لفظ لمشابهة حركة الاعراب وحملا على محل القريب فان الاسم لا محل له قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا زائدة جوزه الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يوجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعف بحملها الا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف ولم يقل وضعف ضعيف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل وانما خص البيان الهمزة لا تغير عملها لان لا اثر لتغييرها في الحال مع الوضع والتمني فانه ليس المعنى الا ما اشير به على نفي الطماح وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقدم انه اذا بطل الشيء في كلمة لا ابطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتوقف له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال يعتمد على المقابلة اولان فيه خلاف الاندلسي في الوضع فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني نقلها عن الخبر فيصل لم لا معنى الا في الاعلام الكلام اولانه لما كان لتغيير عملها دخول لجاز فيقال كنت بلا التمني

[margin: رفعه لا لغاء عمل وله وجه ضعيف اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون — ولا يلزم من ضعف توجيه الاول الضعف انه فيه الضعف في الاستعمال — الاول — منع — مال]

صار مظنة توهم التغير بدخول الهمزة ايضا وقد تجيئ بلا ماك بالبناء
على الفتح نظرا الى لفظها كما يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها اما للاستفهام
قوله اما للاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المصنف حصر
المعنى في الثلثة مع كونها للمعاني الاخر التي تجيئ لها حرف الاستفهام من الانكار
والتوبيخ والتهديد وغير ذلك من تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف
فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله ويجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا
زيدا اكرمته في جواب الانتصاب بحيث لجواز ان تكون بعد كلمة الوصل
فعل لازم نحو الا ينزل الان فيتكلف في مقال الاداء وجوب انتصاب الاسم بعدها
في باب الاشتغال على شريطة التفسير قوله الا رجل جزاه الله خيرا الخ يدل على
مجلة تنسب الى المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبغت
بفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام
اسم لا المبني وقد خرج عنه الا ما تحملوا باردا فان باردا ليس نعتا للتابع الا
لا وقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبني على الفتح بالاصالة
مما لا تحتاج اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه بدعو
الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر
ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن ان تجعل مفردا حالا من ضمير مفردا فيكون حالا
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله فحكمه في حكمه الاعراب بلا في الاولى
ان يقدر فيجب الاعراب قوله وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام
المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف

و قبل ح

اسم لا المبني فانه نعته ح

نعم او نعت يليه حالا من ضمير ح

على الكلا

١٣١

على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يتصور
العطف على الاسم لا واذا كان العطف نكرة بلا ايضا تجوز العطف
على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد بالاخراجه
لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام ولم يجعل قوله ولم يجعل في حكم
المتصل لمظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف
وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو
ضعيف او ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا ان
قوله حكمها حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز
البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات في نحو ابيك زيد به الاسماء
الستة الاذ فانه لا يقطع عن الاضافة وهذا عند المص واما عند
الرضي ولابيا في هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب
قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع قوله يعني
ان الاصح مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشرح في
هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد
النكرة مبني ومثل لا ابا له ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معرب
لانه تحصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل
مختصا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين
يضاف لا فرق بين التوجيهين في ان الاول انما التوقف في حكم خارج بحسب
المص بارجاع ضمير مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام و

ليكن ح

للاخ ح

وبارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص
والنفي مع متفرع عليه خصوص المواد وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل
على الاضافة في اصل معناها لان معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التوصيف في الاضافة زايد على اصل
المعنى وح لا يكون الا ان بين الاختصاص تفاوتا تاما يستفاد من كلام
المص بل زايد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون فايدة اجله ادراج الاصالة لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول لكن يتوجه
تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص
تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب جزئي وهو اظهر كما
على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب
لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيها ما به يشبه المضاف حتى
لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضاربا في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضاربا
اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله معنى في قوله لفساد المعنى قال المص
ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض
بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف في وجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود
الالف عدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانا
نعتبر صورة المضاف شابه المفرد والمنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص

سيبويه

سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف
في شرح الكشاف بان الخليل على كعبا منه وقال صاحب اعراب
الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم
مثاله قوله ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المتعين لا يخفى
بعده عن العبارة قوله ولا تحذف الا مع وجود الخبر كما لا تحذف الخبر الا مع
وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب
ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية خبر ما ولا فجعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الحد
الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا
فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل
الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية
مثلا زمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان تجعل نكتة لترك بيان
بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره
الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
انظر ان زيادتهما عند البصريين ايضا لتاكيد النفي قوله او انتقض النفي
بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب
الحاجات الا معذبا قوله واوله وجعل من قبيل ما انت الا سير الجعل
معذبا مصدرا او جعل منجنونا قايما مقامه اي دوران منجنون قوله
او تقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر عمروا زيد
ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين

الا ح
آوح
منجنون مونث منجنون وهي الدولاب
نحو ما

قوله فلان بما عامل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل
قوله الحكم اي الحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر
جر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا
نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف
عليه بموجب لان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب
اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو
قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا
في الاصل فقبل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عملها ولا
قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي الكلم المشتمل على نحو حجة جعل الاشتمال
بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الا
الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا مذكورا
لافادة معنى فيه لم نحتج اليه والاحتياج في الجر واخراج الحروف الا
المذكورة بل الكل المجموع من الحرف الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كالشيء
الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
بقرينة قوله سواء كان بالكسرة لئلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا
متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا
لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل
المضاف مصدرا ميميا لم نحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير
اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الا...

لبس ج

محل المجرورات

مقام المضمر

١٢٢

مقام المضمر واما على توجيهه فهو مبني وضع الظاهر موضع المضمر لم يزد التوضيح
المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما
عرف به الخ اشار بقوله وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال
لا ح ان يكون مختصا لظاهر ما عرف به بان يراد بما نسب اليه شيء استعمالا
نسب اليه الشيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن
المشتمل على علامة اعم مما هو مشتبه به مبني على ان يراد به المشتمل
على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال
حقيقة وصورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور
ويمكن ان يدفع بان يراد بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر
اولى ح حقيقة او حكما وان الحكمة ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس بتقدير
ان لا تختص المضاف اليه بما عرف به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب
في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف
اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير
الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة
وضربته تاديبا والاولى والارادة بشرطها قوله اي مثلا يعني اريد
بالتجرد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا
عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله
تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه
لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض

بكم رجلا وهو ابن بنت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة
كونه بحيث حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة
اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين
يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله
التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو اذ
التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر
لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر
منه ان نسبة المعنوية الى معاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى
ان يقال نسبة المعنوية الى المعادله وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا
للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه
قوله علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام
في مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجدل معنى كما لا يخفى قوله كالكم
الفاعل اه والمنصوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه
اذا صدق المضاف اليه على المضاف لا محالة يصدق المضاف على
غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والى اصل لا حاصل

البيان

البيان في هذا الجليل المقام قوله وانما ساوكليت في البدان اريد
المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل
بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الاخر لا يلائم المقابلة
بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات
كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي
ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف و يوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة
اللامية لا تحسن في ثلث رجال و ليس المضاف اليه للمضاف في نحو كل
مائة رجل مطلقا لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة
رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اي مائة هذا الجنس قوله كقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيانية واظهار
من فيها خال عن التكلف الا ان الائمة النحوية جعلوها لامية ولا نظر لها دعا
اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل
فيصح حمل المنقود على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل
قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في هذا الكلام ظاهرة او قع
اول من وقع فيه فلة التدبر و تبعه كثير ممن منعهم ربقة التقليد
عن التفكر والتحقيق ما اداهم اليه التمسك بحبل التوفيق و هو ان كثيرا

ما ينبغي أن يظرف الحديث منزلته الفاعل فيسند إليه في الإضافة إليه أيضا
لهذا التنزيل بمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس
هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله أي ضرب واقع في
اليوم متعلق بالضرب وليس صفة للضرب بتقدير واقع اليوم قوله أي تعريف
المضاف مع المضاف إليه المعرفة قول المص وتقييده فيها مع المعرفة
ظاهره تعريف أحد طرفي الإضافة مع معرفة هي أحدهما فيها إلا أنه خفي
المستفيد بالمضاف المعرفة مع المضاف إليه قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف قوله قلنا ذلك لما أن المعرف باللام في الأصل موضوع لمعين
ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وفي
ما حققه علماء علم البلاغة من أن اللام موضوع لمعين إما مفهوم قوله
أو قسم منه وقوله ولعدم ... اللئيم من الأول فإن المراد باللئيم هو
المعين وغير المعين مما أطلق عليه اللئيم من المفهوم ومن غير استعمال اللفظ فيه
مستفاد من القرينة لأنه يحتمل أن يكون مخالفة الشيخ الرضي ما عليه
علم البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام
الشيخ أخف بالاختيار في تحقيقه كلام النحاة قوله وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وتلك ولا يخفى عليك أنه ينبغي أن لا
يكون فرق بين غلام زيد من غير إشارة إلى معين وبين مثل غير
في عدم إفادة الإضافة التعريف فيهما مع أن الاستعمال فرق بينهما
في تعريف وصف الأول دون الآخرين قوله بأن تجعل واحدا من جملة

الظاهر أن في اليوم فيما هو
أصل ضرب اليوم أعني ضرب
في اليوم ح

وهو ح

ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة
لأنه في المعنى كالنكرة لأنه مناط الفائدة
فيه مجهول غير معين ح

من يسمى

١٢٥

تجعل

من يسمى بذلك الاسم أي تجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به
بأن يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها وأقله المسمى بهذا الاسم وقد تخصص في بعض الأعلام بمفهوم خاص ص
لاشتهار مسمى مسماه بمفهوم فيستعمل العلم بهذا المفهوم فيصير
نكرة كأن يراد بحاتم الجواد في هذا اندفع أن طريق تنكير العلم لا ينحصر
فيما ذكره فإنه قد يكون بإرادة المشتهر أو صافه فبيانه تنكير العلم
تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك أن ما يستفاد من قوله ثم
أن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما لا يوضع لغير معين فإن العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موضوعا
لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من أن يراد بتنكير العلم
وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وإن لم يكن معرفة فلا
حاجة إلى التجريد بل لا يمكن إذ المراد بالتجريد تجريده وقطعه عن الأخبار
أي المراد بالتجريد إيراده بلا تعريف قوله وإنما يجب التجريد لأن المعرفة
لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى وهو التخصيص المستعمل
التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لأن التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة
توضيحا قوله ولو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى أن تحصيل
الحاصل قبيح استحالة الإضافة إلى المعرفة فلا حاجة إلى قوله فيضيع
الإضافة قوله وبين جعلها علامة نحو النجم والثريا أورد عليه أن المجهول علما

هو المركب في الموفة جزؤه فلم يلزم جعل الموفة علمًا ولا يخفى انه يرد
اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علمًا فيلزم تحصيل الحاصل فلا فرق
في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة الموفة نعم يمكن الجواب بان جعلها
في الامثلة المذكورة لجعل التعريف لازمًا باقيًا فليتأمل. تضييع جعلها
علمًا ولا تحصيل الحاصل وانما ما اجاب الشارح فيتجه عليه انه وان ليس
فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام
الموجودة في الكلمة ابتداء واحداث التعريف بطريق اخر قوله اما السقلا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدًا والاختصار الاوضح فلانه
ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة كتبت في الحاشية قال الذو الرمة
اجبانتمو امامتي يا سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع
اي يرد بجواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي هو في حال
سلمي والاثافي جمع اثفية وهي واحد الاحجار الثلثة التي ينصب القدر
عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي يميز الثلث فكيف
يضيع ترديعه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب الاثافي الثلث ثم التركيب من قبيل جرد قطيفة
كان من استعمل الثلث الاثافي ثم اراد التنبيه على انه ليس من الا
التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكرم العصر
فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه لكرم قلت

فجعل المجموع لتحصيل بعضهم

فيكون نحو

لا يعمل اسم

لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكرم
العصر فيما لم تعمد ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى
الحال والاستقبال و اذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان
بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائر على
اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بمعموله اضاف فلفظية وان قصد
تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية فيقال اسم الفاعل والمفعول
يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان
وانما اشتراط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل والمفعول انما هي الى المرفوع
المبني لا غير فيقال زيد ضارب بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في
زيد ضارب داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه
يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ويجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا فالاولى ان يقال لا تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما
ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل ثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره منافيا
الا حقيقة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التقييد
اقرب منه وان كان تقييد بالعقل الا قرينا انه يقال لو قال لا تفيد
الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة

بعيد

مضافا وح

الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ الى لفظ المتكلم سواء كان مضافا اليه للتعجب قوله كان اصله التكلم غلامه ولانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد ما الضمير قوله واضيف العامل اليه قيل بلا جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ المرفوع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان الصفة فرع المعنوية قلت ولا يلزم الاضافي في الصفة بذلك مرفوعها لئلا يلزم تجاوزنا بالمرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله المراد ان المشار اليه بثم قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات اللاحق على السابق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص لان يعني واصله في الاضافة يوجب النوع بوع التخصيص وانما تفاوت بمعنى الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يرد لا دخل في ذلك الاستلزام لا انتفاء التخصيص قد عرفت رفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انما يفيد تخفيف افترقا الضارب زيد والضارب زيد في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم

٤٧

المتقدم على المؤخر اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا يعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالتركيب الذي ذكر في الاستدلال عريض فيما فعله المصنف قوله واما ما وقع في شعر الاعشى الخمس اسم لخمسة عشر مشاع الخمس عشرة فتامل وتفصيله في القاموس قوله وضعفها الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به الاستدلال وح لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد متفق بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا يتوجه المصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشارة الى ضعفه الواضح لما ان يبعد عن العبارة وبقوله ضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتامل فتيح قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه لتحمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا احتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجها اخر لضعف البيت قوله وعبدها لا راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح الممدوح بانه يهب عبدا ابتعه بهبة مائة من الابل الحديثات النتائج مع اطفالها وهذا اعظم من اعطاء المائة اذ كثيرا ما يوجد مثل هذا العبد قوله يستوي فيه الواحد قيل هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قال عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله

لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من يجوز ان يقال غلامي

ما بحذفه

حلاً للواء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء
التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفائه من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه
حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه وانما فرع على الوجه المختار قوله الحمل
والوجه المختار رفعه بالاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان النصب
احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول
في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة
ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل فيها على ما هو مختار
له وهو متعين فلذا اطلق العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن
الوجه من الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح وهو المشهور انه
لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه
والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال جعله بتقدير المضاف لان
الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال بين القائلين
والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل
اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على
ضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اي محمولية على ضاربك فاخذ
فاعل المفعول له كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فحق بان يقول
انه الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون مفعولا له
جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار تنوينها متعلق بقوله ثم حمل

لا بقوله

١٢٨

لا بقوله مضافا فيظهر بالتأمل الفساد قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه قيل
بتحقيقه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد … ومضارب زيد
كالنسبة بين الضاربك وضاربك كان منشأ عدم الاشتباه عدم التأمل
المورث للاشتباه والتشكيك بنسبة غلط على الفضلاء المتمارسين فان اضافة
ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف فشاركه في تحقيق المضاف اليه بخلاف
زيد وضارب زيد ونقيده حين هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في
الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في
الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الآن يقال لم يحصل التخفيف بحذف
شيء بل تبديل المنفصل بالمتصل فالحق التخفيف بالحذف قوله لان لكل
من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد
قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام تركيب العامل منصوبا به المعمول
قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منصوبا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع لخروج
الذوات المعتبرة في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة
احد المتباينين ومما نقضي منه العجب ويوجب نقصان البشر وان كان المنتخب
ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا سائر الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكرزة وجانب

الغربي

قوله بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس واول ساعة وقعت
فيه الصلوة قوله ونقل الجماعة في الصحاح الجبة واحد جب الحنظل ونحوها الحبة ح
والحبة بالكسرة بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا اوانها وصغوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري البول ومواطي الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب
زوالي الشيخ جرد جرد رسته از كهنكي وفرسوده كي قوله ولايضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولهما
كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة في
الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاحسن الاوضح ولايضاف
احد المترادفين او المتباينين الى الاخر وينبغي ان لايقتصر عليه بل يضم
اليه انه لايضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة
ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه
قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص
من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف
فان الصفات لابد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما
انه قصد به ذات احد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه
فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لاتخفيف بها
او حذف المضاف اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف
متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يكون متعلقا بامتناعه اي الاسم المماثل

كليث

كليث واليد كل الدراهم وعين الشيء فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم
والعين ليس مماثل الشيء بل تخصص بالاضافة قوله فان المضاف فيهما
يختص بالاختصاص التعريفي او غيره والبيان ربقوله سواء قوله واما
اذا كان للجنس ففيه خفاء يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء
والخفاء انما جعل من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو
اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء يعم الموجود
في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به
الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي
فالعين اعم منه يصدق على فرد الطبيعة فانها لايصدق على نفسها وان
اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث
هي قوله ويرد على قولهم ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه والخصوص قولهم في العموم ح
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يختص بهذا الحكم بل كان يتوجه
على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف وكان غفل المص عن وروده
ثمه فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متناول يحمل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر
انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد المسمى
به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله وبالسعيد مسمى سعيد كرز ح
مسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه
قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل

يكون ح

اللقب اوضح احق بجعله موضحًا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي
ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويًا او دونه
فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا ما هو
الاحق والامانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن
مشتركًا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن عقلة وابن
دابرة وابن جابر منسوب حتى يكون هذا والاظهر ان الكرز هنا بمقابلة سعيد
من حيث معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في حرف النداء احترز به عن
حرف المرتين ولذا لم يقيد لبيان الملحق بعد فهم اذ ليس لغير الاسم فيه حرف قوله
واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة الشعار باعتبار ان الاصل
الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر ان السكون هو الاصل فقائل
قوله وحكي لانها لاستعمالها في حكم الابتداء بها قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان
مشاكلتها بحركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اخفها قوله مثل مسلمي
اي لمشاكلتها بعد حذف الالف
اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار
مسلمي بالعطف ولا يحصل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغير ما قال الشيخ الرضي ذلك الا في باب [illegible]
الالتباس فيبقى الضمة كما في جمع الاحوى على افعل الصفة ابقي الضمة
لئلا يلتبس فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين

الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان ح

اقا فيما يلزم ح

فعل بفعل بناه

ضعيف

٤٠

ضعيف قوله واختير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار الفتح لانها الحركة
التي كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا بمنزلة
كان ح
الاستثناء من قوله فان آخره الف ثبت وان كان ياء ادغمت وان
كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في آخره هذه الاسماء الحروف الثلث
في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء تجب
ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناء بيان او بمنزلة
الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف في الجاز نسيًا منسيًا اسماء
صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي على ما جاء
المبرد ويتجه انه ينبغي ان يعوض لمجرد اخي وابي وفي والتوقف بالباقي
على ما عن الغاية قوله فاخي وابي قدم قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد
وراسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل خي بالتشديد وانما اجازه المبرد
حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه
في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه
العجب من كل العجب قوله برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي
حال الجر الياء فيقاس المبرد ان يعوض حال النصب بابي قوله وابن مالك
ذو المجاز بدار قبيل خطاب للمؤنث كسبع اي ثنية اوله قدرا هلك اي انزلك
ذا المجاز وقد اري فيفاه ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى اري اظن انتهى
وارى بصيغة المجهول قوله واجاب المص بان ذلك خلاف القياس على انه
يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر قوله اي امراة قائلة حيلة حنيفة غائبة

حكمها ان يكون على الاحكام ح

زمها

مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب فعلى ما
تنجه ان الصواب ويقولاين واختار عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف
مضاف اي حم زوجتي ولو قال المص ويقال لكان اوضح قوله وفم بالحركات
الثلثة لكن المتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منهما عايد الى غير المذكور
لتعيين المرجع في مقام ترجيح الفصيح قوله واذا قطعت قيل خ هذا البحث من
غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة كترادلو عصا
ولبيروفنا ولغة ادنى منها هي كسواه قوله وذو اصله عند النحاة ذوي كنفس
وعند غيره كنوس قوله وكانه خص المضمر بالذكر لان ما ذكره مقتضيا لاختصاصها
بياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لا ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة
اليه فلما افاد جعله الاشمل كان انسب اداء حق الشمول قوله كالكاهل
كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع
فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان التاء علامة الوصفية ايضا
تجمع على فواعل ويصح اسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لتناول
كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات
على ماله اعراب قوله ولا ينتقض حده بالحجر وجاز ان وضرب ضرب بمعنى في ضرب
ضرب زيد الا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف لجعل
ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويحكي بمعنى التاكيد

اللفظي

اللفظي في الالفاظ كلها وارى ان جعل التاكيد كالمعطوف اتم من التوابع
اهون من جعل التابع اتم قوله كل ثان اي متأخر اراد دفع ما يورد على
التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر
او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة ثانية
في المرتبة من الموصوف وان كان الثاني في الذكر في اول كلامه ناظر الى الترجيح
الاول لو اخره الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في المرتبة لا يتوجه
الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الآن
يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص
نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل
باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني باعراب سابقه والباء للظرفية
فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كل تابع ثان في الاعراب قوله اي جنس اعراب
سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله بالشخص
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العاقل لا يخفى ان ما ذكره
لا ينطبق على الصفة المادحة والذامة التي للترحم او التاكيد فان القصد ليس
الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى الشيء مع تابعه بل الى المتبوع وذكر
التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قراءة الكتاب جزءا جزءا فان اعراب الجزء الثاني باعراب سابقه
من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس لانه ثانيا في الرتبة
ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه تعين

من نحو ثانيا فرعن الاول في نحو

اعراب سابقة لا لجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم فظهر
في محلين فقد اتى بكلام لا ينبغي وزعم بعضهم على ان حمل قوله باعراب سابقة
على معنى بجنس اعراب سابقة لجملة اعم مما هو تعيين اعراب سابقة ولا
بجمله مقابلة له قوله يشمل التوابع مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات
لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب فيما لم يكن شاملا
لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا لتوضيحهما في محلهما ولم يوجد
باحتمالهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل مهنا ليست في موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا الالف
على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان
قوله المحدود بالحقيقة التابع لافراده ولم يقل ان لفظ التابع ليس هو موضعه
لانه ليس هو وانما بل على وزن المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب التوابع
والموصوف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن التدارك على الشارح بان ذكر التوابع
ليس في محله فقد اتى بتدارك قوله لكن لما ~~[illegible]~~ ادخل عليه كل
يعني لفظ كل صح لا بد اشير بزيادته الى كونه التعريف مانعا قوله والفاظ العامل
المحدود فيها هذا التكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ وفي باب البيت
دقايق التراكيب بل مما يليق البحث عن وجه اطلاق الفاعل على الشاغل من الاجنبي
قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة والاكثر استعمالا واوفر فائدة قوله يدل
على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن

غلامه

غلامه فانه لا يدل الا على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار
الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحاله
اعتبارية تحصل له بحسب المتعلق لانه يوصف بحال متعلقه قائمة بالمتعلق
حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه
قوله اي دل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه ولا
يذهب عليك ان اعجبني زيد زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا
القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة
تركيبه معنى زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول
في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله
مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة جعل مطلقا
صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب ح تانيث مطلقا الا ان
يقال لم يقيد بتانيث المصدر او بتانيث حال لا يدرك منه الدلالة على معناه
في الثاني قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص مواد ما ذكر في اعجبني القوم كلهم بطلان تركيب
التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول
في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله فائدته اراد التوق

علمه واعجبني

بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في متبوعه لشيء يعني ليس
الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى نحو ذلك
فصفة وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان
الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على الاصل
المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فالاول
تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا
للتخصيص او التوضيح يستفاد من تتبع كلامهم بالقلة كما يستفاد من حرف
التعليل قوله ولما كان مواد غالب الصفة هذا اجمالا حاصل كلام المص في شرحه قال
الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق تفصيل
سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني زيد اسدا حالا واعترض على الفرق
وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر قوله
ولم يكن هذا امرا بناء عطف الجملتين على جملتي لما اي لما لم يكن نحو في صحة نظر
والاظهر ان يترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد
على داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا
ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى
ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق
قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر ولا فرق
بين المشتق وغيره في صحته وقوله خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع
لانه يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبة راجح على غيره قوله اذا كان

وصفه

وصفه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض
ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا التركيب سواء كان
وجوده العقلي والخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع
النعت في التركيب والتنبيه على الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح
لغرض الدلالة على المعنى لا للتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير
الذي لا يساعده فاعلة التقدير وبهذا يتبين ان جعل الغرض متجها من
باب الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى ان يعبر بالشيء لان الوضع
لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان يجري بوضع لغرض المعنى نحو ما
اذا وقع مبتدأ او ذا حال وموصوف او نحو ذلك قوله ضربت برجل اي رجل
كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها كما في القاموس اي اذا كان اضيف
الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكامل في حقيقة دل عليه لفظ
موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك قوله اي رجل عندك لا يدل على
هذا المعنى فلا يصح نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء
يمكن انه يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل
فالاولى ان يقال وفي مثل مررت برجل بفارس اي رجل لا يدل على هذا
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا
المعنى اي دلالة مقصودة قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها
من ذي اللام يقصد به الفرد المبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني وانا

ای وجه تخصیص الجملة بالنكرة بقوله هی فی حکم النكرة وفیه نظر لان الجملة فی حکم
النكرة لکونها للافادة نسبة مجهولة کالنكرة التی هی لافادة فرد مجهول
واذا جعلت صفة یجب ان یکون معلومة للمخاطب حتی تتعین موصوفه
عند المخاطب بما یعرفه من النسبة ولذا قیل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان
یکتفی بکونها فی حکم النكرة بانها موصوفة لافادة نسبة مجهولة والمستعمل لها
فی النسبة المعلومة بطاری وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الی ان قوله
النكرة احتراز عن المعرفة لکن ینبغی ان یعلم انه لم یحترز عنها لانها لا توصف
بالجملة الخبریة بل لانه لا یوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف اوضح قوله
لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید قید اتفاقی وتقیید بالبعید لان التاویل
مشترک بینها وبین الجملة الخبریة او الجملة التی لها محل من الاعراب فی تاویل
مفرد مسبوک منها کما هو المشهور ویحتمل محصل ما ذکره ان التقیید
بالخبریة اشارة الی انحطاط الوصف بالجمل الانشائیة عن درجة الاعتبار
لاحتیاجها الی تاویل بعید لا لعدم وقوعها والاولی ان یقال التقیید لان الانشائیة
لا تقع صفة وکل ما یوهم صورة الصفة وهو عند التحقیق متعلق صفة ومعمولها
قوله ای مقول فی حقه اضرب فان قلت هناک تاویل یغنی عن تاویل
الجملة الخبریة بان یقال رجل اضربه فی تاویل رجل لضربه مغن عن الحذف
فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت کانهم لم یلتفتوا الیه
لاختصاص الوصف بالانشاء علی التاویل الذی ذکره لجواز استعماله فی
مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشی بتخصیصه بالطلبیة الخبریة قوله

ای مستحق

١٤٤

ای مستحق لان یؤمر بضربه ظاهره تاویل المقول المحذوف بانه عبارة عن الاستحقاق
المقول قوله فی حقه لانه قبیل ذلک ولا حاجة الیه لانه مختص بالجملة المحکیة
فتقدیر القول لیس حقیقة بل اراد التنبیه علی انه لا یوصف بتلک الجملة الخبریة
الا فی مقام اظهار الاستحقاق لان یؤمر بان یفعل لاجله فتامل قوله واذا لم
یکن فیها الضمیر احترازا عن ان یظنها المخاطب اجنبیة غیر قابلة لکونها صفة
ولم یحترز عن ذلک فی الخبر الجملة واکتفی بما یقوم مقام الضمیر لان توجه المخاطب
الی الخبر فوق توجهه الی الصفة فلیس هنا مظنة الغفلة عن الانتظار
الا من بد توجه ولذا بالغوا فی رابط الحال ایضا فوق المبالغة فی رابط
الخبر وبما حققنا اندفع ما قیل منه من انه فی الملازمة مناقشة لجواز
حصول الربط بغیر الضمیر کما فی خبر المبتدأ قوله و یوصف بحال الموصوف سواء
کان مفردا او جملة وکذا عدل به فلا الزم البحث عن بیان کونه جملة
فی قوله تتبع فی النكرة تحتاج الی تاویل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا
له ولو تجوزا فزید الحسن من قبیل الوصف بحال الموصوف وان لیس
الحسن الا وجهه وکذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغیر الموصوف
بحسب دلالة الترکیب وان کان قائما به نحو زید الحسن نفسه وذاته فانه من
قبیل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزید فاعرف حال قوله ای بحال
ما یتعلق به قوله یعنی بصفة اعتباریة تحصل له بسبب متعلقه لما اشکل علیه
الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع یدل علی معنی فی متبوعه ولیس حال المتعلق
معنی فی المتبوع اوله قوله بحال متعلقه بما ذکر ویرد ح ان لا یکون النعت فی جاوی

رجل حسن غلامه

ملا ه
صحیح بلا شبهة الا انه یقال لم یرد ان
المحذوف لیس علی حقیقته ح

[illegible]

بل ما اوّل بها

الحسن بل ما اوّل به اى كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف
تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون
جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف
مصنعة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف
بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه
اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه تدل بجعله
وصفا على اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه قوله والتنكير جوز الكوفيون
وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف المخصوصة بها
قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه
يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل
او التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة
على ما اضيف اليه ومفعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او
فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى الشرح فى هذا المقام سهو
وقع من هفوة الاقدام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف فيه بحث لان الالف التى يلحق التثنية فى الفعل نفس
الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى يلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير
فيها مستكن وانما تثنيتها باعتبار نسبة فاعلها دون موصوفها ثم بل
الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا
شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءنى رجلان

الرجلان

١٤٥

الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى
الخمسة البواقى ايضا انه لا نظر فى الوصف بالجملة فانه يصح بان فى
رجلا نيصح بان لا يتبع رجلين بل يلحق به ضمير الفاعل فتحصل صيغة
التثنية الا ان يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التى
وقعت صفة مأوّلة بمفرد مطابق قوله حسن قام قاعد غلمانه ولم يكن
كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعدين غلمانه وامتنع قاعدة
غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل
لامتنع قوله ولحاق علامتى اللحاق بفتح اللام ويجوز من غير حسنه لا ضعف
قعود غلمانه لانه لا تخرج بذلك عن كونه كالفعل فى عدم لحاق علامة التثنية
والجمع فى مقام الاسناد الى الظاهر ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل
قعود غلمانه لوجود متابعة لموصوفه قوله اجتمع فيه فاعلان فى الظ
الا ان يخرج الاولى بترك فى الظ ليتصل الاستثناء بلا كلفة وثانيا يتجه
ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظ حتى يكون الظ اجتماع
فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما عن المبتدأ الاول او يجعل الجملة وجه
ما ذكر علامة التفتازانى فى المطول فى اواخر المسند انه كثيرا ما يطلق
الفعل على الفعل مع الضمير المتصل قوله فلا حاجة لها الى التوضيح ان اعرف المعارف
الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير
والمخاطب لا شمولهم ثم يتجه انه لو سلم عدم حاجة الى التوضيح كثيرا فى الوضوح
فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لسلفهما مرتبة المتكلم الواحد

فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي
الضماير قوله وحمل عليه ضمير الغايب واجاز الكسائي وصفه متمسكا نسخه ح
بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال
هو من اسماء الله لكن اسم ظاهر لو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في الضمير
معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى ويمكن
ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما
قيل الاولى في التعليل لان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا ولا يصح
وصف نره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي
الاشارة الى هذا الوجه ويمكن تشقيق وضع المضمر الغايب للدلالة على ما يتحد
مع المرجع ووضع للدلالة على ما يتحد الموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف الصفة ح
باللام والموصول اي ثم المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لوصفه لانه يجيء بعد
والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون
ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام
الا اخر او الموصوف اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج
المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة
في كونه ذا اللام ويجيء ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به
اي بذي اللام ويرد انه ايضا يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان
المراد بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس

او بواسطة

١٤٦

او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة
لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص
تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه ومعنى هذا الشكل وجه ان لا يوصف
المعرف باللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى
الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف
لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد
بذي ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام
والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا او بهذا ذي كذا في اللغة
الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصيته وبقوله
باب هذا اسم الاشارة لان بهذا اسم الاشارة فتامل قوله مع ان القياس يقتضي يراد ح
جواز وصفه وغيره من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله قوله بل رجل متصف
بالعلم قوله اي قصد نسبة الى الامر ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد بالنسبة ح
وعمرو وجاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل
وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف في قوله وتوابعه رفع ونصب وجر
الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا
يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بتلك النسبة وقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود

بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه
عبارة عن قصد نسبته او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود
احتمالا لان اي المفهوم من لفظ المقصود والمقصود منه قوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب اليها شيء لان
نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز
عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل في عرف القصد قوله الاول
واجيب فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد
جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى
وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد
بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر
تحكم قوله وتمام الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح ويحتمل
ان يكون قوله يتوسط الخ وقع في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه بما اذا اريد
به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله
ولم يكتف بعدم الاكتفاء لنكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان
ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه لو لم يعد الحروف العشرة فيطول واما ان
يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم
الحروف واما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم
كيف ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين اما ان يؤثر في الرفع الموجود
كلا المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل احد لان الحروف

قد توسط

لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع
زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه
تعريف العطف قوله وقيل قد جوزه الزمخشري يتجه عليه ان
المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدهما بالتفصيل
كما سيجيء والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني
التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخولهم بين المؤكد و
المؤكد فينتقض التعريف به ح قوله ونقل عن المص العرف
بين هذا الوجه والوجه الاولى ان الوجه اول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعل
صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل
فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل قلت بعدل عن عطف المفرد على المفرد
الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التا
كيد بمنفصل محتاجا الى البيان لا يحتمل تقديم التاكيد على العطف
وتاخيره بينته بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واحتا
ر على زيد ضرب هو وغلام لان داعي على الحكم بالتاكيد
في زيد ضرب هو وغلام يحتمل ان يكون من قبل انفصال
الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه
قد طال الكلام بوجود المنفصل كذا في النسخ والاظهر
بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل
وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام

حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير
بتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام
كطول لا اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال
جواز العطف على ما هو كالجزء من الفصل احترازا عن
طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وا
علم ان مذهب البصريين فيه على ان المثل خلافية
والتاكيد استحسانا لا واجب قطعا كما يقتضيه مقابلة
الكل مع جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول
معه من انه اذا لم يجز العطف تعين المعطف مثل
جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد
العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الوضع
كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى
فبما رحمة من الله وبقولهم ضربته من غير ما جرم قوله بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا ان يصح
دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس
الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا
من قبل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على
الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف استدلا
لهم لكن لا يقتضي استدلالهم على الاشعار بل استدلو

بالقران

بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام و
جب تحمل قوله والارحام قسما قوله جاء في كلهم الخ فيه انه
لا اشكال في جواز جاء في كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الحد
الفصل فالاولى التمثيل بجاؤوا كلهم زيدا او اعجب جمالك زيدا
قوله وقوى الظاهر وليقوى قوله من الاحوال العارضة له با
لنظر الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا
زيد هو القايم وعمرو وعمر وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر
الى القايم من كونه مبتداء واجب التعريف محصورا فيه القايم لضمير الفصل
واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة
المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء ا
لمسئلة والثاني اوجه لان على الاول يكون اعتبار الامور في عبارة
المتن لا تفهم من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف
في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب
يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه
على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد
والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان غلام الفصل عن
كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من
احوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب

في كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة
له تامل لان للعامل في خلافه نعم قابليته الاعراب كذلك **قوله** وا
ما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير بعدم قصد التعيين
وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او
يحمل على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة
المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه
الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه وا
ما جعل عبارة عن سابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ
هذا شذوذ على حمل الضمير على النكارة مع عدم سبق المرجع واما
الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف مضاف
الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا
الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ا
يضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له
مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج
في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي
من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات
على انه لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا
ثانيا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي
رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء

وهو ان

وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا
لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل **قوله** فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو والقائل ان يقول لم
يتعين ذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ او فاعلا الفاعل
هو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله**
وانما جاز الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات
الاول منه كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف
عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة
امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث
ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما
ربطه المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما
قوله فيمكن جواب اخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان
كون الجملة الثانية بما ربط به المعطوف مع الاولى بمنزلة
جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا اشعار
ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل
ذلك من الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله**
لما كان القائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة اذ يحتمل
ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا

الرفع في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويستند جواز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لسببية الضمير الراجع الى طيرانه اي
يغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني
قوله اذا عطف مسندا الى مصدره من قبيل جبل بين العين
والنزوال وقوله على العاملين نائبا عن الفاعل بل مصدر
عطف اي عطفا مبنيا على العاملين ولا يخفى انه بعيد جدا
وما قال بعض شارحي الكتاب ابعد منه والحق مع الكثير الشارحين
فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين اي متحدين ما ذكره
في توجيه مختلفين فيه تعجب انه يفضي منه العجب الاولى اذ لا يتكلم بمثله
بل وجه التوجيه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان
المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم و
شموله الجنس ومنه قوله تع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال
احترز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا
وعمرا معمولان العاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء
انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف
على معمول العاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله**
اكل امرئ تحسبين امرء تحسبين وقع بين مفعوليه
فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول
لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت

عند المص

١٥

عند المص وتوقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد
لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول
قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز الكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي انه في ترتب الجزاء
على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه
اذا والمال في عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف
بحسب الصورة والمترتب عدم الجواب بحسب الحقيقة والمال وقيل
اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يتسبب عن الارادة بل هو ثابت اريد ا
ولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير
اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز **قوله**
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان المخالفة
قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه
ايضا انه ح يفيد بيان انقضاء انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان
مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود منه
عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي
مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه اعلم ان الشيخ

الوضع لم يوثق نقل المص المسئلة انه اتفقه المتقدمون ومنهم الا
خفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف
والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا و
المتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في
المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظ **قوله** التاكيد
جاء بالهمزة والواو فانه قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف
فكان احوج الاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد
اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا
سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب
التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى
ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة **قوله** فيثبت عنده و
يتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق **قوله** او في الشمول اى
التاكيد ما يقرر امر المتبوع الى تبعة بذلك على ان ذكر او الشمول
بعد قوله في النسبة ليس لغوا الظهور ان جاء القوم كلهم ا
يضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه
لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير امر المتبوع النسبة شائع
فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني
عن ذكر الشمول **قوله** لقوله جاء في القوم ثلثهم ثلثهم

اذا اريد



اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع
وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد وقبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف
في نحو جاءني رجال ثلثة **قوله** فيهما هو الغرض اى تقرير امر المتبوع في
النسبة والشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف
به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لجميع الافراد
فنقول اخرج المص الصفة والعطف فظهر ان التعريف جامع ومانع
وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو
تعرض كتاكيد متبوعها لكان اليق **قوله** لفظي مختص بالمعارف الا في
المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين و
وعند بعض الكوفيين **قوله** وحكمي نحو ضربت انت وضربته انا فان ذلك
في تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصدا الى الفرق بين ضربت
انت واجمع اكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم ينتبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين
ضربت انت هو التاء وان عماد في التاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة **قوله** في الفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما
مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل
ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باقل نوع من
الكلام الكلم او باخر نوع منها تكريره بتكراره عمادة في
التسمية نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف

واحد ولا واجب الانفصال جار تكوبره وحده نحو ان ان
زيدا قايم **قوله** ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلهما بالشمول للانواع
لا الجميع الاشخاص **قوله** وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في
عينه وكذا اجمع مضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب
الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع
والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه **قوله** قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ
التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات
ولذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج
هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء
لانها موبات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في
الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال شيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد الاول والثاني
ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاولى لتزيين
الكلام لفظا وتقويته وان لم يكن له في حال الافراد معنى في قولك
حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث
نبيث من نبث الشئ استخرجه واستغيب ما ذكره ان مريئا تا
كيد لفظي مع انه ليس تكرار للفظ الاول حكما بمعنى ذكر

الشارح

الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص
جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان المبنيت اذا جعل صفة له معنى
على الاول فهو صفة لا تاكيد **قوله** ويمكن استنباط مناسبات
خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام بحسب
العموم المستلزم لتمام النسبة **قوله** اي يقال جعلا عاملين لشموله
الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث **قوله** انفسهما بايراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف
الى ضمير المثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة
اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد
وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما باختلاف الضمير
في كله وجمعه وعامة كذا في تسهيل ابن مالك **قوله** وهي اجمع لا
دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للماذني والمبرد كذا في
الرضي **قوله** واجمعون في جمع المذكر اي العاقل **قوله** وللجمع اي الجمع الذي
يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم **قوله** وجمع في جمع
المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجمع الا انه ليس في العاقل
الغير السالم **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يصيب
جواز باجاء في الانسان كله من غير ان يراد الاناسي فقدا
افسد من اصلح قوله المص ذو اجزاء بتاويل بدني متعدد افراد
كان او اجزاء **قوله** يصح افتراقهما او حكما قيل لا يخفى الا
فتراق الحقيقي بدون الافتراق الحكمي فذكرهما لغو وفيه نظر لان المص
حكم بصحته في المفترق الحقيقي ولا محصل للرد عليه من غير نقل منافية

العربية بناء على انه يلغوا التاكيد بكل من المفترق حسا بدون الا
فتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يعد حاصل الافتراق
في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر **قوله** بخلاف
جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور
لعدم صحة افتراق الزيدين احكاما خالفهم المبرد وقيل
هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان
الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق
الحكمي من الافتراق الحسي قبل التامل في الحكم **قوله** الكذلك
الضمير او ولو كان دل عليه النص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه
للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما
لا وجه للفصل بين قوله ولا يوكد بكل واجمع وقوله واكتع
واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة
اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السا
بق يشمل اكتع واخويه اتباع لاجمع وطريق الجمع
ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع **قوله** واكتع واخواته اتباع
لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان
يقول فتأمل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج
من تعريف البدل من المنسوب نحو ضيغ اخوك والعبادة
الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
قوله اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع
لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب
لبيان
الى المتبوع

الى المتبوع او ليس مقصودا في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف
لتصحيح التعريف بان جعل بمعنى قصد نسبة نسبة ما نسب الى
المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجي الا الاخ ليست مقصودة من
ضم المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من
زيادة تمحل وهو ان المقصود في النسبة الى المتبوع النسبة
اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وله نسبة في التقدير
وتمكنه في الذهن كما في بواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع
اي او يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى
المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه
ظرف لنسب او حال من المستتر فيه متجاوزا ذات المتبوع فانه لم يكن
المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع
ولا محل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة و
تمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل
الغلط فانه وان لم يجعل في حكم الساقط وموجب التقدير
والتمكن في حق البدل **قوله** وليس نسبة ما نسب اليه من
عدم القيام مقصودة النسبة الى ما نسب ثم نقل الظاهر انه
بقوله على طبعه ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصود
نسبة عدم القيام الى فيه نسبة الى احد في الكلام
قلب وليس بذلك والقلب في مثال هذا المقام

بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة بالنسبة اليه الى اهل
من عدم القيام مقصودة بالنسبة انما سبب النسبة الى
زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد
وبالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير
النسبة اليه ولا يخفى ان ذلك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بجمل ما كمعنه في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا
بالنسبة دون ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد
الى النفية على طريق ارخ في الدفع **قوله** اى بدل هو كل
المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء
للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل
من قبيل العطف على جزء الاسم يستفاد منه اسم القسم الثالث
وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين
ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية
في الاخوين لامية لادنى ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة
لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف
اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب به عنه من الاضافة في الاولين ايضا لامية
فسهو تبين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما
اجيب من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف
المجرور باللام المقدر على المجرور عن المقدرة وان لا يجوز
عطفه على المذكور بمن المذكورة اذ لا محصل له **قوله** اما
اشتمال

اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ بحيث منه نحو جاءني زيد
حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه
التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور المبدل
منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه والاعلام
اجمالا لان سامع المبدل منه منتظر الذكر البدل وهذا جه
تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهر في غير
مطرد ومنه قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذه الفقه
وجه بما لا يحتمل **قوله** وبدل الغلط اى بدل سبب
عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير
المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون
الملابسة قوية اذ هو شايع في اضافة المبدل ويمكن جعل
اضافة الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر
حسنا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقيقها وجليلها
فيقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به
بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول وجيء
فترك جميع المبين بالبيان الاول بجميعه بالبيان الثاني فلم يترك
شيء من المتروك بلا بدل مما جيء به من التابع بدلا على جميع ما ترك
من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدلا عن بعض ما
قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد
يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين
تفصيلا وتفصيل اليد بدلا عن اجماله وهو بدل البعض

البعض اذا غير المبدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء
من المبدل منه سوى البدل بدلا منه وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه
المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما
اشتمل عليه المتروك لحذفه راعيناه ولا تعجب من تبديل كلمات
جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها
فيه كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلوله مدلول الاول لم
يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا
المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة **قوله** متحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو
زيد ضربته اباه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير
الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد
واخوك انهما ذكرا على وجه تمثيل **قوله** والثاني جزؤه اي جزء
المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام
لانه راجع الى الاول في قوله مدلوله الاول بل اراد تعيين الاول
وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس
من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلوله الاول
كما هو الظاهر والا لكان عطفا على معمولين مختلفين بدون
ما هو شرط جوازه عند المص **قوله** بحيث يوجب التنبيه
الى المتبوع النسبة الى الملابس احتمالا زيادة قيد في عبارة المص
لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت
زيدا غلامه **قوله** بغيرهما الا وجه الا وضح ترك باء

الملابسة والمعلوم بان عينهما ملابسة غيرهما **قوله** نظرت الى
القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل
فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم
يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب فلكه اسناده الى القمر موجبا للاسناد الى
فلكه اجمالا وكذا اذا اسئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت
بيج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظر
الذكر البدل **قوله** والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه
لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكره خلاف ما قصد
بالسهو او النسيان او سبوق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى
البدل من حيث انه بدل يجيء ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت
بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا **قوله** اي
نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي بين الاتي بدل الكل بل عند
الكل على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة
فانها المبدل منه نحو قوله تع بالواد المقدس طوى اي مقدس
مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه في كل
فعل باطراده ولم يخصه بهذا ببدل الكل كما فعل المص وقال
في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل
منه يخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه بهذا ولا يخفى
عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف
جابر لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل
فلا خصه **قوله** نحو زيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان

ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان
يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة
فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر
الثاني من غير توطئة كان تاكيدا دبزاء بشت دبشي مجفاء لاغر
نفسا سوده باى وقوله اذ كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر
قوله قال اللهم صدق الظاهر يقول لان خلا فما المقارنة لا
يكون الا مضارعا قوله وعليه الطير تالى مفعولى التادك
ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني
تسهيل بن مالك وجعل هذا المعنى من دواخل المبتداء والخبر
وصرح فى القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال
جعل التادك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق اى بهذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله
اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا
على معرفة المبنى والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما
بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى
قوله اذ لو لم يعرفها يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان
اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى فيلزم تعريف الشئ
بنفسه هذا محصل الكلام وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان
تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور
فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم انه لا يكون جامعا

لخروج

لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل
وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم المركب الاضافى
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفته مفهومه
فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ
لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمشابهة
المنفية فى تعريف المعرب هو منع المناسبة الاولى هو المناسبة
فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة
او ههنا لمنع الخلو لا منع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها ما
نعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة
موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التر
ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب
بل مناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التوليف فقد بعد عن
السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت
الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد
مناسبتها بها ايثار التقديم ما مفهوم وجودى لشرفه
او لقول التركيب فى المعرب مقتضى الاعراب والمناسب
مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع وفى المبنى المناسب
مقتضية للبناء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التر
كيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المبنى لبيان
اقسامه بحسب المناسب ردا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام

فيالمعنى اكثر تامل   من حيث حركات اواخره لا من حيث
انفسها فان لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر
بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلق لان يا زيد ان
مبنى على الالف ويا زيدون على الواو ويا رجلين على الياء و
يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر   والمراد ان الحركات
البنائية لا يعبر عنها الخ نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به
عن شئ جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة
وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لا لاشتراكها بين الحركات
الاعرابية والبنائية وغيرهما   وحكمه حقه ان يؤخر تعجب
المبنى الثانى قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه
حكم الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بنوعيه
وحكم شبهها على وجه العدوى بهذا وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا
ليس ذلك بل حكم ما كان مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم
التركيب فحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل
وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض المو
صولات مع ان اى معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على
مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى ان يقول
وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى نحو خمسة
عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغى ان يقول وبعض
الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة   فهذه ثمانية
ابواب فى بيان الاسماء المبنية يعنى لا يشكل هو

المبنى

المبنى فى هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة
ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس
مجرد الموصولات بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصو
لات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التى ليست بمعنى الا
مر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان
طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة فى خمسة عشر وبعل
فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لان المركبات
باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب
ولا يمثل وغيرهما ولمن وان لدخولها هكذا فى بعض الظروف
فوائد المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه ا
الضماير لمفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجز
ئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق
وبهذا استغنيت عما تكلف الشراح لاخراجها فخذ ما اتيتك وكن
من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغى يحمل التعريف على ان المراد
ما وضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك
وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن
شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه
على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون فى الاثبات للعموم
والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب
فوائد ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اى تقييد الوضع
بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا اقر القيد ولم يرد

من الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغايبة
الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما يخرجان فلا
يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة
خروجهما به مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما
موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد على كل من
تفسيري المتكلم ~~ظاهر واما اعم المخاطب~~ اما الثاني فظاهر
واما الاول فاعم المتكلم ظاهر واما اعم المخاطب فخفي لان
المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب فلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا
ان يراد يتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت
فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم
من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما
ولفظاهما موضوعان المفهوميهما لا لذاتيهما وقيد
للجنس لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في
تقييد المتكلم واياك ان تحمل كلام الشارح على ما ذكره
هذا القائل يشاهد ان القائل من تلامذته فلعله
سمع انه منه لان شهادة البيان اصدقه وحمل
اللفظ على ما هو الصحيح اليق **قوله** او تقديرا مثل
ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في

التقديم

التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب منه بساير الاقسام نعم
يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا لقوله تقديرا فجعل تقديرا
البحث فليس يخل بالبيان من حيث للفظ اراد بالذكر من
حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعمال
فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور
لفظا **قوله** فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل
متقدم من اجل المعنى ولتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله
معنا المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث
اللفظ **قوله** فكانه تقدم ذكره لفظا **قوله** وانما جاء في
ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة
المجي كان قوله لانه انما جاء به من غير ان يتقدم ذكر مستدركا
وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا
الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا للتعظيم بل للا
حتراز عن الضمير قبل الذكر وحذف الفاعل كما في تنازع الفعلين **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني
مرفوع ومنصوب **قوله** الاول ضرب وضربت يقال الا
ولى ان يقول ضربت ويضرب الى ضربا ويضربن افراد الضمير المرفوع المتصل متنوفاة قلت اشار الى بيان
الضماير المتصلة بايرها دايرة على التعريف المعلوم
في الصرف فلم يخص الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد
التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون مفعولا وقوله

٧ الاخصر الوضع والاول مرفوع ومنصوب

١٥٦

وعلى هذا القياس المجهول فيه لطاقة فلا تجهل قوله المنهتبين
اولهما بدل من المستتر في المنهتبين بدل البعض من الكل
واشار به الى ان كلمة الى الاسقاط لاحدة الحكم فلا يلزم عدم
دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدء بالمتكلم والحرفيون
يبدؤن بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون الاسلوب
الذوقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف
من ضميره المتكلم الواحد قوله هو ان اجماعا هكذا ذكره
اللباب وقال شارح اللباب اى اجماعا من البصريه
والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين
ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد قوله وضمير
المتكلم لفظين يدل لان على سنة معان ظاهره انه مشترك
معنوى فانه موضوع للمتكلم مع الغير اذا كان ذلك الغير
واحدا لانه على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى
المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف وضمير المثنى قوله خاصة
في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال منه فاعل
يستتر او من المبتدا والتاء للتانيث اى طايفة خاصة
وفي الهندى التاء للمبالغة والخاصة مصدر كالعاقبة
والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان
ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله
كما يحذف في اخر الكلمة المستترة ظاهر يدل على ان الفاعل
المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه بعض
وقال لا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر

كراهة

كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهرى والتحقيق ما سبق في
اوسط الشرح وبعنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل
منه اذ كنت من اهل التوفيق قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استناد المرفوع الى
المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لان في بيان
وجود للمرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغايب بهذا
القيد وقس عليه نظايره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد او فوق كان سهو من قلم الناسخ
وفي الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا و
كان الشارح غيره واحدا او فوق الواحد لا احصر واو
ضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ
المخصوص والمجموع على فوق ~~الواحد احصر واوضح لانه لا يطلق~~
الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح
مثنى او مجموعا والا وقع بالمشهور لتفسير مطلقا بوحده
او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا
ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر
مصدرا كان او حالا او ظرفا وفي الصفة مطلقا ليس
من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا
لواجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به
قوله وسواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة
والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة

مذكوره او مونثة لانه لا يصح في قوله سواء كانت اسم الفاعل
بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم
فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا
او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا يعني زمانا مطلقا
بحسب المعنى قوله فلو كانت ضماير لا ينغير الصواب لما تغيرت
وكان سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف والواو في
الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع
قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل
للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه
وفيه تعريض لما جوزها هنا على السواء قوله وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم قبل تفصيله فاحصر لانه لم يشمل اقائم انتم
وفاعل المصدر اقوله قائم انتم داخل في الفصل لغرض
وهو رفع التلبس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او
الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالانفصال
في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل
الضمير بعد اما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الا
لتباس لا يجب نشهد به شرح المفتاح وانما يتم الناظر
وحذف عامل المصدر الضمير عن مضاف اليه المصدر قوله
او بالفصل لوافي لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف
ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح

تعلقه

تعلقه بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان
يراد حذف عامله وحده اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيدا ضربت لانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج ا
لضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرف الضمير مرفوع
لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بظهرانه فانه
مرفوع ما هو المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع
ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه اي
بكون المضمر مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد با
الجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو حال او بكونه
صفة لم تجر على من هي له لكان اشتمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت
لا حاجة الا قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي بعد قوله او
بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت
يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا فبهذا اظهر وجه قوي لا اختصاص
التمثيل بالالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري
على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الر
ضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى
انه جعل انفصال الضمير علامة لوجوده الا ما هو خلاف
الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف
الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام
الاتيان فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظا
هر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى بان لما جعل

١٦١

جوابه ماضيا **قوله** انما قال من هي له لا ما هي له لا خفاء في
ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن
ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلاً في جريان الصفة
عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر **قوله** احترازا عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه قال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال
وهو عربي لكن ما الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز
خلافا للمبرد وقياسا على الغايب **قوله** للتحرز عن تقديم
احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول في ضربه اياه
بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى
قلت الاحتراز عن التقديم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح
كما ذكره محوج الى ضرب من التاويل **قوله** وحكى سيبويه
بجواز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة
لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال
تتبعه دليل ضعفه كما صرح فقال انما هو شيء قاسوه ولم
يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها والمبرد
مذهب النحاة **قوله** وان شئت اوردت مفصلا قال الرضي
الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي
علمت الانفصال ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة با
لمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية
احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الا
شارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية
حقيقة والمفعولية تشبيهية **قوله** والاكثر لولا انت الخ لم

الغايب بيان

محتاج

يقل

يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا يوهم
انه يجب استعمالهما معا ولما وقع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء
لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره
قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو
غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع
فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم
قوله الى ان لولا في هذا المقام حروف جر كانه جعله في حكم
حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله
لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك **قوله** فمذهب
ايضا الاخفش متصرف في الضمير او التصرف فيه لكونه معمولا
اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التا
ويل عند الحاجة **قوله** ونون الوقاية مع الياء لنون الوقاية
مبتداء مع الياء خبره لازمة ضمير ظرف وقوله وانت مع
النون الخ وقوله ويختار وقوله وعكسها لعل ~~معطوفات~~
حمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستغني عن التحرز وكذا
عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت و
لعل **قوله** لتقي احترازا لماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجر وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة و
لذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحروف ايضا يجب
ان يصان عن اخت الجر ومن هنا ظهر ان لو قال لتقي الما
ضي عن الكسرة لتم وان ذكر الاحتراز مما لا يحتاج اليه

قوله ولهذا سميت نون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية او نون هى للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة نضربين لانها فى الوسط حكما الشرح امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ماقبل الياء وانه يعوى عما نحن فيه بحجة فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله و ليت لا تخيير فى ليت ولعل لانه عبادة عن مساوات الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستغنيان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما اه وحمل لعل على اخواتها قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتداء وخبر الكن لا يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء والخبر ليسا متصفين حين يجب الفصل ما قصد بهما المفهوم منهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت بهذا الاب فى شبابه وصبائه لانه تعلق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز ومن تمسك بكون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول

بانه

بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون فى الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو مما يحتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتداء فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر سهى قوله لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف فكونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف فى كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع مشتركا وامرا متفقا فاختياره للتنبيه بمجازه عنده قوله يسمى هذا المرفوع الاولى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح يتسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشار اليه ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كى ومعناها سببية ماقبلها والسبب يفصل بين كون الخبر المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيها فيما اذا كان المبتداء على اصل وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بنحو انه هو اضحك وابكى ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما فى انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا

ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل من اقواله
اقتصر لان الدخول منه مع الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء
فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب
يجعل مبتدا اى مستقلة بحيث يحكم النحاة يكون مبتدا لو كان
معنى الجعل مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه
واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله فى الاستعمال من افراد
المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ متصفا
بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ قوله وح
الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية ولتعينه بجعا
قوله ويتقدم قبل الجملة اى الخبرية الاسمية والفعلية ايضا بشرط
ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
مقتضى التقديم ان يكون هناك متاخرا ضوا خرجه فى سد التوجيه
عن مقتضاه وجعله المجوز ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج
عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو
معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا
يخفى انه فى غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها فقوله
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الكلم اولا يشعر بان التقييد
بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم
لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه وهو
ضمير يكون هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا ولا يبعد ان

يقال

يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز
الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة قوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل
الجملة بعده بحصة منه فيتغاير ان دادعى من قال وضع الظاهر
موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان
من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فلا يرى
احسن التدبير واحق قوله ويجئ تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
وجهه انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون
العمدة فيها مؤنثا فجائز قياسا خال عن السماع كما حققه الرضى
قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين
الموصوف والصفة اعنى قوله يفسره قوله فانه لا دخل له
للتسمية فى هذا الحكم لا يقتضى الدخول فى قاعدة ان يكون التفسير
له دخل فيها عليه لثبوتها بل يكفى ان يكون التفسير للضمير الغايب و
تعينه قوله وايضا يلزم استدراك قوله الضمير بحث لانه قاعدة احرى
مبينة لوجوب التفسير بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف
تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع
من غير حاجة الى التفسير ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار
انه راجع الى الشان والقصة لتعينه فى مقام فيكون ما بعده
خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير وانت تعلم انه لم يرجع الى الشان الا
المتعين فى المقام وذكر على الابهام مفسر دون نخرط القاعدة
قوله فعلى هذا الوهم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قايم ما ای ان توجيه السابع لقوله يتقدم
بعيد ابده بتوقف انما القاعدة عليه اذ الولاه انتقضت
بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير
بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد قايم
زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو
زيد قايم فلا مبالاة بانتقام من القاعدة قوله واذا
كان متصلا يكون مستترا وارزا فالاولى عدم الفصل
بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل وان كان عاملم
معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا
او حرفا هو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا او الا فبارزا قوله فان لا يجوز اصلا لكونه عمدة بريد
عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه
يحذف قوله ومثاله ای مثال الحذف الضعيف ان من
يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل
على كلمة المجازاة كتب في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر
جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه
منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا
واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فيه بحث لان ان المفتوحة كوزنه وان المكسورة كوزن فتامل قوله
وسمى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه اذ ذاليس خبرا

بل الخبر

بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حال
بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه اله
النقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل خبر هي محذوف ای هي
خمسة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه تاثيرها ان
بمعنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية
ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا و
والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وته وذه بقلب الالف من ذا
والياء من ذی فالاظهر اولياء قوله بوصل الياء اصل من الاشباع
او من ابدال الالف بالهاء والياء معا قوله ولا يثنى من لغاته
ای لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه
موضوع لمعين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعين لان المعرفة
لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان
هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا
يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به
كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب
فيه مذكر الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني من
فوايد كلمة اللحوقه التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما
توهم شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة ولم يفصل و
يتصل بها لئلا توهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع
انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم
اولاء قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمنع وقوع الظاهر

هو في ضمير افعل يفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من
مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل
الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك انت
بسكون التاء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في
التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا
قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة لتذكير مميزها
وهي حروف الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو
عبر ثانية هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب
الا انه راعي المناسبة بقوله في خمسة مضروبة في خمسة جعل قوله
في خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر
العبارة ويحتمل ان يكون المراد فهي خمسة موجودة في
خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما
قلنا من انواع اه يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا
حذف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط و
البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله وطار اي للمص اه
ونحن نقول نبه على ان حكم هذا مستند الى تتبعه وشاهده
الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب قوله
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعده ان
كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسطا يستحق ذلك قوله على سبيل
التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية
لله الحق او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه تخصيص

الاختصا

الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء
الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها
فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون
الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون
ظرفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
بني تقرير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول
الثاني انه لا حصر لها والاول انه ينحصر فيما ضبط وما عداها
مما التزم بعد المرفوع منصوب افعال تامة لا ينفك عن
احوال فالمنصوبات بعدها احوال فقدم ما هو الراجح في البيان
الا انه جعل المنصوب هنا تميزا او لا يبعد ولو جعله حالا لكان
اوفق بما تقرر في محله وجعل يصير بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى
صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء
التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما
يتم لو كان المبتدا والخبر والمفعول مجموع الصلة والموصول
وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له
من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها
لا ماخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما
اشتهر في امثاله لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام
بدون تمام والتركيب كفاية عن نفي البيان والدليل فا
لمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا بصلة قوله والقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق

على الشروط للاسماء الشرطية نحو من يضربه اضربه وما
يفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من قولنا من يضرب
فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان
يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد على الشرطية
فقد سهى سهوا بيّنا قوله وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة اه لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكره
ما لا يتم جزء لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة
يغفله ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان
التعريف غير مانع قوله عنهما بقوله وصلة اى صلة ما لا يتم جزء
الا بصلة جملة خبرية ثم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزء الا بجملة
خبرية وضمير لكان اوضح واخصر قوله او في معناها لا حاجة
الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبان
لا ما ان خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في
التسهيل بين العايد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد
بالضمير اعم منه وما ينوب مناب قوله وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة
من الجمل بين هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل
في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص
الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم
مفعول مع مرفوعه والاوجه ان نقول وصلة الالف
واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز

ان يكون

ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما
عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا ثبتا ولان بالفعل فلا
يصير ان بمعنى الجملة قوله وهو اى الموصولات بمعنى المرجع ماخوذ
من السياق قوله او اى مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي
و فرعيه وكذا قوله واية بمعنى التي يريد به و فرعيه قوله المنسوب
الى بني طي قلب في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا
من اجتماع الياءات قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون
ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او
لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهام من
اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا اى من الذي فان ذا زايدة اذ بعده موصول قوله والعا
يد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله الا اذا كان
فاعلا ويعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل
فلا يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع
ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى
ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان
مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر مبتدأ ولا ظرفا وان
يكون بعد اى او بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف
عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين

يطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو
الذى انا ضارب زايدا اى ضاربه **قوله** باب اخبار
بالذى تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتكلم
من موصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به
والا فهو جار فى كل من الموصولات فنقول
من ضربته زيد وما فعلته **وقوله** او ما يقوم مقامه يريد
به الالف واللام وح المراد بالذى الذى وفروعه
اذ قد يلزم ان يخبر بالذان مثلا وكذلك ان تدرجه فى قوله
او ما مقامه وقوله فيما تعلم ما فى التقسيم لا منضا رعا العلم
ما عرف **قوله** بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بان
تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريقة الاخبار دونها
غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم
فيذكر فيه مسئلة تصدير الذى ووضع الضمير موضع
المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من
مواضعاتهم فى هذا الباب تامل **قوله** اى ما يعا (وتأخير المخبر عنه)
الذى او بما يعبر عنه بالذى فالبا صلة الاخبار
قوله صدرتها هذا يشعر بان يكون من مواضع
وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا مو
صولا ولم يذكر فى موضع فى شئ من كتب
النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل
فى باب المبتدا **قوله** اى فى موضع ما هو
مخبر

مخبر عنه بالذى يريد ان التعبير بالخبر عنه باعتبار ما يؤول
وكذلك ان تريد بكلمة عن التعليل اى مخبر عن جهته وسببه
قوله واخره اى المخبر عنه عن الضمير بالنسبة الى الجملة
قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها يشعر كلامه بان ذلك فى اخبار عن زيد فى
المثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول بقوله
الضاربه انا زيدا ولقوله المضروب لى زيد فتنبه
وبينه بالتعليل على ما صرح به الشيخ من شروط الجملة
الفعلية ولذا الخ من انه ليس من دابهم تعليل المسائل
قوله كالسين وسوف وحرف النفى فيه بحث لان
السين يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك
وصيغة الماضى يفيد التقديم فاذا لم يسالوا فى
الاخبار بالالف واللام تفوت الزمان الدال
عليه الجملة جاز ان لا يسالوا بفوت ما يفيده ا
لسين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤ
خذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال
فى الاخبار عن زيد فى لم يقم زيد اللاقايم زيد
فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار فى زيد عن زيد
قايم بالالف واللام فنقول القايم زيد قلت القايم
الذى جزء الجملة الاولى مفرد والذى فى القايم جملة
وفى معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما

مقام لاخر قوله ووضع عايد الموصول موضعه هذا
عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل
للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح
جميع ما ذكره قوله في ضمير الشان قيل الوضع الانفع في الضمير
المبهم قوله والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه بذلك تمييزا
فيه لطافة قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس
مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا
لما ليس بموصوف في بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما
الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما انجر
تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع
باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
فانها اما كافة نحو انما زيد قايم فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون
زايدة ايضا قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة
لمعنى من معان مناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها
فيها قليل قوله ربما نكرة المنصوص قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص
ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامور وذلك
قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختار
والاستغناء عن تكلف من حذف المبين او تضمين نكرة
ما يستدعي كلمة من اوالحكم بزيادة من او جعلها
للتبعيض

للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله دفعة جملة فعلية
حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بنا و يلم بالمنكر
تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة قيل او غير محتاجة الى صلة او صفة
قلت او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على
اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه وذلك ان تجعل بيانا لمعان
ما سوى الموصولة وتحصل العايدة السابقة ضمنا قوله وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا وعظيما او
نوع ضرب فان التوصيف بها اما للتعظيم والتحقير او النوعية
ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما
صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومنه
الاسمية احتراز عن الحرفية الزايدة عند المبالاة بها اذ لم يثبتها المبالاة
البصرية قوله الا في التام رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث
المهمة التي لا ينبغي ان يدعها الفاضل في هذا المقام ان من في
جوهرها لذوي العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تغليبا وما لم يعلم
الا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفة وللمجهول
ماهية وحقيقة ومن ماهية الشيء وهو في الاصل ما هيه
نسبة الى لفظ ما والهمزة يزاد في ثنائي مقصور ازيد
نفسه فيقال لفظ ماء ولاء قلبت الهمزة هاء او تقول
انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في
الوضح قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي
كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة مو

موصوفة قوله وهى معربة بالاتفاق وحدها فص المص بقوله
وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد ضيع
الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم
قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون
الصدر عايدا فبنى على الضم وسيبويه يجر اعرابها ايضا فان
لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قراء بالضم اى عند
بعض من قراء بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل
الجملة صفة منبعد بتقدير مفعول فيهم ايهم اشد قوله
وفى ماذا صنعت وجهان ذا الابجى موصولة ولا زايدة
الا بعل ما ومن الاستفهاميين والا فيما ذا هو ومن ذا هو
خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى
واما قولك ما من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة لا غير و
يحتمل فى من ذا الذى ان يكون ذا زايدة وان يكون اسم
الاشارة كما فى قوله تع امن هذا الذى فان هاء التنبيه
لا يدخل الا على اسم اشارة والمقصود من بيان الوجهين فى
ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على
الاحتمال وليس ثبوته محكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت
فما وجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا لحذف العايد
الى المبتداء وان كان قليلا وانما قال فى ماذا صنعت
احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم ويجعل ان
رفع رفع مصدرا المحذوف بمعنى المرفوع ولك ان تجعل فعلا

مجهولا

مجهولا قوله ما اى اسم كان الظاهر اى اسماء كان يقال كان هنا
يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث
انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب
كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتداء
فاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقايم زيد وهذا هو الذى
اختاره المص فى ايضاح المفصل فى فاته بيان المبتداء
فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة
وبنا فى تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا
اى امهلته مثالا لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المبتدا اى لكون
هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى او اللازم او لما هو اسم فعل
وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل فى معناه الا
صلى ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا اما تصغير رود بالضم محذوف
مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق
عدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه قوله
الفخ الحاشية الفخ الخالص وفى القاموس من الثلاثى
يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وحذف الكاين اى
اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كاينا من
الثلاثى ولا يخفى ان يكون الشئ قياسا لا يقتضى ان لا
يجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان تاخذ
فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال
قياسا يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان

المتعدى

وان لم يجئ فلاينا في كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى
قم على انه يصح ان يكون من المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بنائه
على الكسر قياسيا لان غير متوقفين على السماع فافهم قوله
الا نادرا هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار
اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال
المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا
صوتين لقيل قاقار وعار عار وفيه ان معناه انه
امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام
اللعب بحيث اللعب واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي
الا نادرا الان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال
بمعنى الامر لم يات من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس
فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم لي الى الآن دليل
قاطع على توقيفه وقال ان من كان مذهبه اى
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مؤنثا فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تر
ددهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة لمؤ
نث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعا يستعمل
من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا

نحو

نحو بافاسق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما
اما صار علم جنس بالغلبة كجبار للمنية وهي في الا
صل كان ما لحذرك الحذف ثم اختصت بالغلبة لجنس
المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفها نحو قطاط اى
قاطكافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيئ
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيئ منه يرد عليه ان ثلاث
عدل عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة ليست بشيئ منها اسما بل لفظا
مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الحلالكمية الا ان
يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما
التام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير له
مبني وقوله موجب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى فعال
المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله
موجب ومبني اى مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان
او احتيج الى حذف الى معمول احدهما كما عرفت في باب
التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت
الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما
مؤنثا قلت هو علم مؤنث لا زائد على الثلثة لا يخرج بتسمية
مذكر عن التانيث بقي انه الاظهر انه احتراز عن ذهاب
اذا جعل علما المذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا
للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما المؤنث
فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في الاصل

وضم به غير نقل عن غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا
ان قيد هو نثاليس للاحتراز فتامل **قوله** كقطام وغلاب
هما علم امراة **قوله** فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل **قوله** المص ومعرب في تميم معرب في تميم كلهم الا ما في
اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم **قوله** وجه
الاكثرين اذا الراء الخ هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي
واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الاما
لة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم
قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل
على لفظ العرب **قوله** اما لزجر ودعاء او غير ذلك
في تسكين البهيم او حمله على الشرب او اناخته كما
اذا قلت نخ لاناخة البعير **قوله** لانتفاء التر
كيب فيها فهي داخلة في قولنا او وقع غير مركب **قوله**
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هو
عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفا
ضل الهندي لان نخ اسم لاصوت وبه
يشعر **قوله** وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله
وجه فان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين
القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق
فيصير

فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من
الاصوات اخضاره بذاته انما التكلم على المحضر وليطلب منه ما هو الغرض
من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال
يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات
مطلقا اسماء حكمية ولذا اعد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم
من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان يكون انقسامه بغير هذا الاعتبار
والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد
به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في كتب النحوية
قاصرا وقع في الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على
الجميع حكي به صوت او صوت به البهائم **قوله** يعني مثلا الاولى ان لا تجعل ذكر
البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل تجعل التعليل للتمثيل ليشمل دا(عي)
اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحير فيشمل
القسم الاول ايضا فيكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسمين واما ما
وجه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا
واصفا **قوله** قيل لانه لما كان قائله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق
بالغير كافي تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكذا في حكاية الصوت
فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة
وما يتعلق بالغير كقولي للمتنحنح فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير
في غاية البعد عن التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو

حكما ح

ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا تخرج بهذا الاعتبار

الاولى ان لا تجعل التعليل للتمثيل ليشمل ح

ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب
او نوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون
ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اي المركبات المعدودة من
المبنيات يشعر عبارته هنا بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم على الاصح التوقيف
لتوقفها على صحة الحمل جعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم نقر بنا
للمحذوف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التوقيف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر
كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلائم جعل
جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات
على الاجناس لا للمعهودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم
اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه
في قسم الاسم المبني والمركب المحدود ههنا اعم من اسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب
وبهذا السقط ما ذكر الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج
اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو
من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسماء يدعو الى التصريح بقوله كل
اسم فتأمل فيه انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله
من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين ما وجد من هذه الاقسام التركيب
من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت
نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن ووجد عند صنم

اسم نقر

النسبة ؟

اسم نقر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ما ضي
التفصيل قوله ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الترديد انه عدول من عموم
العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد
بانتفائه في الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية تحملا على العموم
يوجب اعتبار ما لا احتياج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا التقييد نحو خمسة
عشر اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وست عشر مما يتضمن الثاني منه معنى
حرف عطف كان او حرف جر كما في ثلث ثلث فالاولى ان يقال في التعليل
لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما عكسه ان
يقال تعيين النسبة على وجه تخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر
على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما
ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة
فلم يكن في الصعوبة ما يشبه نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال
لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل لا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا
وعبد الله والنجم وبزيد ليس على وجه تخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة يرد عليه انه لو كان في هيئة خمسة عشر
موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من لفظ الهيئة والا فلا يلائم
النسبة اصلا لا من لفظ الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه
فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر

لا تدل على نسبة بين خمسة عشر بل خمسة بين عشر ونحو نسب الى خمسة عشر مثلا
فيلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك
مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة
عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل
مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي وبهذا انظهر
جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا شك فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور
بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا
على خلاف السنين والشهور **قوله** وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
لم يجعل مدار البناء كون الجزء الثاني عددا بل حتى نبه على ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في حكمه بلا شك تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه
عددا لنحو بعث فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف
في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله **قوله** وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال
او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي
ففيه العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى
ان معنى العطف موجود في الحادي عشر لكن العشر معطوف على واحد
تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر في كلام
الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره
ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني

الحادي

الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد
المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد والا عدد
على متعدد لا يستحيل كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول الحرف و
عليه كما هو عبارته **قوله** والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب
على الثاني فالمطلوب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء
الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو
المشهور والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني
بعد التركيب كما هو ظ عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف
والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل الاعراب
التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص **قوله** في الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة
المص تكثير اللغاتية والا فالواضح عنها ليس بترجيح بناء الاول واعراب
الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله بعلبك بعيد الاعراب الثاني لا تمثيلا
لحسب **قوله** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا
يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره
او بلفظ كاف جانب حقيقة او مجاز **قوله** ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه موجب
كناية عن الغ… او عن البيع الذي يستهجن ذكره وفلان
وفلانة وكثير منه ليس في هذا الباب كالمضمر الغائب ومثل وما **قوله** ولا كل
بعض الا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعضهم منهم وكان السهو

المعطوف في

لا بترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره

كهني

من الناسخ قوله ولذلك لم ينقل بعض الكنايات يعني انه ما وجه الاصطلاح
في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت
بنائه وسمي هذا الاسم اسماً ناقصاً في القاموس كم اسم ناقص مبني
على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي
للاستفهام وينصب ما بعده تمييزاً او للخبر وتخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول
كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح منه كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية واخ
لبناء الخبرية فتأمل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضاً نحو خرجت
كذا يوم السبت اي غيره انا مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف — في القاموس كيت وكيت ؟
على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت وتكسر احدهما اي كذا وكذا والتاء فيهما
تاء في الاصل هذا او تفصيل لانهما في الاصل كية وذية على وزن المرة ا
حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي
ويفهم جواز بنائهما على الضم ايضاً ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف
قوله وانما بنيا لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني لا من مشابهه
مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحداً بعد واحد فلا
تغفل قوله ثم تنبه في البناء فيحط عنا اضواتها لانه في الاصل موجب الكسر فيه
اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على
السكون ويحتمل انه لا يقول المص بنيانه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكماً اي حكماً بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضاً تحكم قلت الوسط

لا باوى

لا باوى نسبتها الى الطرفين في كونه ظرفاً ويتميز عنهما بكونه وسطاً فلا
تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قال الفاضل الهندي انه اكثر
ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة
فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية
لانه مميز كم الخبرية كالطرفين دفعاً للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما — جعل ؟
او مثل احدهما الالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزاً او لم يعكس
لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون
كم هذا ذكر لقول الرضي ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن بانه
دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية وما ذكره قبيل هذا — مف ؟
الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جزع بنى بيتك — لها
وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزها جراً او الجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو بجر من مقدرة ويجوز
اظهارها فقصد التطابق هنا او بهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد من الاستفهام غير مجرور بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل
من فيهما قوله والخبرية ايضاً تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الهندي
ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة
وينبغي ان يعلم كون الانشاء التكثير لان انشاء التقليل لا يخرجان كلا منهما عن احدهما
عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق — اى استكثار

الحكم الخبرية قوله لو قال كلتاهما نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث
كم كما شاع في السنة النحاة تأويلية لتأويلها بالكلمة بقوله كم الاستفهامية
في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظرفية التذكير بقوله فهو على تأويل كلا هذين
النوعين كما ترى ولو قيل بالتأويل في الفاظ كلا هذين اللفظين او الاسمين
قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ
ومنها وجه قد خفي للطفه وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري
وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد
اعتباري كم قوله فكل ما بعده فعل او شبهه نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره
المنسي الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها
بضميره فهو قاصر لايصال الاثر بادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء
يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك
مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل
عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل
عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال
فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به
قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض
منصوبا بكم بكثيره وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان انتصابه بكم يوما
ليس الا بالظرفية وما كان مقتضاه المميز قوله نحو كم رجل ضربت في المفعول قال

الرضي

الرضي وليس بعمدة في انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر
كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك بكم رجل ضربته اجاز الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفع
اي يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي
ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله لم يقل كل ما له
مضاف وحرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على تقدم المضاف والجار عليها
مع اقتضائها صدر الكلام قوله من ابوك نظرا لامثاله ينتقض تلك القاعدة
بكم رجل صحبتك فانه يتعين هناك كم للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ
للموصوف بالاتفاق فيما عدا امثال من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه
كما تم قوله فكم هنا منصوب المحل لا محالة كما ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع
محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر قوله اي شك كم في باقي
الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولكن يحتمل
المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا وكلام بجري الوجوه الاربعة في
كل استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يأتي تلك الوجوه في جميع
الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم
في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى
ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع
اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كان مستحقين طبقين

فكذلك يتأتى فيها تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتداء ففي اربعة
مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ان ظاهر التبيان المحقق
فافهم او الجزاء فقط او الشرط مبتدأ لا خبر **قوله** وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة
ويؤيده قوله وقد تحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف
المميز **قوله** اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز
بحسب لفظ فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا
وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان
يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها
ثلثة **قوله** فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد تحذف في مثل كم مالك وكم ضربت
لبا قيه تأخير النوع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحمله على
التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه
الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمع والمراد بقوله
وقد تحذف مثل عمة لكن باجزيه وحاله فانه الذي سبق آنفا فيكون
اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم
ضربت ينتظر الحذف هذا المميز وتنبيها لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف مصدرا
كما في كم ضربت والمقدر كما في كم مالك فتأمل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض يعني
حذف لان الكلام يغني عن ذكره فيكون ذكره لغوا الا لحاجة اليه ولك
ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة
قوله ما اي ظرف جعل بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولكن ننبه على

على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل
وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في عوض عن المضاف اليه ينبني فانه ح
كانه لا قطع فيه فخرج الظروف ما اجرى مجراه **قوله** لان غاية كانت ما اضيف
هي له لان غاية الكلام في كل ام نسبتي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام
في قصد اضافة يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف حرف غايات اي
لما حذف بلا عوض حرف غايات واما عوض فيه عن المضاف اليه لكل وبعض
واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية
العوض **قوله** وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من زمان اعتبار
الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان
للاحتياج فيه معارضا دليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور
اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة
ومآلها **قوله** من الظروف المسمى قطعها اليه عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي
مع ما ذكره امام واسفل ودون واول في علم ومن علو وعلا وزنا في قبيل
دون ما هو مضمون الاول وقوله لا يقاس عليها ما بمعناها مما لم يرد فضلا
عما ليس بمعناها **قوله** فائغ اي سهل مدخله كذا في القاموس **قوله**
اكاد اخص منه باب علم او فتح كذا في القاموس **قوله** لشبهها بغيرها كثرة
الاستعمال عدم تقوية بالاضافة الا العجب ان يقال الان حسب يعني الاجر
اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير
والتفصل من هذا الوجه العجب وليت شعري انه لم لم يحسب مناسبا

للغايات في الابهام لانه لا يتوقف كغير **قوله** ومنها اذا والحكم ببنائها اذا
اشد للالى متى يوجد شاهد الاستعمال يقال لسى في الحكم ببنائها على ما يشابه
بناؤها مما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان
عدم التنوين فيها شاهد البناء والمانع الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى
اذا هو الشرط عند الاكثرين والرضى يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل
في بانه اذا قصد به معنى الشرط فالتوقع انه خبر والمعنى الظرفية فالعامل ما هو
في موقع الخبر **قوله** وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى
لكن فرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من متى ونظايرها فان اذا غير
راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء خبرها الاسمية بغير فاء
واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مايل
الرأس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها واليه اشار الى ضعف معنى
الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط فتأمل **قوله** ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها
الاولى ان يراد بقوله ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه
بقوله وفيها معنى الشرط **قوله** واختير بعدها الفعل لم يجب كما في متى واخواتها والذي
يستفاد من الرضى ان مجيء الاسم بعدها نادر كما نبه هناك عليه **قوله** في
المفاجاة بالفتح والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد بالفتح والمد لان النجاة
كالضربة مصدر فجاءت من الحديث بمعنى اخفت بغتة **قوله** والمراد
بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدا في هذا الباب

الاضمار

الاضمار على شريطة التفسير **قوله** وقوله زمان وفوق السبع او مكان منصوب
فيه لفاجات لا مفعولا به والام بقي اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى
الظاهر اعتبارها اذا جردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد من
عدم بنائها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من
الظرفية لان منذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدان عند الجمهور **قوله** وقد يجي للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذكر الشريف المستقبل منزلة
الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع
كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف
يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون
قوله وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم في الرضى الاغلب مجيء
اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد تجيء اذ للمفاجاة في غير جواب
بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي اللباب اذ واذا
مكانيتين للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية انما هي
للمفاجاة بينهما وبين الزمانية **قوله** اى حال كونهما للاستفهام والشرط كانه
جعل الاستفهام ما حالا منهما مسامحة بتقدير ذا في الاستفهام لان الاستفهام
معناهما والاظهر انه ملحق جملة نظرا لما يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما **قوله**
جاءني زيد بمعنى كيف وانى للمكان بمعنى متى قال الرضى يجي انى بمعنى كيف
نحو انى يكون ويجي بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة

ذا في باه

ولا تجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرهما ايضا درمني هذه العبارة ان تجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس
كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة
هذا واختلف في اصله فقيل هو ان زيد فيه يا ء واد غم اليا ء اليه جرى اهل
اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اوان حذف
منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اى اوان حذف الهمزة
وزيفه الرضي بانه لم تجيء الان خاليا عن اللام ولم تجيء اي مضافا الى المفرد
المؤنث وزيف الاول بان متى للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة بمعنى
هذه منذ اول المدة تخصص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
بقرينة سبق ذلك الفعل فالظاهر انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل
المتقدم ولا تحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه
اى مدة ذلك الفعل لا تحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل
المتقدم لانه ليس مراد المص قوله اى اول زمان عدم رؤيته كما يتوهم
الظهم كصميره اينه وليس فالا فلا تيجه ان الظاهر اول زمان عدم رويتي
كما يتوهم قوله المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل
المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد
بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي
ويقول في المفرد في المتعدد اى يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدة الغير
المقصود تعداده قوله نحو ما رايت منذ اليومان اللذان صاحبتهما فيه

لما يتوهم من كلام الرضي انه لا يخفى ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى ايضا وبل
المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وهذا اخذ هو الشارح بل من تقييد
الجمع والمثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد
وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ فان
اليومان ام او احدا الا الحكم عليهما بانه المدة حتى انه اهمل بيان وجه ملاحظة
اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة هذين اليومين
يصيرا مرا واحدا وليس كذلك فنقول فان اليومان لوحظ بعنوان زمان
المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليتعين انه اى زمان للمصاحبة قوله لحصول
التعيين المقصود الظاهر ان يقول يوم لقيتني فيه في نوع يوم الملاقات
قوله اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد وجعل الباء في قوله
بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصد الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي
انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة فيكيهما المقصود به العدد قلت المراد
بالعدد الكم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ
وانما شان المعنى كونه مقصودا واضمار المقصود بالعدد في العدد ليشمل
المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته منذ يوم ومنذ يومان ومنذ
ايام لانها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد وهي تعيين الكم الاحاد
قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يخالف ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير
زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل في تحت احواله ولا يفصل
بينهما بيان المعنى الخ لانا نقول ما رايته منذ سافرت ان اريد زمان حدوث

السنة فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره فهو عن جميع
عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله والفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله او ان اي ما كتب على
هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته ان مثقلة ومخففة فاو للكتاب بالسنخ لما
في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب
على هذه الصورة ولا يخلو عما قيل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى
عن تكرير الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله
فيقدر زمان مضاف هو زمان او زما او ساعة او وقت او يوم او ليلة او
ما عداهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله فيرد عليه
انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة عكس اذ حق
الناس ذ بحسب المعنى جميع مدة ما رايته منذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب
قوله لدى بالالف المقصورة وهي بمعنى عند فلا حاجة للحكم ببنائه بحمد موافقتها في
بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى
من فلذا بني ظاهر وعدم الحاجة لبنائه من لدن ح لانه يكفي الحاجة البناء كون لدن
على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون
الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا تحتمل بيان الكتاب الا سبعة
منها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الآن يقال كانه اكتفى المص في
البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد
بان يقيد الدال بالحركات الثلث لئلا يفوته التثنية على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى

ان لا

ان لا الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن
بفتحها وقد فات شرح الشارح الانسب قوله كلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها
بمعنى عند ولدى على طرف الترجيح ونحوه قوله ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم تعثر
في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى وعند قوله ولذلك تحذف عنها وتثبت
هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اذ كان الحذف قبله فيقال تشبه نونها
بنون التنوين كما تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون
الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس لكونه مقطوعا عن الاضافة
هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بو ليلا عرابه مع المضاف اليه
الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء الا في عوض
جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعد عن كونه مقطوعا عن الاضافة
لان نظايرها لا يكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اي هذا باب في المعرفة
الى هنا موقعين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة اضاح
المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا
انهما اخرتا لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا
المقام قوله بوضع جزئي الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له
بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم
الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له والثاني

علم

وضع عام لموضوع له خاص قوله لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ مما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وفي البار زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا الام متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرح جوابه قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا ابعاد بعلم الا المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما هو في المخاطب قوله بعينه تخرج به النكرة بقي بعد النكرة التي كانت على نكرة بالتأويل وهو مما جعله الرضي من هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز بما انه في حكم النكرة ويعامل بها معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها في المرتبة يتبع في ذلك الجمهور وليس بذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما بمعنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يعرفه قوله فالوضع فيه فالوضع كلي والموضوع له جزئي فكان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما قال به بعض محققي المتأخرين والقدماء لم يعتبروا عليه حتى ان البعض جعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة معنى لشيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم

كلي يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهوم الكلي كالتجوز في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل ترجمة والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما للحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث معلوميته ومعهوديته بتبادر سابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلانس وكن بعض المتأخرين وشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره لغيره تشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الواضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء وقبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم تشخصه بين وضع العلم للمتشخص فانه موضوع لتشخصاته المتبادلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر الكتاب تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفس الشيء وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في قوله ام ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فيه سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم

الا انه لم يذكر المبهم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله
حرف التعريف ابتغه كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم
الصمد الرعيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام وهو
مذكور في المتون وكانه لم يكن في متنه او ضاعه سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على مذاق المصنف فتوجه كونه في الاصل بابهام محل
خفي جدا فالاظهر ما في الرضي ومن بعده من النحويين فلعله فيه المضمرات لان
تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله فلا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف
جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل المصنف المرجع
الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن هذا التكلف في المعنى
وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم مثل الاربعة
فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده افضل التغيير قوله ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او اشباهه فهو مستثنى
من هذا الحكم قوله فهو مستثنى جزاء اذا والشرطية خبر ان ولو قال المص وما
عرف باللام والنداء والاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف
مصدرا بمعنى التعريف بمعنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف
بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان
ثلثة مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر بالاب وهكذا في كتب
النحو قال صاحب القاموس ابو العباسية كراهية لقب ابي اسحق اسمعيل
بن سويد لا كنية ووهم الجوهري في هذا فاحفظ فانه بديع قوله فاحترز به عن

المعارف

لشيء واحد

عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد بعينه لكان اخصر واوضح
لئلا تخرج الاعلام المشتركة لانه يقال قد خرج بقوله غير متناول لغيره
ونحوه الاعلام المشتركة بقوله بوضع واحد لا لئلا تخرج لانا نقول
ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا تخرج به الاعلام
المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب افرادها فيما يكون فيه هذا
الترتيب ليشعر بانه لا ترتيب فيما بين افراد المبهمات وسيصرح به وقد
عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب في افراد المضاف
الى احدهما معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به
فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب افرادها فيما يكون هذا الترتيب و
يحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب كون المضمر المخاطب اعرف من الغائب
كلا الا ان يقال تجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله لكنه احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره المصنف عن
اشكال الرضي حيث قال تخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكنه
لكن لم يوضعا لكنه الاحاد بل لكنه الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا
وضع لكنه احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث
التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة فلذا لا يصح الاستثناء في جاءني كقولك جاء العلماء الا واحدا
او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل جماعة والمضاف
المنوف كالمحلي باللام في احاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها

بين ح

لكنه احاد

نحنه ح

وكل جماعة منها فلا اشكال فيه بما حققه الرضي ان الكمية الكلمة المنسوبة الى
الصيغة المنسوب الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم في السؤال
عن معنى تخرج قوله المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمات وو دخل رجل
ورجلان في تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع
لكمية الشيء بحسب رجل ورجلان وضعا للشيئية وكميتها كما ذكره الشارح
هنا وفي كونه مسؤولا بها عن العدد المعين بحث كيف ولا يمكن صحة الجواب
عن كم رجل عندك بقولك الوف ومات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن
السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما يسئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل
بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال
عن العدد والا لم يكن المسامحة بكم لان ذلك من التباس الكم الحكمي بكم
اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها فكانه
جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء
فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اي لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس
بعدد عند احد من الحساب لان العدد تضعيف مجموع حاشيته وبعضهم استثنى
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا
يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث ولم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين

من الاصول

من الاصول للفروع لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او النون
وكونهما لجعله فيما فوق الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث
فلفظه اصل وثلث فرع وقد اشار المحشي اليه حيث قال من احد الى عشرة
فمن الواحد والعشرة من الاصول في اثنى عشر كلية انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد وجعل اريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال
الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى العشرة
تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة
اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب
البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع
العقود هذا كلامه قوله او امتزاجا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف
لانه في الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن
الصواب او تضمينا مكان امتزاجا قوله واحد واثنان سمي الوحدة
واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من
الانواع المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفردة ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان التاء في اثنتان للتانيث
كما في ابنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما في ابنة
وبنت ان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء ومن الواو كثير
قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد

قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني
واما عنده فقلبت الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل
احد ولا احدى الا في التنيف الا قليلا قوله وتأنيثه الواحد والواحدة مهنا
بدون التركيب وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف المقصود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف
ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف
بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق
الاتم من عطف الاكثر على الاقل والعكس فهذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة قوله فنقول مائة وواحد
قوله او وواحدة عطف على قوله مائة وواحد او وواحدة اياك ان تجعل قوله ومائة
عطفا على واحدة ومائتين عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل
على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسبة واحد
ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل وبما نقلنا
لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس
العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل
على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم السياق المعدود في
سلك السباق واعلم ان مائة مائة كسدرة حذف لامها فلن مرها الثاء عوضا

على قوله واحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله

اصل ٢

منها

منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب
مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية دون
بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب مثال للمتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان
بالتثاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله
قال الشارح الرضي ينبه بذلك على ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه
الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر شاذ بل الواقع في غير الشذوذ
وعليه تحمل ما في الشرح المنسوب الى المصنف قوله لما فرغ من بيان حال
اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان
حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز
راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك الموقوفة العطفة الصافية
قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد ~~والمرجع في تلك الموقوفة العطفة اليه~~
لانه وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا
معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجال في قبيلة
وفي ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا
في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقد يكون جمعا مصححا واذا لم يكن للمميز
الا جمع قلة فيؤتى به وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب
ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع
المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع
وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم لانه قلتم في مائتين

فعال الاخفش هو فعلين كسفلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل
كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم قد ينبه بذلك على انه يلحق وكان قياسها مات او مئين نحو ستقيم
والتقالس مات لا نه قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر ارادة تكون
الفضلة قليلا الا قليلة وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث من ذات
لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت الكلام كثيرة فافرد لتقليلها
قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئين او ثلثمائت رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بهذا الوجه انما يتم لو لم يجز مائت رجل في اضافة
عدد اليها لكنه ما تجد رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلثة واخواته
جمعت واضيف الى المفرد ايضا قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد
منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قوله واذا كان المعدود مؤنثا تلقوا هذا الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي
الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال في ثلثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا
نحو ثلث مائة رجل وامرأة واذا اضيف الى الالف وجب ثبات التاء سواء كان
مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة لان مميز ثلث المائة والالف
لا ما اضيف اليه المائة والالف بهذا الكلام وانما قال واذا كان المعدود مذكرا او لم
يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخص والشي ما ثلثة او رد
عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة

والالف

ثلثة نخل

والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان نبثت قلت ثلثة اشخص
وانت النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاقليل الاكثر قوله يجب ان
مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادته التاكيد
كما في واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل
وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسا به المنع الذي ذكر الرضي نحو
واحد رجال في اثني رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد
الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في ساير الاحاد في الدلالة
على المعدود ينبغي ان يعتبر في اثنين ايضا فافهم قوله ونقول في حواشي الجندية
ونقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان تقول صيغة المخاطب يحتمل الغيبة
بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان
نبثت قلت حادي احد عشر فيعرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار حاله
الى مرتبة لا تخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته
بالحال فمراده بالمرتبة يقال واحد الثلثة والاربعة وواحد اثنها ولا يشتق
له لفظ الاول والثاني الى نحو ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر الاشتقاق اسم
الفاعل من اول جزء للكل المركبات وسنذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمه اي ومن اجل
اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل
وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه يجرد النفي عمّا
اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل اذ ما يؤدي

معنى فعليا لا بد ان يشتق منه فعل وذلك في اثنين الى عشرة فانه جاء منه تلك
التسعة على اقل ضرب من التصيير الا في ثلاثة حرف حلق فانه جاء النفع ايضا
ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناع الستواء
بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة
لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه يعني
واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين
والاول منهما اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب
فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدده الى
العدد الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده
لان الاثنين بعينه عدد ما اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من حادي عشر العشرة لجواز ارادة المبتداء والمنتهى من
عاشر العشرة لانه يحتمل المرتبة العاشرة بكل منهما باعتبار مبتداء فينبغي ان
يقول كما اللهم والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث قوله فيعرب الجزء
الاول مع ظهور الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخره حرف العلة او ما
اخره حرف العلة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاواخر وفي الاعراب
ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه يخرج منه تعريف المؤنث
المؤنثات الصيغة كهذي وذات والتي وانت ويدخل فيه تعريف المذكر
ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر مساحة بيان الاحكام
لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر

على نوع الصيغ قوله وعلامته اي علامة التانيث التاء وان لم يكن في معنى
التانيث فانها تاتي للاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام
قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تعد هي التي قبل الهمزة وعلامة
التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة
او اصلية فمعنى قوله والالف ممدودة نظرا الى ان يجعل وصف الالف بالممدودة
وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء
والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بمؤنثات وفتى وكساء وتقييد
الحرف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه قوله وعلامة التانيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على
ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان احترازا
بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة
بانثى وذكر وليس تانيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
يعني يتبادر في الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة فانه مع
الفعل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لم يعلم الاشباه الظاهر ان وجوب الاثبات
مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر الحقيقي بالخيار علم المذكر
مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل
اذ لا تاثير للتانيث في علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب
ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده في نحايتهم السند الى

الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان نملة سليمان عليه السلام كانت
بانثى فهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم
الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربته هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على
ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتداء فانه يشمل نحو
اقائم انتم قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه
بنون فانه تغير فيه فجعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت
بنو اسرائيل وكذا الجمعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث
الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اي افراد
مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يدل
بهذا التقدير اشكال باشكال قوله قولنا مع الحقها في يكون التثنية مجموعا
المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية الاضافة كالتنوين
فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق التعريف الا على
مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على
المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان
المراد الظاهر من هذه العبارة ما في اخره الف او ياء ونون ملحقات فانه
قوله لانه على تقدير تسليمه هذا مخالف لما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف
او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير

التسليم

بنو ع

اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق
لا يقال النون مقدرة لان النون في حالة

التسليم

في غاية السخافة وكيف لا وليس لتعوض عن الحاق الالف والياء والنون
الدالة بل لمجرد الحاق الالف والياء اي مع مفرد فهذا يؤدي تقدير المفرد
في التنوين قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل الاسدين بمعنى شجاعين
فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الا الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد
وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد ولا
يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي
في حكمه ويجعل ما ذكره في العمرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد بقوله
مثله مماثلة في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة
بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر من جنسه
فان اخطار الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر
ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في اخره الف
مفردة انما احترز بقوله مفردة عن المقرونة بالهمزة فانها ممدودة وبقوله
لازمة عن الف زائدة في الوقف فانه لا يصير زيد قائمة بها مقصورا لعدم
لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى الاخذ من
القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر بمعنى خلاف الطول
فانه بالنسبة الى المقصور يقال ككرم فهو قصير وقصرة كغرفة جعله

قوله

الممدود طولا

قصر الكل ذلك من القاموس **قوله** او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يحكم
كالواو في نحو منهتى بالى الالف في الاسماء المعربة البناء كمتى وعلى والى
واذا علما عدم الاصل مجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا
حققه الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول لم يعلم
او اميل وكان الامالة بسبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط
في قلب عدم الاصل مجهوله يا ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء **قوله** بان كان مجهول الاصل وعدم
وقد اميل لابد من قيد اخر وهو ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف
منقلبة عن الياء كما عرفت **قوله** كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة
او للمتنسك من قراء اذا تنسك هذا ما هو في القاموس القراء
كالكتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد
كالقاري والمتقري جمعه قرائن وقراري **قوله** لكنا قد تصفحنا كتب
الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب في الحاشية فعبارة المفصل
هكذا وما في اخره همزة اما ان تسبقها الف او لا فالتي يسبقها الف على اربعة
اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم
الاصلي كعلباء ومنقلبة عن تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير وان
والباب في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح
هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت في نحو اوا والا لم تقلب
سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جارية

الاصلي

الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء ورخص في القلب وعبارة اللباب
يوافق ما في المتن من هذا الكلام والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح **قوله**
غير ما وقع في شرح الرضي الخ من انه قد تقلب المبدلة من اصلي واوا وقد قال
ولا يقاس عليه كذلك اي فلا ينقض به ان القاعدة هذا القلب بل يكون من
الشواذ اذا خرجه عن القاعدة المذكورة **قوله** ان لا تحذف عن اخر المثنى اي عن
اخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتا التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول
ان لا تحذف عن المثنى **قوله** المجموع ما دل اي اسم دل فلا يخفى ان مسلمين
ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمتي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم
حقيقة وحكما وعدا لشدة الامتزاج **قوله** على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة
لئلا يتوهم ان المتعال به في هذا التعريف كالمتعال به في تعريف اسماء العدد
وهو اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا
واحدا فيه فخرج قوله ما دل على احاد نحو رجال ورجل رجل هذا وهو احترز في الاحاد
مجراه في تعريف اسم العدد لتخرج المفرد بقوله لحروف مفرده لكن يبقى التثنية
قوله لحروف مفرده اي لحروف هي مادة لمفرده ومادة له ايضا فالقصد
او الدلالة لحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال فيه
ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى **قوله** والمراد لحروف مفرده اعم من حروف
مفرد المحقق فيه كما في رجال من حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة
فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال هو نسوة على وزن غلام فان
فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال كما في الحواشي

المرهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة
في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به حقيقة وانما التفاوت
بين الجمع في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس
بمثنى ولا مجموع في التعريف بدوري قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية فخرج بقوله والاسماء الاجناس
قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما
دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما
اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما يذكره ولا يخفى
انه ح يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له
نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكر ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق
اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح
لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض
لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر
واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد
تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح عليه قوله كأمل هو جمع اسم جمل وباقر اسم جمع بقر على ما
في القاموس ولعله اراد بقوله جمع اسم الجمع او تكلم في الموضعين على
المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف

اي جمع

اي جمع المذكر الصحيح بما اشار اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل الصحيح
المذكر فالاولى تغيير قوله فالمذكر بقولنا المذكر الصحيح اي ما اخر مفرده فيه
فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات قوله يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي
ان تلحق بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق
واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست
على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين
الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق لالتقاء الساكنين بين الياء
وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي اخر الاسم انما جعل ضمير كان لاخر الاسم
ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر
يدل عليه قوله اي الالف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان
الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضيين
ومصطفون دون المصطفون فتامل قوله وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه
جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم الاستتار
الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه في تاويل فكونه مذكرا يعقل كما اشير اليه
وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير
مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما التذكير الاول عن كون
الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل لئلا يتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية
الاسود بابيض قال الرضي [illegible]

بار دانه

الاشتباه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هما وضعا المذكر دون
نفسه كأنه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا اتفاقا ونحن
نقول جمع المذكر السالم لسنين وارضين وثبين وقلين مما هو دون
وكيف لا ولم يفهم هؤلاء ان جمع المذكر السالم في باب الاعراب كما فهم اولو
وعشرون واخواتها فلا يستغني بكون الكلام في جمع المذكر اشتراط التذكير
قوله مذكرا اي فكونه مذكرا اشارة به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال
قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبر الا ان قوله
فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر بلا عائد الى المبتدأ
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى الصحيح ان شرطه
ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء مما اعترض فيه
الشرط وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن
معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش والثاني جعل المذكر والعلم
بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين
والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السعة لم
يلتفت الى ما اجابه الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير
قوله فمذكر علم يعقل لقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه
حكم الرضي بانه تعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر في العائد المرفوع مع
انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكرا

وكان وجه التعسف

بمعنى كونه

٩٦

بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه
ليس في العبارة ما يجعله مصدرا الا انه يندفع بتقييد الحيثية اي فمذكر علم فيؤول
الى كونه مذكرا علما بقي انه لزوم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في
السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به
قوله يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه با
العقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا
لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم
ثم صار الى بني هلال وصار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغني بن اعصر
هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اجاب
به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب
ضعيف قوله صفة الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول
كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة
لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصفية دون قوله مذكر لانه مستغنى
عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد ههنا ايضا
بالمذكر يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مختلفا مع انه
لو اكتفى من التذكير بها بالتجرد عن التاء للزوم صحة جمع حمراء بالواو والنون
والسكران لو لا يكون بتاء تانيث اي مذكرا قوله اي مذكرا غير مستوي
في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون لا يستوي فيها المذكر

تجرد عن

والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون
بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالبعير والاتان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكر الرضي فالعدول في اثنين بعدم جمع مثل احمر وسكران
بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة
وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل
في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال
ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير سماع
السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي
في هذه الصفة في تاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة
السابقة لان ضمير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا
يكون الوصف المذكر مستويا فيه ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا واجاب المهذب بان ضمير ان لا يكون عايد الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به المهذب
ولم يلتفت الى تشنيع الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا   تشنيعه ٤
بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي
فيه المذكر والمؤنث   ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف
نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون لتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة

العشرة

العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا الكلام جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب فليس بواجب قوله فقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما
ظاهر انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعائي من نحو فان سنينه   وثانيهما
ما هو بهذا اعلم انه لا يخفى ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف
النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون
قوله وان لم يكن مذكر جمع بالواو والنون الاوجه لتقييد كلام الشيخ مما قيد
بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون
فان قلت قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة لا يخفى
فان يكون بالهاء قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه والامور الداخلة فيه
دل كما هو المتبادر فيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول
نحو فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن
المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون
التغيير الاعتباري اللاحق فهو من التبادر في الاول دون الثاني ويمكن
ان يخالف السالم الجمع باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف والنون وسكون
الفاء الا ان يقال لا يمكن في نحو السالم التغيير باعتبار اللاحق ويمكن فيه التغيير باعتبار
كانه الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والفصل بين الراء والشين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في
تعريفه ولا وجه الا ان يقال المراد بغير لحاق الواو والياء والنون والالف

والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم
يتغير مفرده بتغير اخره لا بتغير صيغته لان ما يتم بجزء الاخر لا يتغير الصيغة
نقول ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته
وان تغير بتغير اخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة
اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا اختص جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يختص فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
ومصانع قوله اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتقييد
كالجلسة والجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد يعني سواد هي ليس
حدثا بل يعني سياهي بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم
بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل لا بجريان اسم الحدث
على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل بخلاف
جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اى مبتدأ
او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في
محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد
جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل تجري في الاولين ايضا اذ لا جهة
في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله ويل للمطففين
فتامل قوله سماع اى سماعي لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا او حذف مضاف اى ذو سماع

قوله

قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي
نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله
عليه هذا الكلام للنحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم
فيها قوله فيلزم اجتماع التشبيهين اعترض عليه الرضي بانه يحلّ يضمر فيه الفاعل
المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التشبيهين و
والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف
مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوب ان عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان
يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو اقوى المصادر في العمل لان المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف
المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا
للمحل ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم مقام الفعل
بقرينة ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله اى فيجوز فيه وجهان
ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن
ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا لتأويله بان مع الفعل فيجوز
تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس
بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بهذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب

بانه

تنبيهاً

بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما ان لها مزيد اختصاص
الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول
قوله من فعل اى حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق فى تعريف المصدر ويكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجزاء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما ان يريد به المصدر لان يسمى المصدر فعلاً وحدثاً وقد ذكرناه
والثانى يوافق تفسير الرضى للفعل فى شرح التجوز فيه قوله لمن قام به اذ
القيام بالشخص صفة المعنى المسند الى المعنى والمسند الى اللفظ قال الرضى
والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير
فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت
اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى اللفظ مثل
ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة فى رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم
ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقى الى
اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى او الالتزامى قوله موضوعاً ذلك الاسم لمن قام
نبه على ان لام الجارة صلة قوله المشتق بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعله
للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين اى لذات
ما قام به الفعل فيستغنى عن التضمين اى لذات ما قام به الفعل هذا يكفى
ويغنى عن قوله به الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار
الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب ١٩

ينبغي

الفعل ٤

وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم
الفاعل للجمع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام
به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب
عمرواً او متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع فان هذه الاحداث نسب
لا يقوم باحدى المنتسبين معيناً دون الآخر ويمكن دفعه بان معناه
المضارب ليس المتصف بالضاربية بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل المفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المشاركة
اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب
معناه التقرب من شخص هو ايضاً متصف بتقرب الشخص الاول فكل منهما
متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما
قوله لا يقوم باحدى المنتسبين معيناً دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لابد
ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين النسبة الى احدهما معيناً
بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوباً اليه لا على التعيين فقوله هذا من
قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندى من ان
القيام فى هذه الاحداث امر اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم
من الاعتبارى والحقيقى فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلاً ليس
باعتبارى قيام الضاربية بالفاعل فتأمل قوله قال المحقق فى شرحه اى المحقق
او التعريف وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له الها فيه بحث

قوله

نعم لا يتعين ٤

لا ٩

لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا
فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال
انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو نجوز الا انا لم نعثر على كلامهم
بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق
تعريف التفضيل بانه طائل للزيادة فى المشتق هو منه فجعل التعريف منقوضا به حج ؟
قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل قد يكون الى قوله بمعنى الحدوث واورد عليهم
مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث وصرح المهذب
فلا يخرج به اسم التفضيل دائما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام رضا ؟
اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع مثل اسم الفاعل ن
وثانيهما انه قال ما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ
المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامر الثانى فتكلف فى
تطبيقه على ما ذكره هناك على ما خرجه فخرج التعسف كما سترى قوله على وزنه
فاعل قال المص وبه سمى لكثرة الثلاثى فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل
فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له حرفا مزيدا فاختص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان
كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات ما قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان
واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على زنة الفاعل

هو القائل

(ن وذلك لا يقول على فاعل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل ح)

اكم ؟

هو القائل وقد يأتى على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضى
والاولى ان المأتى فى الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة
قوله فى الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده مأتيا يؤتون فجعل اهل الوعد فى كونهم مأتيا الوعد بمنزلة
الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتى الى الوعد قبل بيان الصيغة
فى وظائف التصريف وفى النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف فيه ؟
تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال
قال الرضى وظ كلام النحاة انه شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفى والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل
فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه اقول قال
ظاهر كلام النحاة لان الظ عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل
ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد
اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ولا يخفى ان قوله فان دخلت
اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان الموصول داخل فى الصاحب وقد دل بالسبق على انه
٩٧ لا يكفى الاعتماد على الصاحب فاستغنى عنه اللام لانه يكفى الاعتماد
عليه ومما لا بد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر

المتعدين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وتسمى لام التقوية
في نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون
التقوى باللام لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يقوى الفعل الا اذا اقدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي
قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة تعمل باتفاق من النحويين
البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ
المبالغة من قال لا اشتراط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة
المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
قوله لعدم تطرق خلل في صيغة المفردة الخ لا يخفى ما ذكره يوجه عمل جمع المكسر
الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة
فلبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر
فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اذ لا حذف
مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول كما ان
اطلاق العمل يحمل قوله مع التعريف بحلاً اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل
تعريفا ولا حذف فالنون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني
بالتعريف دخول اللام لكن فصّر تنبه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول
به في الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه مفعول واما على
ما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان اضافته الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم
الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرا على ما قال قوله لمن

الحادث

[illegible]

دفع

١٩٤

دفع عليه بشكل لخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب
مضروب له الان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظروف الست
بمنزلة المفعول في الحمل لما عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على
الشرط والاشتراط بحمله باحدى الزمانين قال الرضي ليس هذا في كلام
المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده حر صوابه وجعلوه كالحكم الفاعل
ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من
امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل
والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم لما كان الظاهر انه يشتق من
الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية
بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل
لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث لا على تفسير
المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي فيخرج قوله فيخرج عنه ضامر لها ولا ينهدم به
مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او الصفة
او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول
مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على
وزن اسم صرح به ابن المالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل
للمبالغة الا ان يجعل صيغة الفاعل للمبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قدر ح
يم رد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثي

الفاعل

الحرة

المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل انه يكون مع
ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون
مقصورا على السماع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان الا ان في
افعلال عبارة الا ان يقال يتبع اثرها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يريد
عملها عمل فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من
التقادير معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او من مانعة الخلو
لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف الحقيقية فانها
لانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها النظام لئلا يدخل زيد
الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها
وينبغي ان يراد بالمضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن
وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه
غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في الكل واحد منها مرفوع قال الرضي لم
يقسم باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت ليس
الغرض منه بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة
القبح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها
قوله وحسن وجه عطف على وجه الوجه الخ فيه ان صورتها الخطية الا الوجهين
فانه لا يتبع صورة النصب حين اثبات الالف كذا في حواشي كتاب
الشارح وهذا انما يتجه لو كان المراد المقصود بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة
الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب

فلا

فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في
حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة
الاضافة التخفيف وهو عند النحاة يعتبر التخفيف باعتبار تقدم الاضافة
على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما
وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون
من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على
قدر الحاجة فالقياس ان تفصل الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجه
بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجها به الا ان يقال
المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب
احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ضمير ما سوى
ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه الخ
فيه انه لم يتحقق نعم الرجل زيد فالفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير
في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد
بلا قبح بخلاف الحسن الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت
القبح في الحسن الوجه والحسن وجه قوله لان معمولهما حينئذ فاعل لهما فلو
كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا
فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله ففيهما ضمير

الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى
الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز او الشبه بالمفعول
يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي
هو عين الصفة قبيح كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة
منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي
فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان
الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسن اوجههما بالجر قوله فتؤنث انت
الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعيا اليه بل
الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة فيما ذكر
في رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب انفه
من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو شمس الوجه
اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل ووقع
عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى
ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء
فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال
المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم
هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله في ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور ظرف

اصل

والتقدير

والتقدير بزيادة بغيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائدا عن التعريف
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة
لاخراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في الاصل في ذلك الفعل اعم من ان يكون
له ذلك الفعل ولم يكن لكن الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من
الحمار قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد
بالموصوف الخ لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء
الزمان والمكان والالة لم يوضع لزمان او لمكان او الة موصوف بل
لزمان او مكان او الة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة
ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له يمنع خروجه لانه موضوع
للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم
يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه
لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالعلم قوله وهو اسم التفضيل
والاولى حذف المضاف فجعل وهو تقدير وصيغة لانه الجارة قوله وفعلى
للمؤنث لا وجه للاقتصار على ذكر المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين
وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث والتحقيق ان افعل قد
يكون بجميع الامور فقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع

والجمع للجمع ونحو خير وشر مثنيا الخير والشر للجميع لانهما مغير الاخير والاشر المستعملين
بمن قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثي باكدث بقرينة التوقيف
ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واختلف المتانين
بعض الكلام من الحكم واول لانهما شاذان وقيد الرضى لاخراج من اللص
بقوله جاء منه فعل وقال الابهري من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل
من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي
لعدمه من ما نبس بكلمة اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان
فلا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس اقول اشتقاق الافعل يعرف من
الفعل فلا يجا مع عدم التصرف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل
خص بنفي حدثه عن شيء لانه ح يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات
مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا فيما يجرى فيه
الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى في مدلولها الزيادة
والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه
لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة
قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون
ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر
ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب
حس احد العينين قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد اللام للعهد
اى غير الثلاثي المجرد المعهود اى الموصوف بالليس بلون ولا عيب

قيد الثلاثي ح

لبليح ٤

فلابد

فلابد ان يرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله فيه ثمانية
من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابنا هبنقة وا اظنه سهوا
وصحح الهندي هبنقة من غير ابن وقال القاموس الهبنقي كعلمس كعملس
الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية
وقال في العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر
بيضا شقها كشق النواة وتعلق لدفع العين وذات الودع محركة
الاوثان وسفينة نوح ع م والكعبة شرفها الله تع لانه كان تعلق الودع
في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح
وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال
الشارح عفى عنه وكني هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا
شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امرا بعيدا والارضى بحمله عن مثله
لمثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه واجيب عنه انه
ليس ما نقله من الهندي لامرضيا له كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح
فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه اذا لم يجعل بعد ولا كلمة اخرا واسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة
العظيمة او لم تخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل آخر
واعلم ان الاصل في تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله
وليست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيل
للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل فرارا عن صورة اجتماع

مالاتجوز اجتماعهما قوله ولاتجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه و مع العلم
بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب و مع غيره قليل قوله و يجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه
انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير
منصرف مانع للتنوين و ينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين
العوض على انه مانع من البناء على الضم كما في قبل و اعلم انه ربما يجيء بعد اسم
التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه معنى وليس بمفضل عليه لعدم صحة
قصد التفضيل و عدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر
فانه ليس القصد الى تكبير الشعر و زيد و تفضيل زيد في الكبير بل افعل التفضيل
تخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد
و سماعا عند غيره و هو الاصح و منه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه
قوله تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى لزومه صيغة افعل من اكثر من المطابقة
قوله اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي
هو المقصود بوجوه احدها جعل احد محذوف المضاف اي قصد احدهما
و ثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد و ثالثها

متنافرا

جعله

جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله
اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكانه جعل ان يقصد
مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل
الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد
التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله لانه وضع لتفضيل الشيء على
غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل
عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه
صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة
او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح
يشمل التعريف والتخصيص والا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله
نحو قولك نبينا [illegible] ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل
جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان
العمل في المشتق بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه الاستثناء

وهذا يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه صح

تام

مع بقاء العمل على عمومه يعني اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز نحو زيد افضل
ابي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم
ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى اثر العمل فيه محلا
الا لا يظهر اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله في ساير المبنيات قوله وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا باقيه
هنالك ظهر لكن انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا
بارزا ونظيره قوله رافعه لظاهر في تعريف المبتداء فانه يراد فيه بالظاهر
الملفوظ او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح
الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به
الا اذا كان لشيء له فانه يعمل الرفع بالفاعلية واما قال لا ينصب المفعول به
ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحذف التقوي فيقال انا اضرب
منك لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية
الى ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي
عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى قوله ولانه
لما كان آه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي
عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يشعر به اعادة اللام قوله الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان

يقال

ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا
لشيء ولا مع في الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع
افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعيف يعني لا اشتراط اصل عمله لانه
لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه
بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة
للمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا
لا مسببا وقال الفهري اي بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب
الاسباب اي فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب مسببات وانما
عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى
المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا
كان جعله او سقيما قوله مشترك بين ذلك وبين غيره على ما حمل قول
المصنف يخرج عنه نحو ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه
في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر بغيره فقوله باعتبار غيره
بغير الاول بل بنفسه بغير تقييد السابق بالاول قوله مفضل ذلك السبب
باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول
وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل
بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في اليوم
نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار

لتقديره

حتى لا

للسبب الواقعي

الكل

عائد معناه لكن ظهر

فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل
وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه **قوله** والمساوات يأباه مقام
المدح هذا البيان تخصيص مثلا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل
المذكور لا تخصيص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة
اصل الفعل سواء كان على وجه المساوات او على وجه المساوات او على وجه
يكون دون دون الجنس المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو
هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح
بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض
ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل **قوله** وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى
انه لا يتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها **قوله**
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا السوال
لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة
التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن
تأويل عبارة الشارح بجعل قوله بالنفي متعلقا مع لا للسببية حتى يعم
التوجيهين السابقين **قوله** بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين
العامل باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول لا يمتنع بل بين افعل
ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي **قوله** ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى الاشبه نقلت عن المحشي حيث انه

فليقدم

فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت
الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما ذكر لم يذكر
لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو
مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتداء مقدم رتبة
واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعف عليه ويمكن
ان تجعل ما ذكره المحشي راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما
لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان تجعل جوابه تحريرا لما ذكر المحشي
فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير كلام على فوت المرام **قوله** مع
انهما يساحر قبيل العبارة المشهورة الواردة الخ هكذا ذكره الهندي
ووافقه الشارح وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف تجانبت القدح
فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل
الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار
بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق
التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري
في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه
فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي
فعمل افعل مع الاضطرار ايضا **قوله** ولو رفع لفظ العين الخ لا يلتفت اليه
المحشي بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا **قوله**

بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ح

199

وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لا ان اصله من
كحل عيني زيد رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين
بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل
اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالاعتبار وهما يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل فلا يجب
تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور منه
جار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف وينبغي عليه انه يوجب اخراج
التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار
وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة
بانه يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في اللفظ مفضل ومفضل عليه متغايران
بالذات بل لا يتوهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال
الى الكحل المفضل عليه ابعد من ذكر الكحل المفضل فتأمل قوله وتقديره
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين
زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره
هو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه
بدل الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن
فيها الكحل لانهما حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى
ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى

ما رأيت

ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين
زيد في حسن الكحل فيها فكيف يكون مثل النبي زائدا عليه في ذلك
الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن
صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما
لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان
التناقض مندفع اما بجعل المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل وحسنه
واما بجعل المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصد على الوجه الابلغ وكان
اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي
مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين
الاخصر بين فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين
زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر من الاستعمالات في
هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قلت ايها الكحل
قدمت ذكر العين وجب ان ينصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء
على انه لا فصل بالاجنبي وليس معنى حسن مع اتحاد المفضل
والمفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجرهما اعمال
احسن متفقان نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه لو كان في مقام بيان الاختصار

على الكحل
يوجب
الكحل من الكحل
وكيف يكون مثل النبي
مرّ
وهذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قدمت ذكر العين ... كما قال ... ان تجعل معنى قوله فان قدمت
ان

وما ذكره او نفى بالمقام والاحسن ان يقال فيه يذكر المثال والتمثيل
بالشئ على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان يعنى
ليس بجمع بنبه على ذلك ليصح منه ما سيأتى من جعل ساريا صفة ركبان
لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف
الجمع قوله وساريا من السرى اى احتمال جعله من السراية على ان يكون
صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل
ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه قوله
فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث
ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى اظن ونفى التظنن ابلغ من
نفى الرؤية البصرية والقلبية فتبصر واعلم قوله وارى منسوب الى السباع
لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق
قوله والحال اى لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره
اظهر وانما قال لا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما رأيت ليفيد انه
ما ارى ولا يرى قط لانه لو رأى مثله لم يتأت الحكم منه بانه لا يرى
قط فتأمل قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد
ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاسم
والله اعلم واحكم قوله اى نفس ما دل يعنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة
فى التفسير اشارة الى انه موصوفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ

ما دل

٢٠١



ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا
هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان
رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل
قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى اختلف فى ان معنى
الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى
معنى حرفى لا يفهم ما لا ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل
بتعقل فاعل ما اجمالا وهو متفاهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا
ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل متعلق اجمالا ايضا منفهم من غيره وبهذا يتعقل ؟
تحقق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل على المطابقى على تقدير كون معناه
النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة لتقييد
فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا
بتقييد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر من اطلاق المعنى كما صرح
به المحقق الشريف فى موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى الم ازيجح
لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامية
ظاهرا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع
الامرين وانما الدائر كل واحد فلت الحكم على الجميع كما الحكم على الجمع فيكون

١٠١٤

على سبيل البدل لكل جزء نحو جاءني اي كل واحد وكذا جاءني جميع
الرجال قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة
عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع ا
منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغيائية
قوله او لتعليق الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
لتعليق الفعل الاصطلاحي والحقيقة فلا يصح قوله وشيء من ذلك
لا يتحقق في الفعل قلت كأنه اراد بالفعل الاصطلاحي واراد بقوله
لتعليق مدلول الفعل لان النحاة يقول وشيء من ذلك لا يتحقق
الا فيه بالضمير فتأمل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التأكيد
صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت لها
ولان الشيء ما لم يختص الشيء لم يعمل فيه قوله وانما خص به لحوق
تاء التأنيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات المستغنية عنها
قوله ولحوق تاء نحو فعلت الاخصر ان يقول ولحوق نحو فعلت وفعلت
ويستغني عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة والاولى ان يفسر
نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالحركة لاختصاص
البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن
قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع
فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور

الفعل ح

التقدم بين اجزاء الزمان ح

الواقعة

الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول
ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مطلب آخر ويلزم ان يكون للزمان زمان
انما يندفع لو كان منشأوه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم
بالزمان لكن منشأوه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث
ووقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم
على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل
لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك
قوله مبني على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو
عادته قوله باحد حروف نأيت في اوايل الكلم اوله قوله كوقوع الاسم
مشتركا الخ لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم
الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي
بسبب زيادة احد حروف نأيت داعي فلذا قيد مشابهته باحد حروف
نأيت لوقوعه مشتركا كمحمل مفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان
والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع
في البيان ترتيب حروف نأيت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه
يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا كان
او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان
المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب ونضرب وانما وصف
في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب

متعلقها بالقياس

زمان ح

ولو جعل مشابهته باحد حروف نأيت
لوقوعه مشتركا كما قيل ح

٢١٢

يكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير قوله واكثر مذكرا
كان او مؤنثا او مختلطا قوله غيبة اي حال كون المؤنث الخ يمكن جعل
غيبة مصدرا حسيا الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال للمخ
والغائبة والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله وانما كان هذا الكلام في قوة
الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب نحو هذا مقيد بوقت
عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو غلط لانه يعرب في
مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
مع انه مقصود بالبيان وقال ماكل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون
تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة
انما يعرب المضارع يعني ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييدا
لظهور الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا لحصر وقت اعرابه في وقت
عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغاير ضمني وقت عدم الاتصال فالتقييد
لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين قوله دالا به
رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به
يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على
هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله نصب بمعنى فتحة
او حذف نون اوجبها العامل وقوله جزم بمعنى سكون او حذف نون
او حرف اقتضاها العامل قوله والصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو

مالم

ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز
عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه ولم
يقل لامه ليشمل نحو تدحرج بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
ويضرب زيد مرفوع نحو تضرب وتضربين قوله متصل به نحو تضرب وما يضرب
الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل
والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل
به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر
هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب
قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع
المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث
لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده لفظا كما
قيدوا غيره لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع
قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقع في المضارع والجزم
قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله
مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون
قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب قائمة بما لحقه به
قوله والمضارع المتصل لا يخفى ان من سبق كلام المص ان قوله والمتصل
معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح

المجرد لا على مجرد المجرد فنبّه الشارح عليه بقوله والمضارع المعتل ولو مثّل المعتل بقولنا مثل يدعوان ويدعوان اه بدل يضربان وتضربان لكان
والمنفي **قوله** اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة
في كونهما قابلين للسقوط **قوله** والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل
الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان
المعتل عام اريد به الخاص **قوله** هو التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع وقيده
في المبتداء حيث قالوا التجرد للاسناد وانهم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه
من المبتداء والاسناده الى الشيء كما في قسم المسند المسند اليه من المبتداء لانه
يحتاج الى التقييد التقييد في المبتداء دون المضارع لان الاسم يفيد معنى بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل ليس بمعرب بخلاف المضارع
فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرد غير مرفوع **قوله** كما هو المتبادر
من عبارة المصنف رح بيانه الاقسام المضارع انه لم يجعله الرافع له التجرد
كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم
وينجزم بلم الخ فلما لم يقل فيما كان يرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون
وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه
لان الاسم لا يدخل عليه ناصب لفعل جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال
لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم
خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمنقلة
الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لابيان العامل **قوله** وذلك

بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال [illegible]

وذلك

وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حرف
اتين **قوله** كما في زيد يضرب لا يقال صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه
وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل **قوله** ابدل الالف
نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال نون الخفيفة منقلبة
في الوقف الفا وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل اصله لا ان يرده ان لا تضرب
في تقدير لا ضرب كم هو ليس بكلام بخلاف لن يضرب اقول لن مركب من لا
والنون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه
لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد وعمل النصب
ليكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خفف لن من بين حروف
النفي بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو الخ ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي يقدر بعدها ان نحو الشيء قبل اوانه فان المصنف سيفصلها في محل ما
ذكر مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء
بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس
لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل يدل على اليقين سواء كان لفظ
العلم او الرؤية او الوجدان او الظن اي نحو ذلك **قوله** هي المخففة
صيغة التفعيل هنا للمختصر اي هي المخففة لا غير وفيه صار مقابلا لقوله والتي
تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة ماخوذة من
المثقلة **قوله** فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا ادخل على الماضي ولا بعد
بعد ان يقال هي الناقصة العبث لخروجها عن مقتضى وضعها وهي

اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله ليست منه تأكيد للحكم
قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل لا مؤبدا
في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونه جوابا وجزاء وههنا لا يمكننا الآن الاستقبال
فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن م
لضعفها لا يقدر ان يمانع الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد
الفاء والواو وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم
وجدوه ولم يجدوها اذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهان
مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف
العامل مع المسند بخلاف الاول فان فيه المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى
ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان م
بالنظر الى زمان المتكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى
كي للسببية لا فائدة لتقييد كي للسببية سيما وقد علم معناها قبل
ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان
قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان بمعناها
او بمعنى كم قلت كانه اراد انه لا يشترط في بمعنى ان يكون مجرورة آخره

جزء مما

جزء مما قبلها او متصلا باخر جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت
سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال
لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص
تحكم قوله كانك قلت في زمان الدخول هيئة من العبارة جعل حكاية
الحال بمعنى حكاية اللفظ الداخل على الحال وهو عبارة المص والاظهر
ان المراد زمان الحال المحكي من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع
في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او
بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الآن يقال ينافي افادة الحال فلا
يصح ذكره في مقام افادته كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون
اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتداء بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوي
فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها
بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الآن يحتمل المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعل
مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول
فيه نظر لانه نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول امتنع
لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان
سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منتفيا الى غير ذلك فما

لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعلها في الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول
لانتفاء شرط صحة التأمل قوله فينبغي الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر
في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا
لحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة ادخلها بالرفع على تقديره قوله نقول لهم
ايام عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله
اسرت حتى يدخلها عطف حتى بغير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكره وانه اذا
عطف على شيء وسبقه قيد يشاركه المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد
لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اي ما كان
صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فضل الله تعذيبهم فتأمل قوله والفاء التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل الفاء جملة محذوفة المبتدا
واللازم ورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فيقدر ان والاولى
ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية
وقد نبه عليه الشارح قوله من النفي المستدعي جوابا وحق النفي ما يكشف
عن كونه في معنى الاثبات قد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب
بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من
الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا
وانشاء وبدل على ان الفاء هنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي
للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه
من انه اذا لم يقصد السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب يبنى عليه

انه

انه يشكل مع الرفع توجيه القصد الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالحجاز
فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف بنا ويلزم قبله
يقولنا يسمع حتى ترك منزلي والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن
توجيهه بما يخلصه عن الضرورة وهو ان يجعل ساترك والحق في معنى
الامر اي لاترك ولالحق فاستريحا قوله واو التي ينتصب اه اكتفى هنا
بتقدير مطلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولقد احسن قوله اي بشرط ان يكون بمعنى ان
الى انها لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط
ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدير ان ليتم اللفظ الدال على الى ان
قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو
اعجبني ان يضرب زيد فتشتم فانه ح لا تقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان
ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني ان يرى انسانا ويعلم
فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف
عليه في اعجبني ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه الفعل والتأويل
بالاسم متأخر عن العطف قوله ويرد عليه انه لا تناسب ح ذكرها مرتين
ويمكن ان يجاب بان العاطفة في تقدير ان على تجويز احدهما امتياز بعض
عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدد اولا المخصوصات
بشرط لتنضبط وفصل عقيبها شرايطها ثم اتم التعديد بذكر المشتركات
في الشرط مرة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة

مطلقا اذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة
المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر
من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان
الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهى اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف
لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهى صفة
لا فاحتاج الى تقدير الموصوف والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق
بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهى فجعل قوله في النهى حالا
الا ان الانسب بالمعنى تقدير الموصوف فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى
اهم من رعاية جانب اللفظ قوله ومن الكلمات ما يجزم فعلا واحدا اى يجزم
بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف نحو لم يضرب ولم يقتل
قوله وكلم المجازاة اى بعضها فان كيفما واذا ليستا من الكلم المجازاة والجزوم قوله
بها فعلان اى قد يكون كذلك كما ستعرف قوله وانه هو ايضا مما يجزم مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا فان ذ
في كيفما شذوذ واذا ان ادكونهما من الكلم المجازاة كالجزم بها شاذ قوله لو مختص الا
لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من الشارح بتأكيد لم بالنافية
فيكون تركيب تامة كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل والمعمول فيه بحث لان أن في وان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول
لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهى لا يصح اضافة العلم وكانه

نكرها

٢٠٧

نكرها او جعل النهى مرفوعا صفة للكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله سببية
الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا
فالاولى ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكان
المص اراد بجعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فحاله
ان المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى
الا انه بعد عن التنقيح قوله من حيث انه يتفرع على الاول انها قد يتمشى
كذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس
الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق
تأثير حرف الشرط فيه اى لتحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان
ضربت ضربت فظ واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لدخول
لم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا
في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد
بغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير
حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما
مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له معنى وكذا الاستفهام على ما
سيجيء قوله او بلن حيث قال يجب فيه الفاء لعدم اثرها لانه مستقبل بلن صارع
والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب متعين لقربه وسبقه
كما مر قوله او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه او مضارع منفي

بما يخلو ان لم يغير بك فما تقرر به وجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام
يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال فيمتنع
انقلاب قوله موضع الفاء ونبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولهذا لم يقل
ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اي بالجملة
الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه الاسمية الجملة فتدبر قوله وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة مشوشة بانه جعل مقدرة
في قول المص وان مقدرة بعد الام منصوبة على الحالية من ضمير ان وجعل قوله
بعد الام منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه
والاوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشياء الخمسة صالحة
لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان
تحقق السببية كان الكلام صادقا والا لكان صلحا كاذبا او دعاء لنكتة
فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضي الى اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الام الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم
الامر بالصيغة قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر اي الامر الموقوف
بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى
المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر والاوجه ان يقال الامر في السنة
الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين
فخاف ان يحتمل حمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر

بالصيغة

بالصيغة قوله صيغة يطلب بها اي يطلب بها اخرج النهي والاستفهام
والامر باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم
بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة
فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل سماء الافعال في التعريف حتى يصح
انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل
شامل اي شبه بان جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر
ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل
يخرج النهي وقوله عن الفاعل احترازا اي قد عرفت ما فيه والحق انه
ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع
قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم
قوله في اسكان الصحيح لا فقط في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس حكم الآخر
لان النون ليس ام الاخر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز
والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة منزلة الآخر فان كان بعده اي
بعد حرف المضارعة اي يعني المص بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان اما
ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره
مما لا حاجة اليه مع ذلك قاصر اذ ليس فيما آخره نون او حرف علة
اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذف قوله والمراد

قوله ج

وكذا قوله [illegible] بعد حرف مضارعة [illegible]

بالرباعي منهما اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول
فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالمزيد فيه وقوله
وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بتفاعل وتفعّل الا ان
يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي
بعد حرف مضارعة ساكن قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة
وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح
الهمزة فعوله فانه اذا قيل قتل احسن هو من قلم الناسخ لان الكلام
في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضم فلا معنى للكلام في ابطال
فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح او لم يكسر حتى يكون
لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس
بواحد المتكلم الموقوف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعد ضمة
ليس كسرة الهمزة فيما سوى ساكن بعد ضمة بل فيما سوى امر من مضارع
بعد ساكن منه حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من
مضارع بعد حرف المضارعة ضمة فيه ساكن بعد ضمة او كلمة ما عبارة
عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال
لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد
حرف المضارعة ضمة او على حذف مضاف اي فاعل فعل ايه لا يخفى ان اضافة
الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام

بعد ح

الا تقدير

الا تقدير اذ علم مما ذكره ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة
لم يتنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشتمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة
بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة السابقة قوله
الاكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكن ان تقول
لم يذكره اعتمادا على الاشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة
المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاخصر
ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره ويضم كل متحرك قبله خوف
اللبس فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء قوله لئلا يلتبس بالتدريج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا
وفي واحدة رفعا والاولى ترك التعليل فيفسر قوله خوف اللبس قوله
هذا علة لقوله يضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو
اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم ولبس
في باب بلا شبهة فالاولى ان يقول المص وان كان ماضيا كسر ما قبل اخره
وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعاين
اللفيف لا يقلع منه الصوب لانه يندفع به الاصوب قوله واما خفي
معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول ان لم يكن
فيه ما ذكرنا من الكلام وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما اخص معتل

في المبني للفاعل كما ذكر وتبعه ذكر
معتل العين ح

المعنى بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر ونبّه وتبعيّة ذكر مفعالا
وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذا ان قيدا لقسمي الفعل
لاقسامه فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي مطلقا لا يمكن
تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا
عن المفعول ولذا جاز حذفه في السر ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول جزآن من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فمفعول المصدر
المتعدي ما اشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه
على متعلق او يتوقف فهم ما اشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل
قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل بعبارته سيما في هذه العبارة
ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
والايصال كما وقع في التعريف اسم الآن فقال المتعلق من الجانبين فكما ان
الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فقد وضح بيان تعلق الفعل
الفعل الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد بها الحال قوله وهيئة الفاعل
قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال حيث انه اعم من المفعول فلا حاجة لترك
هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول
قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو القطع
وبناء التفعل نحو تدحرج قوله بالنقل المفاعلة او بسين الاستفعال نحو استخرجته
هذا ان غير مشهور في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو اللغة الاخرى
وكانهما اثر كالانهما لا يعد بان جوم الحروف ولا يتصرف ان في معناه بالجملة طالبا

الفاعل ح

قول

قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول
المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل
نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام
النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم
فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي
بانه فليضمر فيه المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف
فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي
بان المقول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى لا
ستتار في الذي ينوب عنه والاظهر الاقتصار ان يقال لما
كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل
لا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر
الى معموله الراجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز
جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر
مفعولا مطلقا اي غير قايم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي
قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق
المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا
قوله اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى
الثاني سيبويه والى الاول المبرد لكن ذهب سيبويه الى انه
يعمل لنيابة الفعل لا للتأويل بان مع الفعل فيجوز تقديم

معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضى **قوله** وقبل عمل المصدر
المصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا
للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه وانما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بعض هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي
ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع
الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالاول و
فيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم
الاول **قوله** من فعل اي حدث اما اذ يريد بالحدث ما
سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من ا
لفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المـ
المصدر فعلا وحدثانا والثاني يوافق تفسير
الرضي للفعل وح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل
على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل
والقايم هو الحدث بهذا الكلام فان قلت اسناد القيام
الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لان صفة معناه فلا
دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل
ويضرب

ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابق
الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي **قوله**
موضوعا ذلك الكلام لمن قام الخ بنية على ان لام الجارة
صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل
اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين **قوله**
اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل
وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه
صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد ا
التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل
وقيامه به اذ اسم الفاعل للجمع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج بهذا
القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا او مقرب من فلان
ومتباعد منه ومجتمع فان هذه الاحداث نسبت لا يقوم
باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المـ
المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق
بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى
ما قيل باب المفاعلة بحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب
متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه و
كذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف
بقرب الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به

متعلق لمن قام به قريب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معيناه ون الا فز فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشي لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب الا يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشي لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتباري قيام الضربين بالفاعل فتامل **قوله** قال المصنف شرح اى المصنف او التعريف **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له الح فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طوله فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزنا الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به **قوله** ومستندا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الح يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل ايضا

قوله

قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا تقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال ما وضع منه للمبالغة فصرح باندراج لفظه منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما سيجي **قوله** على زنة فاعل قال الهندي وبه سمى لكثرة الثلاثي فلم يقل اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الزنة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم بالاسم الفاعل الى اسم الموضوع للذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تع وكان وعده ماتيا وقال الرضي والاولى ان ماتيا في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند اا

المأتى الى الوعد قبل بيان الصيغة من وظايف التصريف ووقع
النحو استطرادا قوله بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين
لموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال
ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب حرفين كما لا يشترط ذلك
اذا عطف قوله او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل
عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام المو
صولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا د
خل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل صرح به الرضي
ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله
بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان
اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي
الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه لا يكفي الا
عتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان
باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف وودى
وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى با
لباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قايم
ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد
ضربت كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب

هذا

هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين
واما علم وحذر فان عملهما مذهب سيبويه لا غير وممن
اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال
والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى
المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم
نظرة خلل الى صيغة المفردة الخ لا يخفى ما ذكره بوجه عمل جمع
المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى
وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي كان بها ا
سم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
قوله مع العمل في المعمول بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم
ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله
رفع الفاعل الا ان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول
وكما ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام
الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام
التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول
اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول
به على الحذف وما وقع الايصال اذ المفعول هو الحدث وما
وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفا
عل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذي جراه

على ما قال قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قو
لنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان
يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظروف الست
بمنزلة المفعول في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف
على اشتراط واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس
هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده
صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل لكني لان الاشتراط ايضا من
امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف
النون والتعريف تخفيفا قوله ما يشتق من فعل لازم الخ كان
الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا
يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي
غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعله لفظ اسم
الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل على تفسير المص
ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا ينهدم
مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التو
جيه الاول مع صرف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير
الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل
وانه يجي على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة
اسم الفاعل قوله اي كاينة على قلة يرد عليه ان في الالوان

والعيوب

ولو اكتفى بقوله وامره في العمل
كامر اسم الفاعل

٢١٦

والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثي
المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل
ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من
غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على السماع قوله ويعمل
عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال
عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا ينفك عن اعتماد واعلم
انه تزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها
قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام
او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن
الضارب الغلام بخلاف واخويه فانهما للانفصال الحقيقي
وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد حسن
فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير
فيها وينبغي ان يراد ما المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة
ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة
فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح
قوله والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسم
باعتبار اعراب نفسها لانه استوفي في مباحث النعت
اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل
بيان لانه ضابط القبح او الحسن متعينة على اعرابه فلذا بين
اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على
حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا

الا لوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات الالف
كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراده
الاحتمالات المختصة بالامثلة الثلثة مما يحتمله صورة الخط
اما لو كان مراده احتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الا
عراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح
به الرضي بقرينة او مختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان
امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف
وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة
وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة
على اللام كما في لنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا
يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجهه مع انه لا يتحقق
فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من
قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله
على ضمير زايد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقض الحسن
بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب لوجه حسن
من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه الله الا ان يقال المراد
ضمير لا فايدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب
ابنه في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل للتعيين
الابن وموضوع الضرب قوله وما لا ضمير فيه الح فيه انه لم يقبح
نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه
برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف

العهدى

العهدى النايب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الرابط
في نعم الرجل الضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه
لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه
قوله لان معموليها فاعل لهما فلو كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل
فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم
تعدد الفاعل والتباس البدل بالفاعل قوله ففيهما ضمير المو
صوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للا
ضافة الى الفاعل لا يكون فيهما ضمير وان كان للاضافة الى التميز
او التشبيه بالمفعول يكون فيهما ضمير الا انه خولف القياس
لان الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة قبيحة كاضافة ا
لشئ الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار
الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذى هو في الغالب اجنبي فيلزم
حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في
تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسن او
جهها بالجر قوله فتؤنث انت الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب
والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب السابق جعله صيغة مجهول
مجهول مسندة الى ضمير الصفة فيما ذكره من رفع المعمول ونصبه وجره
من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح الرضي قوله وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة
التى اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو نحس الوجه اى حسن
الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل

او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل
او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام
به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل
صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة
على غيره ان معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا
والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية
كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فى ذلك الفعل
بمعنى الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره لكن لا فيه
المشتق والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد عن التعريف فانه مشتق
للموصوف بزيادة على غيره ذلك لا فى المشتق منه ولا فايدة لادراج
لفظ الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون لم
ذلك الفعل اولم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما فى زيدا
فقه من الحمار قوله وقوله لموصوف ليخرج اسماء الزمان
المكان والالة لان المراد بالموصوف الخ لا حاجة فى الاخراج الى
حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع
لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى
فى كون التعريف مانعا ما لم يعرض بخروج صيغ المبالغة ولو
حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها منع
خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة

الى الغير

الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن
المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر
المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله وهو اى اسم
التفضيل من حيث صيغته قد تغير ليصح حمل افعل على اسم التفضيل
والاولى حذف يجعل وهو تقدير وصيغة لانه الجادة قوله وفعلى
للمؤنث لا وجه للاختصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له
تثنيتين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر بل لكونهما
فى الاصل اخير واشر لا يكفى مجيء ذاك لدخول خير وشر مؤنثين
لانهما فى الاصل ليسا اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله
وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان فعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون
للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا
او شر للجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين قوله وشرط ان يبنى
اى اسم التفضيل من ثلاثى قيد الثلاثى بالحدث بقرينة التعريف
ليخرج نحو ايدى وادجل من اليد والوجل فانه لم يثبت واحكم
الشائتين يعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذان وقيده الرضى
لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل التفضيل وقال لا بد
من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال
الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم
للنفى لعدمه من ما نبس بكلمة اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول
اتفاق الافعل تصرف من الفعل فلا يجامع عدم التصرف

والموصوف بزيادة فى الفعل فلا تشتق من فعل خص بنفى
حدوثه عن شئ لانه يخالف فعله فى ان فعله للنفى وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة غير لا
يمكن الاجما بحيث فيه الزياده والنقصان محل النظر قوله ليس بلون
وكون الافعال الناقص مما يجرى فى مدلولاتها الزياده والنقصان
محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغى ان يقول ولا حليه لانه لا
يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل
بل للصفة قال لوان وقال الكوفيون يجئ من البياض والسواد
الذى هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من
اللبن قوله وعور فى القاموس العور كالفرس ذهاب حس
احد العينين قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد واللام
للعهد اى غيره الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس
وعيب فلا بد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل
اخص منه قوله ففيه شايبة من حمق ابن هبنقة فذكر من
الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صحح الهندى هبنقة من
غير ابن وقال فى القاموس الهبنقة كعملس الاحمق وهبنقة
لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان مجعل القبال كنه و
قال فى العين الودعة ويحرك جمع ودعات يزيد بن ثروان
خرز ضرب بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق
لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح

صلوات

صلوات الله عليه وسلم مه والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق
الودع فى ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب
بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن ثعلبة
وكان يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة
بهذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندى
وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثل المثل وقد
اخذ كثيرا من فوايد شرحه بهذا من حواشيه والعجب منه انه ليس
ما نقله من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه اشارة الى
القدح فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معد ولا كما فى اخر واسما كما
فى الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو
اخر بمعنى غيره فتقول جاءنى رجل اخر واعلم ان الاصل منه
تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول قوله واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زايدة والاقرب
ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس
مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما
قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع
بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خبر غالب ومع غيره
قليل قوله ويجوز ان يقال فى مثل ان المحذوف هو المضاف
اليه اى اكبر كل شئ او ورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف
اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف

مناخر للتنوين وينتقض بالتعويض فى جواز عند من جعل
تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما فى قبل
واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل
عليه بمعنى وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة
قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد
افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر
الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى
الكبر وبل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز
والتباعد الذى يلزم فان التفضيل يستلزم بعد المفضل
عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه ما الثلثة بمعنى اسم الفاعل
قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى
وهو اهون اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ ومكان بهذا
المعنى فلزوم صيغة افعل من اكثر مطابقة اجراء للمجرى الاغلب
الذى هو الاصل اى افعل من قوله احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذى
هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احد محذوف
المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان بمعنى المحذوف
الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل المحذوف
المضاف اى ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله
اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكانه جعل ان
يقصد مصدرا مضافا الى زيادة بحسب الحال وجعله بمعنى المفعول

وجعل

۲۰۸

وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه بل
تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم الاولى
فى ضمن ما عدا المفضل لئلا لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل
باعتبار اى بعض كان قوله لانه وضع التفضيل الشئ على
غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة
قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه و
حده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف
اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على
جميع من سواه صرح به الرضى الا انه ينبغى ان يكون المراد
بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد
تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم
التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا
كانت الى النكرة للتخصيص وفيه لا حاجة الى ذكره لان الا
الاضافة للتوضيح يشمل التعريف التخصيص ولا تقابل بين
الاضافة للتخصيص والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك
نبينا علم قول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل
جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا ووجه كون الاستثنا
قرينة فى المشتق بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الا

لانه يصح الاستثنا مع بقاء العمل على عموم يعنى اصلا فى مظهر
لا ينصو لا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل
فى المظهر بلا اشتراط اطلوق المضمر والرضى قيده المستتر
فلا يجوز عندنا زيد افضل منى منه وما ذكره من التعليل
انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى
المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل كل الا انه
لا يظهر اثر العمل فى لفظه والا لجاز عمله فى ساير المبنيات
قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا او فطيره قوله
رافع لظاهر فى تعريف المبتداء فانه يراد فيه بالظاهر
الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص
بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية و
النصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشئ الخ فانه ح يعمل الرفع
بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل فى
المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعلم الرفع بالفاعلية
الخ ما ذكره من الدليل لا يختص بنفى عمل الرفع بالفاعلية بل
يجرى فى نفى عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى
وقوله ولانه لو كان الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع
السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما

يفيده

يفيد اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اى وصفا سببيا وهو فى اللفظ الشئ الاولى ان يقال
اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفا سببيا
لشئ ولا وجه لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف
قال الرضى هذه شروط رفع افعل لفاعل الظاهر قياسا
مستمرا بلا ضعف يعنى لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون
هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفع
الفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه
قوله وهو فى المعنى صفة لمسبب قال الرضى الاشهر فى اصطلا
حهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال النهدى الى تغيير
المشهور للتنبيه على صحة وتحققه وكون نقطة المسبب ما جعل سببا
ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب
اسبابا فالاسباب ح مسببات واغا عدل عن السبب الى المسبب
للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون فى معنى المسبب الواقعى بل يكفى
ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما قوله
مشترك بين ذلك وبين غيره على ما حمل قول المص يخرج عنه
نحو ما رايت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه مثل
فينبغى ان يطلق المسبب لا يفسر غيره فى قوله باعتبار غيره
نحو الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاول قوله مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضى بانه كيف
تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى لمفضل وقد

اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى
اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو جعل
الثانى بدلا من الاول صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار
فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من ضمير
فرع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه قوله و
المساوات باباه مقام المدح هذا البيان يخص مثالا يكون
المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام
المدح فرعا يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل ا
لفعل سواء كان على وجه المساوات وعلى وجه يكون دون
حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا
الوجه دون الثانى لعدم اطراده فى تركيب ليس فى مقام المدح
بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجرى فى الجميع وان لا يجرى
بعض ماذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل
قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن ا
الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتامل ذلك مع وجود من التفضيلية
اد لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة
التفضيلية بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء
كان برجوع النفى الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن تاول
عبارة الشارح بجعل الباء فى قوله بالنفى لمعنى مع لا للسببية
حتى يعم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله
باجنبى

باجنبى لم يقل الفصل بين العامل باجنبى لان الفصل بين العامل
والمعمول لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد ا
كان عمرو ضاربا بخلاف عليه الوضع قوله ولو قدم قوله منه فى
عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه فليقدم
منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت
الى جوابه نقل عنه وجوابه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر
لانه رده الشهيدى بانه فاسد فى رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو
مذكور رتبة كما فى هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم
رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد تركيب فرجح الاول مع ضعف
عليه ويمكن ان يجعل ماذكره المص وجها الى ماذكره يعنى يلزم
رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل
جوابه تحرير الماذكره المص فانظر اطلاق الكلام لئلا يكون
بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انهما ليسا من قبيل العلاقة
المشهورة الواردة الخ مسئلة اذكره الشهيدى ووافقه الشارح
وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من
وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل
الوجه ان العرب كان مضطرا فى اعماله وحاصل القدح منع الا
ضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه
بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهود واورد الوضع
ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رايت
رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب
الشهيدى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت

اليه واجيب بانه فى النفى الضعف المعنى التفضيل فعل
افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل
قوما فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله ولو رفع لفظ
العين الخ لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه فى كلام
العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل
عين زيد ورد على تقدير ذكره الوضى وتبعه الهندى
متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما
اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
وح يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل
الكحل فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد فليكن التقدير
منه فى عين زيد حذف مجروره منه وجار العين لظهور
المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التر
كيب الى ما لا نظير له فى كلام العرب وهو حذف المجرور
وابقاء الجار وحذف كلمة فى وابقاء مدخوله على
الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة مم بل يكفى كونه كذلك بحسب
المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا
يكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران
بالذات

بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد
وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل الـ
المفضل فتأمل قوله وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا ا
لكلام الى تزييف ما ذكره الوضى بوجهين وما ذكره هو ان قوله
كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل
الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين ولا زيدة
عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها
حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى
ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين فيها
زيدة على عين زيد فى حسن الكحل وكيف يكون مثل الشيء
زايدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فالشارح هنا ر
الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان
كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
لان التناقض مندفع ما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل
التكحل لا فى الفضل وحسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة
فى الفضل ويجزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان
اللزوم على الوجه الابلغ مبنى على انه لو كان يمين مثل عين
زيد فى الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة
مع الترجيح فيكون النفى مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر

الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين الاخصر بن فر
قا بان لا يتعين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما
اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكره الا
ستقلالا في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال
فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال
سابقا ولك ان تجعل معنى ولم يقل فلك ان تقول قوله فان
قلت قدمت الى انك ان قدمت ذكر العين وجب ان يجب
احسن وليتكلم يعني حسن مع اتحاد المفضل والمفضل
عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر
فههنا اعمال احسن منتفيا نظرا الى تقدير الكلام
قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره
اوفق بالمقام والاحسن ان يقال فيه بذكر المثال و
لتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله
اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع بناء على ذلك يصح
منه ما ياتي من جعل سار يا صفة ركبا لان اسم الجمع
لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف
الجمع قوله وسار يا من السرى واحتمال جعله من السراية

علي ان

[illegible]

علي ان يكون صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا
الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى
ح فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله ارى اما من رؤية البصر او من
رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل
ارى مجهولا اى اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية
العلمية فتبصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق
قوله والحال اني لا ادري جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا ادري ومقتضى السياق ان
يقول وما رايت ليفيد انه ما ادري ولا يرى قط لانه لو راى
مثله لم يثبت الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل قوله فلما وصل
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق اى هو بصدد
بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد
ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في
قسم الاسم والله تعالى قوله اى نفس ما دل يعني الكلمة جميع بين
ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم
والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث
والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان

معنى الفعل النسبة الى فاعل ما اوالى فاعل معين ولاشك
انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم مالم تنضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول معنى يتعقل فاعل ما اجمالي وهو منفهم بذكر
الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء
فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالي منفهم من غيره و
بهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله وهو وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة تعين في نفسه سوى
الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد
الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد الحدث قوله
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق
المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة
الشمسية ولا تضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم
والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين
ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لا جميعها منقول يقال جميعها ليس دايرا بين الامرين
بل جامع الامرين وانما الداير كل واحد قلت الحكم على
الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء
نحو جاءني اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال
قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال
المنسلخة

المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في
اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في
الفوايد الغياثية قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد با
لفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او تخفيفه
فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق في الفعل قلت كانه اراد
الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل مدلول الفعل
الا ان الظاهر ح ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه
بالضمير فتامل قوله لدلالة الاولى على الاستقبال القريب
مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
قوله وانما حض لحوق تاء التانيث اي ساكنة وبهذا صح
قوله والصفات استغنت عنها الخ قوله ولحوق نحو
تاء فعلت الاحضرك بقوله ولحوق تاء فعلت وفعلت
ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان
تفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا
يخص بالتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا
بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا
الفن قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقديم
بين اجزاء الزمان زماني وهو التقديم الذي لا يجامع
فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقديم بالذات

انما هو بين العلة التامة والمعلول ولتحقيقه علم اخر ولفهمه مخاطب
اخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان متنافيا
التباس التقدم بحسب الذات بالتقديم بالزمان لكن
متنافيا لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة
لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم
على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان هو لا يندفع الشبهة
الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان
متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار الى بيان بعض
خواصه بعد تعريفه كما هو عادته باحد حروف نايت في
اوايله الظاهر اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا الخ لا يخفى
ان الماضي ايضا يكون مشتركا بخلاف المضارع فان
مشتركا فيكون مضارعا الكلام انه ليس كل ما هو مشتركا
بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد
حروف نايت داعي فلذا قيد مشابهة باحد حروف نايت ولو
جعل مشابهة باحد حروف نايت لوقوع مشتركا قبل
مفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة
حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع في البيان
ترتيب حروف نايت بل داعي قاعدة تعريف الفعل فانه
يبتدا من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب قوله مفردا
مذكرا او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي المتكلم المفرد
يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء

تكلم

٤٢٢

تكلم باضرب ونضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس
معه غيره كما يدل عليه وصف في نضرب بكونه مع الغير فلا يجمع
الافراد مع كونه مع الغير قوله او اكثر فمذكرا كان او مؤنثا او
او مختلطا قوله غيبة اي حال كون المؤنث الخ يمكن جعل غيبة
مصدرا حيينا الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو
قال المحض والغايبة والغايبين لكان اخصر واظهر قوله ولما
كان هذا الكلام في قوة الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن انه
يفيد ان عدم اعرابه غير مقيد بوقت عدم اتصال نون التا
كيد او نون جمع مؤنث مع انه هو باطل لانه لا يعرب غيره
مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد
او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان ولو قال ما ل
البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤ
نث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرف المضا
رع بمعنا يوجد بلا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد
الحصر الاعرابي في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق
ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب
مغايره في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث
يشمل المضارع المتصل به احدى النونين قوله واعرابه
رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العا
مل لا بمعنى ما به يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى
ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب

الفعل المبني لمعنى وقوله وجزم نصب بمعنى فتحه او حذف
نون اوجها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف
نون او حرف اقتضاها العامل قوله فالصحيح منه اي من المضا
رع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث
قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف
وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه
ليشمل نحو تدحرج بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد يضرب
مرفوع نحو تضرب وتضربين قوله متصل به نحو تضرب وما يضرب
الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز
المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن
الضمير انه لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله
للتثنية الخ الا حاجة الى ذكر هذا القيد لانه ليس ضمير بارز مرفوع
متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير
البارز في الصحيح المعرب لا يكون بجمع المؤنث فالجمع المطلوع
في هذا المقام ينصرف الى المذكر وكذلك صح قوله فيما بعد
والمتصل به ذلك بالنون وهذا فيها اذ لو كان المشار اليه
بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم جمع المؤنث قوله
والسكون لا يكون في حال الجزم لم يقيده لفظا كما قيد اخويه
لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر
لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف
على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للسا

كنين

٢٢٥

للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد
عن ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام
الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاتم بما الحق به قوله والمضارع
المتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح
لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد وتنبيه
الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بيغزوان
يدعوان وتدعوان الخ بدل يضربان وتضربان لكان واضحا قوله
سقط الحرف المناسب لها الا ان حرف العلة مناسب الحركة في كونها
قابلين للسقوط قوله سقط الحرف المناسب والمضارع المعتل
الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره علة
المعتل لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام الابتداء
الخاص قوله هذا التجرد لم يقيد التجرد في المضارع وقيدوه في
المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في
قسم المسند اليه من المبتدا واسناده الى الشئ كما في قسم المسند
من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب فلا يوجد من المجرد غير المرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من المجرد عنه مرفوع بيان
لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان
المنصوب منه وينتصب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم
بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر
منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان المحقق

العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع
الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل وجازمه ففي لم يضرب
لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم
لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع
عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام
الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين
اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف ايتن **قوله** كما في
زيد يضرب بخلاف نحو صح الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين
الماضي لا نقول هو مبني لاصل فلا يؤثر فيه العامل **قوله** ابدل الالف نونا
فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب
في الوقف الفا وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل اصله لا ان يرده
اذ لا ان تضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن
يضرب **قوله** لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها بالحق الفعل
الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي
حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد عمل عمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة
يكون مع النون ولذا اختص لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي
قوله بعد حتى نحو الى ما ذكره الشارح في التفصيل الحروف التي
يقدر بعدها ان الشروع في الشيء قبل وانه فان المص سيفصلها
في محل ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن هذا
مبني بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في
اليقين او لو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا

بل مايدل



اليقين

بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان
او الظن الى غير ذلك **قوله** هي المخففة صيغة الفعل هنا للحصر
اي هي المخففة لا غير وفيه حصار حقا بلا لقوله والتي تقع بعد
الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة
من المثقلة **قوله** فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل
على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة العين لخروجها عن مقتضى
وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله
وليست هذه تاكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع اي كون جانب
الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو
المتبادر **قوله** لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما
قيل هو الحق **قوله** لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الا
ستقبال وفيه بحث ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان
يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك
ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا
بقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني
الاصل **قوله** واذا وقعت بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا
وقوعها خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكا
نهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم
وجدوه ولم يجدوها اذا وجهين فتدبر **قوله** فالوجهان
جايزان جعله وجهان مبتدا ولا فاعلا لان حذف الجزا
هون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند

بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهار
بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيها الوجهان الالغاء
والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء
كان او تركه المستقبل فتدبر قوله بمعنى كى للسببية لافادة
لتقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان
قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان
بمعناها او بمعنى كم قلت كانه اراد انه لا يشترط فى هذه
ان يكون مجروره اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه
قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الا
ستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت امس ذكر امس
مع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضى قبله
فجعله هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
المقابلة لذلك فى كلام المص تحكم قوله كانك كنت فى زمان الد
خول هيئة هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ
الداخل على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان
المراد زمان الحال المحكى من حيث انه حال باعتباره فى نظر
السامع فى معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم
الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافى الحال
الا ان يقال ينافى افادة الحال فلا يصح ذكره فى مقام افادته
كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف

ابتداء

[illegible]

بالكلمة لا انفصال المعنى فلا يكالف فى وضع

ابتداء ويريدون لزوم المبتداء بعدها قوله ليحصل لا
نها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا و
معنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الا ان يحمل المثال تحقيقا وحكاية ولهذا اكتفى
المص بجعله مثالا للحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق
قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى
الامرين لانه كان يسيرى لا يصلح سببا للدخول لان سبب
وقوع اليسر وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير كان سيرى
واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى منتفيا الى غير ذلك
فلما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعله مانع الرفع
مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التامل
قوله فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الجزء فى صورة النصب
ليس حتى ادخلها بل الفعل العامل المقدر متعلقا بحتى فلك
ان تقدره بقرينة توقف صحة ادخلها بالرفع على تقديره
قوله فقولهم ايهم عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده فى نفسه
وبالنظر الى سابقه لا قوله اسرت حتى يدخلها عطف على شئ
وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه فى ذلك القيد
لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله
اى ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فضل الله تعذيبهم
فتامل قوله والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقد
بر ان جعل خبر الفاء جمله محذوفة المبتداء ولا ضرورة داعية

من غير تقدير الا انه دعاه اليه
ما ذكرنا انه اذا عطف

الیه ومع ذلک لا وجه للفاء فی قوله فتقدیران والاولی ان تقدر
بر الکلام والفاو ناصبة بشرطین قوله احدهما السببیة
ای قصد السببیة وقد نبه علیه الشارح قوله من النفی المتنوع جوابا
وصف النفی بما یکشف عن کونه فی معنی الانشاء قد سبق منه موا
فقا لما اشتهر ان النصب بالفاء یوجب تقدیران لیصیر مفردا فیصح
عطفه علی المفرد المستفیط من الجملة الانشائیة لان الفاء عا
طفة لا یمکن العطف علی الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او یدل
علی ان الفاء هنا مبعد عن العطف بتقدیم الانشاء المستدعی
للجواب فان الجواب لا یعطف فبینهما تناف ولا یخفی ان ما طا
کلام علیه من انه اذا لم یقصد السببیة فی ذرنی فاکرمک لا
یصح النصب یتجه علیه انه یشکل مع الرفع توجیه القصد الا
ان یقال ح یکون من وضع الفعل موضع المصدر کما فی تسمع
بالمعیدی خیر من ان تراه قوله والحق بالحجاز فاستریحا جعله
لضرورة الشعر وبنی ذلک توجیه العطف بتاویل ما قبله
بقع لنا سیقع منی ترک منزلی والحاقی بالحجاز فالاستراحة
ویمکن توجیهه بما یخرجه عن الضرورة وهو ان یجعل سا ترک
والحق فی معنی الاخبار ای لا ترک ولا لحق فاستریحا قوله واو
التی ینتصب الخ اکتفی ههنا بتقدیر متعلق الظرف ولم
یقدر المبتدا ولقد احسن قوله ای بشروط یکون بمعنی الی
الخ لا یخفی انه بعید والاولی ان یراد انه ینتصب بعدها
بتقدیر ان بشرط ان یکون فی الترکیب معنی الی ان فتقدیر ان

فتقدیران

فتقدیران لیتم اللفظ الدال علی الی ان قوله اذا کان المعطوف
علیه اسما صریحا اقید الاسم بالصریح لیخرج نحو اعجبنی ان یضرب
زید افتشتم فانه ح لا تقدیر ان لجواز عطفه علی مدخول ان
ونصبه بکلمة ان السابقة وفیه نظر لانه یشکل باعجبنی انک انسان
وتعلم فانه یجب فیه تقدیران فالاولی ان لا یقید الاسم بالصریح
ویمنع کون المعطوف علیه فی اعجبنی ان یضرب زید فتشتم اسما
بل المعطوف علیه الفعل والتاویل بالاسم متاخر عن العطف
قوله ویرد علیه انه کان المناسب ح ذکرها مرتین ویمکن ان
یجاب بان العاطفة فی تقدیر ان علی نحوین احدهما امتیاز
بعض عن بعض فی الشرط والثانی اشتراک الجمیع فیه فقد اولا
المخصوصات بشرط لینضبط وفصل عقبیها شرایطها
ثم اتم العد بذکر المشترکات فی الشرط واحدة لعدم احتیا
جها الی التفصیل قوله ومع العاطفة ای مع العاطفة مع
مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترک بین الکل بخلا
ف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص کما فصل
فی حتی واخواتها وهو متبادر من قوله والعاطفة لان هذا
الحروف ذکرت بهذه العبادة مبنی بیان الشرط المشترک
بین الکل فتامل قوله وبجزم ای المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعملة فی معنی النهی اضاف اللام لانه نکرة قابلة للاضافة ولم
یضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح
قوله النهی صفة لا فالاحتیاج الی تقدیر المعرفة والمشهور تقدیم الظرف

بالنكرة والموافق بالمشهود ان يكون التقدير ولا مستعمل في
النهي بجعل قوله في النهي حالا الا انا لنسب بالمعنى تقدير المعرفة
فما جعل ارجح لان لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جا
نب اللفظ قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالا
صالة فعلا واحداً والا فقد يتعدد مجزوم بالعطف بقوله
لا اضرب ويقتل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا
ايضا من كلم المجازات قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون
كذلك كما ستعرف قوله وای وهو ايضا مما يجزم مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله تعالى اياما تدعوا وبدونه قوله
مع كيفما واذا فانه في كيفما شذوذ وان اذ كونهما من كلم المجازات
كالجزم شاذ قوله ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد
ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله
وكان ذلك في كونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه بحث
لان ان في ان لم اضرب بمعنى اللام ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم
ومعموله وانما مدخوله ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة
العلم وكانه تكوها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا
الناهية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى
كون الشئ سببا لا بمعنى جعله سببا فلا يبعد ان يفهم من الكلام
بافادة سببية الاول وسببية الثاني فكان المصادر ان يجعله
سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فكان المراد
لافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى

الا انه

الا انه بعد عن التنقيح قوله من حيث تبنى على الاول الخ قد تبنى
لكن ذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من
غير سببية فليس الامر كذلك اولا ظهر ان المراد انه يسمى الفعلان
مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه اي تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت
ضربت فظاهر واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان
لقرب لم سبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى
يكون سابقا في الطلب وتصور فيه التنازع قوله وان كان مضا
رعا مثبتا ينبغي ان يقيد لغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم
زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه
معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغيره الدعاء والتمني فانهما
مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا
الاستفهام على ما سيجئ قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
الخ لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه
يجزم لان النصب بلن متعين لفهم وسبقه كامر قوله اوا
ستفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه ووجه عدم تاثير حرف
الشرط فيهما ان الاستفهام تبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل
والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء تنبيه على ان
الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الا
سمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية

او مضارع منفي بما نحو لم يضربك فما نضربه

والضمير راجع الى ما تضمنه تسمية الجملة فتدبر قوله وان التي
يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة متضمنة بانه
جمل معتمد في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبا
بمقدرة ومقدرة خبر الاكانت ولا ضرورة تدعو اليه و
الوجدان مقدرة مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشيا
لحنه صالح الخ لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية
بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا
والا كان كاذبا او دعاء لنكتة فتدبر قوله فانهم مطلقون اسم
الماضي الخ اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا
الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة
قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الخ الامر من المعروف
بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم
ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر
والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل
الامر عليه فزاد المثال لتكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة
قوله صيغة يطلب بها الخ يطلب بها اخرج النهي والاستفهام
والامر باللام لان طلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في
النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل
امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل

فلم

فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف
حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ يشعر
بان جعلها بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احترازه قد عرفت
ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه
بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف
حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وفي الصورة
حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم
قوله في اسكان الصحيح لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط
حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر
لان النون ليس حكم الاخر لان النون ليس الا ان يقال لشدة
الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة
كلمة واحدة منزلة الاخر قوله فان كان بعد كونه اخره في حكم
المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم
يبين عمل الاخر فقوله بكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك
فاسد اذ ليس فيما اخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه
فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله والمراد بالرباعي
ههنا ما في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول
فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص
المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لانه لا
تفاعل لفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هؤلا

لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حذف مضارعته
ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته
ساكن قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا
للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا
قيل اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة
وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها
على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة
والصواب انه اذا قيل في اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف
في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ~~بل فيما سوى~~
ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع
بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة بل فيما سوى فضمير
سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة
فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اعني وقت
سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضا
رعة ضمة قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعل الخ لا يخفى
ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى تلبس فتقدير الفعل
لم يزد في الكلام الا بعد مراد على ما ذكره ان اضافة الفعل
الى المفعول لادنى ملابسة ينبغي له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله

فيشمل

فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد با
لفعل الفعل وشبهه على مسامحة ان يقال قوله اكتفاء بذكره
فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله لم يذكره
اعتمادا على استشهاد انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة
المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاخصر ان
يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف
اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء قوله لئلا يلتبس بالمدرج بالامر في تثنية الغائب
وجمعه مطلقا وفي واحده رفعا والاولى ترك التعليل وتغيير
قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله يضم الثالث والثاني
يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل
الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب بالمشابهة
فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله
مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
اي ما يكون عليه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه
وعين اللفيف لا يعتل وهو اصطلاح لانه يندفع به الاصطلاح قوله
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني
للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين للمفعول وان لم يكن
فيه ما ذكرنا هنا كلام وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص
معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر
وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ذكر قوله المتعدي وغيره

المتعدى هذان قيدان تسمى الفعل لاقسمان فان المتعدى اعم
من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى مطلقهما لا يمكن تعريفه بما
يتوقف فهم على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شئ فضلا
عن المفعول ولذا جاز حذف المفعول اولسرفى ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزءان من معنى الفعل وما سوى المصدر
مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى ما يشتق منه الفعل المتعدى
فالمتعدى المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق
هو منه عليه وكان لذلك المتعدى من الفعل قوله فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فقد دل عباداته سيما هذا العبادة
ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول
بالحذف والايصال لما وقع فى التعريف اسم الا ان يقال التعلق من
الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا
متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل الذى هو المفعول قوله و
هيئة الفاعل ~~قد حقق~~ والمفعول يريد به معنى الحال قوله و
هيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذى بين الحال هيئته اعم من
المفعول به فلا حاجة لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان
للازم كالمتعدى له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله
وغير المتعدى يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما ببناء
الانفعال نحو انقطع وبناء التفعل نحو تحرج قوله بالف ا
لمفاعلة او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور
فى باب التعدية وانما المشهور فى الكتب هو الثلثة الاخر

وكانهما

٢٤٢

وكانهما كالانهما لا يعدبان جوهر الحروف ولا يتصرفان فى معناه
بما يجعلها طالبا للمفعول بل يحدثان فى الكلم معنى هو مستقل بطلب
المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان كانت معناه صاحبة فى المثنى
فلم يتغير فيه معنى المثنى كيف يطلب مفعولا بل حدث فى الكلم معنى
المصاحبة المستقلة فى طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته
خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل فى التعدية مع
بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله ثانيهما غير الاول كاعطى
وهى سماعية كثيرة جمعها الى سنين وارجوان اضبطها واعملوا
سالة ينتفع بها الطالبون كمفعول باب اعطيت فى جواز
الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد
فلا يقال اعطيتنى واعطيتك قوله والثانى والثالث من
مفعولها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها
قوله كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخراج وجه
لتخصيص بان المنصوب به بل هما مثلها فى خصايص اخر باب
ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى نقول
اعلمت زيد العمرو قايم او اعمرو قايم او ما عمرو قايم ايضا يكون
المفعول الثانى مع الفاعل ضميرى الشئ واحد فتقول اعلمتنى
زيدا قايما قوله كانهم اراد واياك الظن هنا من غلط
اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففى اللغة الشك خلاف فا
ليقين على ما فى القاموس قوله لتساوى الطرفين اى وقوع
الخبر وعدم وقوعه ببيان ما هى اى تلك الجملة من حيث

الافعاد بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي اي تلك الجملة
المذكورة عبادة عنه فان علمت لبيان ان ذيدا قايم مثلا عـ
عبادة عن نسبي هكذا هذا الحكم سواء كان بمعنى ذكره الشارح
او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية
الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق
فلا يفيد مع فواعلها فايدة تامة فلا يصح السكوت عليها مع انه
خلاف ما عليه الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي
اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها
ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي
مناط الفايدة لا الجملة المدخولة وليست كما حد داخل الجملة فا
فهم **قوله** فينتصب الجزئين على انهما مفعولا لهما الظاهر مفعولا
ها وكانه اراد كلا منهما مفعولا لها **قوله** اذا ذكرا لاحراي
هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي
ان لا يصح علمت ضربي زايدا قايما وعلمت كل رجل وضيعته
بل يجب في المثالين ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكا
فكانه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما يتوب منابه
قوله لا تخلنا في الحلبة اي لا تخلنا جادعين اخرابك الملك بنا اذ
قد وشي بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يصغ بها هذا وفي
العباب اي تخلنا ادلاء على عدائك ونحن لم نخلوه في اللغة
قوله فلا نقول علمت فظننت لعدم الفايدة هذا الا انه
جب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها

على ذكر

على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان
يظن كثيرا ويعلم قليلا او تقع الظن عنه كثيرا او يقع اليقين
قليلا او يقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالا
مارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم **قوله** لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا ومفعولين لها
الظاهر الواو ثم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة
في تقييد الكلام بالتام وكلا منه غير مقيد بالتقرير الاول
لانه كلام على تقدير مفعولها ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص **قوله** فلهذا
قيد الجواز المبني الخ وللاحتراز عن صورة التقدير فانه
لا يجوز فيه ابطال العمل او بواسطة نحو علمت غلام من انت
بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف
الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه ممتزجا بحيث
سرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلها
ولذا جاز تقديمها على كلم تضمنا الاستفهام **قوله** والفرق
بين الغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا
واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء
جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما
صح ما تقدم من اذا الالغاء واجب في الصورة المفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين الحقيقي الا
الغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا

ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز
بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله راى
البصرية اى راى بمعنى البصر قوله الحلم هو النوم قوله
ولقد اراني للرماح ولكون ارى بمعنى العلم ساغ فيكون
دريه مفعوله الثاني ودعى ذكره هي حال قوله ما حسبت
الى لا يصح الاشتقاق من بعض افعال القلوب لا متصلا
ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فايدة في هذا البيان
لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد
بمعنى ما فوق الواحد قوله لئلا يقال الى يقال ولا وجه لتخصيص
بيان هذا البيان من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر
بمعنى ضربت احسب وهو الذي في شعره شعرة كذا في العباب
قوله بظنين اى تهم فظنين بمعنى مفعول قوله لانها لا يتم بمرفوعها
وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل
في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح و
الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولكن
ان تقول سميت بها لنقصانها عدها بالنسبة الى الافعال التي تم
بمرفوعها وفيها ما فيه قوله هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان
لنسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت
الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو
صفة للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر
وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا
للمفعول

للمفعول فان اداة ثبوت الصفة للفاعل به مساحة وهي
يليق بمقام التعريف قوله فكل من الصفة والتقدير عمدة لو
كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة
فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال
ولو كان موجب كونه عمدة امر الآخر لا بد من بيانه حتى
نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التا
مة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا
المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير
الفاعل على صفة فيتجه ان العبارة لا يساعده قوله و
لو جعل الموضوع له الى اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف
في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقدير بدعوى
خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له
ولا يخفى انه مع ذلك لا يكون تمام الموضوع له التقرير
بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه
الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا
يبعد ان يجعل اللام الى جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير
الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والا
وجه عند المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فايدة التاكيد والا
فعال الناقصة موضوعة لغرض تقرير الفاعل صفة وتاكيدا اتصا
فه بالصفة فانها موضوعات النسبة وليصدر لهما من
الزمان وعروا التزم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة

على النسبة المدلولة لها فتاكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها
عليه ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا
غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعلها
لام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير
الفاعل ان العمدة تقرير الفاعل قوله لا يحتاج الى
قيد زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف
ان المراد صفة خارجة عن مدلول لفظها تركه ذكره لتبادر
من العبارة قوله وقد تضمن كثيرا الخ التضمين ملاحظة
معنى فعل لازم بمعنى فعل ملاحظة معناه واعمال
عمله بهذه الملاحظة ولا ابرازه في مقام التفسير
طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا ويقال
في تفسير تمم النعمة بهذا عشرة صابرة عشرة و
ثانيهما عكس منه كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا
حالان صفتان كما نعدهم العبارة قوله وجاءت بمعنى
كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الفراغ وهو
الغفلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم
على رضي الله عنه ابن عباس اى ما جاءت عقيتنا جا
حتك اى لم تجدنا غافلين كما تريد اذ هف شوكة
البنح بالضم السكين العظيم علما كما في القاموس
قوله لا يتجاوز جاء وقعد الخ ولهذا جاء المص بالتركيب
الذي هما وقعا فيهما لكنه قال في بعض نصا نيفه الحق

في جاء

٢٥

في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط
موضع استعمال قعد ان يكون الجز كانه كذا قوله على الجملة
الاسمية المركبة من المبتداء والخبر كانه احتراز بتقييد
الجملة الاسمية عن مثل اقايم زيد وما قايم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتداء والفاعل اى لاجل اعطائها
الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا
فصار زيد غنيا بجعل الغني منتقلا اليه ويجعل زيد
منتقلا قوله شبه تاما ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا
فيه اى في زمان ماض تنكره لبيان انه ليس لزمان معين
من الماضي قوله تيهاء قفر التيهاء المفازة التي لا يهتدى
فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي بصف
المصطلى بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطاة تركت بيضا صار
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان
بيوضها لم تكن فراخا قبل بيوضا ولو كان بمعناه لعد
هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف الخ وانما
هي مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومعاملة لانه
يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان
هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف
على يكون فصرح تامة ناقصة والاول بيان لها
باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور
عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها

ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزايدة جامع
عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله نع كن
فيكون الاظهران قوله نع كن في موضع الايجاد بمعنى
ثبت وفي موضع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا
بما يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد
ايضا بمعنى كن موجودا قوله ويكون زايدة بهذه مختصة
بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاديفها
قوله فيا لكم من نعم تخولن ابوسا استغاثة من اجل تخوله ا
قوله النعم بالضم وهو النعمة وضمير تخولن اليه اما لارادة له
المتعدد بالمصدر او الجمل ابوسا وشدايد جمع وان كان
واحد التعدد الجزء قوله فيل سمي اسمها فاعلا قد فات هذا
القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص
الاطلاق ببعض الافعال ونحو نقول بينه في هذا الكلام
بجمع الخبر مع الفاعل على ان اصطلاح على التسمية باسم
الفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر
على الاصطلاح من تسمي الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول
وخبر قوله معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه
ظاهر عبارة المص مما لا يقتضيه قوله او تقدير اكقوله
نع تالله تفتؤ تذكر يوسف وكقول القائل ويلزمها النفي
ولم يقل ويلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبله

المصادر

المصادر لكن جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصا
در ولكن مندرجة عنه لا في مادام وبارعلها في
تقدير الزمان معه جهة يمتنع كون الزمان معه وليس
الاخر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام
سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال النا
قصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام
الاشتمال على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها
الخ كان الاسم الاتم ان تقول واحد كاخر خبر المبتداء وح لا
يشكل عليه ما اورده الشارح قوله فان اريد بجواز
التقديم ~~اخبارها على اسمائها~~ ايضا الخ يمكن ان يختار هذا الشق
ويراد انه تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا
التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض
لها هاهنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا المثال داخل في
تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز
قوله وهي اي افعال الناقصة الانسب بسياق الكلام
ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتفاء
ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته بذلك قوله
وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف
عدم اجتماع المخالفين وتناحر المختلف والمراد
بالاختلاف كون المخالفين متناحرين متنازعين دل
عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر

ظاهرا من جانبه لانه جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه
كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب المخالف في الاختلاف
لانه ليس فيه خلاف ماتقرر ويمكن وجهان اخران لتميز
ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف
فيه اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص
اختلاف منهم بمخالفة مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء
في اللغة وثانيهما انه يتعين المخالفون عند المص في ليس
بخلاف الافعال المنفية قوله ماوضع اى فعل اشارة الى ان ال
لتعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد
قوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة
وما وضع خبر للعايد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع
قوله عسى طمع واشفاق فينبغي ان يقول رجاء واشفاقا
ولا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لان
قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها
معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع و
الرجاء والاشفاق قوله والانشاءات في الاغلب انما قال
في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكن مع كثرتها مطلوبة
بحروف الانشائية قوله اما في جانب الاسم يزيفه ماجاء
في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل
قوله وان لم قوله وانه لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

النحاة ليس من قبيل اختلاف اللغات ورجع الى الاختلاف

الاولى

الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرد ايضا
نحو عسيت صايما والذى ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده
نحو عسيت صايما قوله وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمتنع تقديم
الخبر المتبلى الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لانه كون عسى
طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب
كون زيدا اسم فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام
نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا
الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي يجوز عسى
يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخروهو ان يجعل الخ يتوقف
صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج
الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا ينبغي
على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف
ان عن الفعل الخ فالاولى ان يقول المص بقوله عسى
زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم
مشابهة فى لك الخ هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى
ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة تحقق كما كانت الاستعمال
الاولى قوله فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه الى الايظهر
ذالك في قوله تع وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد
يبس الهوى من حيث مية يبرح قوله ان يعصى
نحو بمعنى ذهب والقطع قوله اى كساير الافعال اى

اى كبا فى الافعال قوله ونفيره اى غيرلم يكد ر وجعله
لم احد حال عنه على وزن الطلبة من الاسماء العربية قوله
وفى المستقبل الاولى وفى المضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضى والاستقبال قوله وقد عرفت وجه
التمسك به الخ لا يخفى على احد ان ماكاد ويفعلون لنفى
القرب فكان وجه قوله من قال انه فى الماضى للاثبات
انه انما ينفى به العرب فى الماضى اذا استعمل انتفاء
القرب الوجود فلا يقال ماكاد زيد يفعل الا اذا
كان فعله بعد ان كان بعيدا عنه القول الخ وجه الدعوى
الثانية الخ لا يقول لم يكد ما ضى التمسك به تام والجواب
عنه ضعيف قوله دفى الدعوى الثانية الخ لا يقول لم يكد ما
ضى فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا استقبلا
وكان من خطاء ذو الرمة راى انه ماض وكانه غيره
ذو الرمة اما لفظه عن تغيير اذا اوسنت الباب اعتراض
القاصرين قوله لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
قوله بمجرد ذلك مالم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق
يدل على انه جعل قوله وقيل يكون فى الماضى للاثبات
وفى مستقبل كا فعال دعويين وجعل التمسك الاول فلا
فائدة لهذا الكلام الاطالة وفى قوله لا يثبت مدعاه
بمجرد ذلك مالم يثبت مواخذة يعرفها الفطن فتفطن
قوله وهو مثل عسى وكاد فى الاستعمال لان

المعنى

المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع وكذا
الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعه با
لنقل الى كثرة افراده يعنى بمنزلة ذكر الكل فى الموقفات التنبيه
على حال الفرد كذكر كل لكان اقرب وكذا ان نقول جمع مع عدم
كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب لا سماء الى نوعى صيغة و
للتنبيه على ان الموجود من هذه المفهوم لا عم ليس الا النوعين
قوله فى ضمن التنبيه والجمع اى كما هو مفهوم فى صريح المورد قوله
ولا شل عشرة الشل اليبس فى اليد وذهابها يقال شلت
معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب
من حسن الدعى قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وفى
الخ يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى
نفس مصدر هذا الفعل وما لله الدر من شاعر ولا شل
عشرة ليس كذلك قوله وله اى لفعل التعجب اولما و
ضع الاوجه هو الاول لان تعريف الشئ ينافى الحكم عليه
لا للحكم على قوله ما اشهى الطعام فى القاموس
شهيه كرضيه احبه ورغب فيه قوله وما امقت الكذب
فى القاموس مقته اى ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم
والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل المعرفة حال
الصفتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة
فى غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا
ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه

لا فى الاصطلاح بمعنى وضع لانشاء التعجب

٢٣٨

وان كان مع مانع اخر قوله واجيب الخ الايخفى
على الفطن ان شيا من الجوارين ليس بالمسك والماء
البارد لاتحصيل من هذه الموارد والاحسن ان
يقال ان المراد انه لايتقدم احسن على ما ولايوخر
مما بعدها المنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان
هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن
قوله من باب شر اهر ذاناب عند من جعل المعنى شر
عظيم اهر ذاناب لاشر حقير فالمعنى شئ خفي احسن
زيد الامام حلي واما من جعل المعنى شر اهر ذاناب لا
خير فلايصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيل لانه يكون
المعنى ما احسن زيدا شئ الاشئ فيلزم استثناء الشئ عن
نفسه ولايبعد ان يقال ما مبتدا نكرة لعمومه فان المعنى
كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا
قوله قال الشيخ الرضي الخ وانما لم يلتفت اليه المص لانه
لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الا
ستفهام فالقول بكون فعل التعجب لايجامع بهذا القول
قوله وبه اي مجروره وانما عبر عنه به للمزومه كالجزء من الفا
عل قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري ويمكن ان يقال
الخطاب للحسن والباء سببية اي صر باحسن
حسنا بزيد قوله بهذا اللقب المشهور لا العلم
المخصوص كما هو المتبادر في اطلاقات النحو والاظهر

٥٥ لانها لما ولو زيادة كالعدم فهو ذكر كانه لم يذكر اولانه

ان المراد

والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولاداعي
الى ارادة المشهور بهذا اللقب في هذا المقام
خاصة او مميز ابنكرة منصوبة وصف المنصوبة
بمجرد التوضيح اذا التمييز اما مجرور او منصوب هنا لا
يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قا
تله الله من شاعر ولك ان تقيد به المنصوبة لا محلا
فاحترز به عما يحتمل التقابل بين النكرة وبين ما في ا
لتفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب
الى على وسيبويه قوله ليتم لام تعريف العهد اي الذهني
ليلايم ملحوق ولايخفى انه اذا كان زيد مبتدا ابعد ان
يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا
يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما
بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم
حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعايد في نعم الرجل
زيد ليس الضمير بل الضمير مع مميزه صار بمنزلة نعم
الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار و
لولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب
جعل عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدا الا انه
لايحسن تقديم التفسير على الابهام قوله اي مطابقة
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل
ان يكون فاعلا وان يكون وظني ان الملتبس

بالفاعل لتعين الفاعل كما اذا التبس فاعلا الفعل
بالمفعول لتعين المقدم للفاعل قوله حقيقة او
تاويلا لا يختص التعميم في الجنس بل يجري في المطابقة
في غيره ايضا فالانسب تاخيره قوله من حب الشيء او
حب الخ يريد ان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو اله
لقياس وحب بضم الحاء الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا
اصل حب على وزن حسن و في الصحاح تفصيل و
عند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب و ذا
فاعل اي هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية الاولى ان العامل هو حب لانه
فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم
والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم
كما في رطل زيتا فالعامل في كلمة ذا والضمير المبهم كما
في زيد رجلا قوله فان الراكب من الفاعل لا من المخصوص
فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو
بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في
بعض النسخ قوله اي برحبها بالضم مصدر رحب على وزن
كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله
فهي من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها
كما جمع تاءه مع التاءات فرقا بين المعدود مسامحة
والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب

الكوفيين

الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها
جادة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر
ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في النثر
ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلبونه الغاية الخ فيه
انه لم يلزم ان يخص من ابتدائية بالافعال الاختيارية
التي لها غرض ولا يصح قال التقدير من اول النهار الخ
والاحسن ان المراد بالغاية النهاية واما تفسير الغا
ية بمعنى المسافة الحقيقية او التنزيلية وعلامته صحة
وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول
موضع من في قد كان من مطر لي شيء من مطر مع انه
جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع
الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول
قوله او هو وارد على حكاية فالمراد بكونه في كلام
غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل قوله فهي
بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للا
بتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد
يكون للانتهاء في غيرها قوله فلا يقال حاشاه كما
يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر
في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع
النخل الجذع الساق قوله والمصاحبة قد تفهم

في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى ونادة بالمصاحبة
قوله والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان
يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب
السرج الفرس في الاشتراء قوله والتعدية بمعنا
لمعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة المص فيجب ان
تعدية اللازم بحرف الجر في الكلام اى في الثلاثي المجرد
وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غيره اى غير الخبر الواقع
الخ هنا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماعي فيا
سبق فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف
على سماعي ولا تقييد به وقيل التعدية مقصورة على
السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات
شيء والنفي عن غيره دعوى النحاة وذكر بعض المتا
خرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر
ادلا يصح في زايد اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه
انه لا ينبغي الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على
انه واو القسم لا كباء قوله لعدم احتياجها الى المعرفة
لا فرق بين رب وساير حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة
لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه
لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة فمنافية
واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما

مظنة

مظنة الكثرة ولك ان تقول مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه
للتقليل كما ان كم للتكثير فيجب مشابهة عدد الطالب التمييز و
هذا وجه وجيه وان خلاف بيانهم عنه قوله ويستعمل
في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى
عنه موجبه من التقليل قوله سيف صقيل اى مجلو قوله
وواها اى واو رب في حكمها ولا يخفى مشاركتها بالدخول
على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل واو ها في
في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها
على الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على
ان التفاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الا
الموصوفة دون الضمير دون لجل العدم لحوق ما الكافة
بالواو فلا يصح دخولها على لجل قوله وبلدة البلدة كل
~~مأنوس به و البعض~~ جزء من الارض متحيز عامر
او غامر والانس المؤانس وكل ما أنس به واليعفور
ظبي بلون التراب او عام وبضم الباء والخنشف
والعيش بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل
ذلك في القاموس قوله لان ذلك تعسف وجوب
ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا
قوله انما يكون عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال
خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا
لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر

خبر الفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرته فى القسم
الخ يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم
بخلاف الباء الا ان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان
الباء يستعمل فى السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر
المضمر فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة متابعة غير
القسم بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله من اضافة
العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله لكان اوضح فلا
يرد انه لا يصلح لكن يرد انه قال الباء اعم من الواو
لكنى قوله وتلقى اى يجاب يقال تلقيت كذا اى التقى اليك
فحل الشارح قوله وتلقى القسم يلقى الى القسم الجواب باللام
فجعل القسم ملقى اليه جوابه بجوز اقتصاره و
بجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخا
طب مع اللام فى جوابه او ان او حرف النفى قوله
اى توسط القسم بين اجزاء الخ تنازع اى تزحم و
تقدم فى ما يدل فاعمل تقتم وحذف معمول اعترض
واليه اشار الشارح قوله اذا التقدير ليس مثله بالنصب
وتوجيه على بعض الوجوه الثلاثة الى ان يصح الكلام وجو
ها وليس زيادة الكاف الا فى وجه واما الباقى فمنه
ما لا زيادة فيه شئ وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى
المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول

بالقبول

بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة
احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفى مثل المثل لا يستلزم
نفى المثل لان الشئ ليس مثل مثله لشاركه المثل فى صفة
مع كون الشئ اقوى منه فيها ويمكن لنا الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المتغايرة ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزايد
هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ووجه الاول
بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجح ايضا ان الحكم
بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير فى التقدير
قال الرضى اعلم انه اذا امكن فى حرف جز يتوهم خروجه عن
اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان ينبغى على اصل معناه
الموضوع له ويضمن فعله المتعدى به معنى من المعانى يستقيم به
الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول ان على
بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن
اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكن
عن كابر والمنهم المبر دحب الغمام والانهام الذوبان
شبه ثغرهن اللاتى يجلوها البروج بحبات الغمام
الذائبات قوله لحروف المشبهة بالفعل كان الانسب
تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع
المنصوب على المجرور الا انه داعى اصالة حروف الجز

فى عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معانيها
فى معانى الافعال الخ لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى
الافعال الماضية لان الفاظها لانشاء التاكيد والتنبيه
والترجى والتمنى فى الحال او لتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء وا
شايع استعمال الماضى فى الانشاء ليضيع القعود قوله
اى بعكس بابها حذف المضاف كانه ارتكب حذف
المضاف لحفظ مماثلته ضميرها عكسها فى المرجع
وقعت فيه فان ايضا كذلك يرا يدان لها صدر الكلام
المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجب اذ الدلالة
على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه فى صدر الكلام
اذ لا ينكر صحة زيد قام ابوه قلت ار يدان لها صدر الكلام
سواء كان مقصود الذاته او لا واسم ان وخبرها ليس كلاما
بل جعلا مفردا فهى ليست فى صدر كلام ووقعت فيه قوله
ويلحقها اى هذه لحروف ما الكافة فتلغى على الافصح كمع
العمل فى ليتما وقيل عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما
مبهما كضمير الشان اسماء لهذه للحروف والجملة بعدها
خبر اولا وضح انها حرف زايد كما فى حالة اعمال ليتما وغيره
بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح والاوضح لكان انفع
قوله كما وقع فى بعض اشعارهم يشعر بان السماع باعد
فى الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة

لانغير

لانغير معنى الجملة وقال الشارح الرضى اخذ فى تفصيل معانى
الحروف الستة ولا يخفى عليك انه يجئ لان وان معنى فالاولى
اخذ فى تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله فى الحكم المفرد
حيث لا يشتمل على الاسناد تام يصح السكوت عليه قوله
فكسرها ان نبه على ان كسرت مستند الى ضميرانه او على ان مع
مفعوله المحذوف ان والمراد هذه المادة فلا يلزم
تحصيل الحاصل قوله اى فى ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلا
اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه
حمله الشارح الرضى وح يتجه عليه انه مقابله بعينه
وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما يجب كونه
ان فى ابتداء الكلام وقد نبه عليه فى شرح كلام المبى حيث
قال ولذا اكسر بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم
المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول
لانهما وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع
الكسر لان منها كونها فى اول جملة وقعت خبرا او حالا و
جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
فانه فى حكم العلم والظن قوله حال كونها مع جملتها فاعلا نبه
على ان فى كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدا ولا معنا فاليه بل هى مع جملتها احد هذه الا
شيا فى المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندى انك قايم عندى
ثبوت قيامك فالمبتدا فى التحقيق هو الثبوت الذى

مدلول ان وبكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدرج في
الفاعل على اصطلاح غير المص ويدرج في المفعول على اصطلاحه
والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم فانه
يجب كسرها مع انها مفعول والقياس ان تستثنى من المضاف
اسما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر
المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف
اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم
يفهم ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي
قوله وقالوا لولا انك الخ خص ذكر لولا ولو بالتعرض
ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان
ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف
الشرط مبتداء وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل
قوله وقالوا لولا انك سؤال مقدر وهو انه بعد لولا
جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع ضعف
السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا
محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده
قوله ولو انك لانه فاعل لانه سؤال بعد فهم قوله بدفعه ما
نحو لو انك قايم صواب لو انك ثبت كما ستعرفه في بحث
حرف الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير ان الخ
يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا

فلا يرد ان

فلا يرد انه كيف تجوز الفتح المحتاج الى الحذف تا منا كم مبني فان في الكرمه ونظايره
مع صحة الكلم المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتداء او خبر مبتداء اقتصر
الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم يلتفت الاستتار مه
الحذف فبطل لحاجة لكن في كونه مبتداء بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا
يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتاخر وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقديم الخبر موخرا وهو لا يجوز
لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس من مواقع المفرد
لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد كما عد المبتداء والمفعول
قلت الخبر للجزاء ولا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتداء في مقام تعليل
وجوب الفتح قام قوله فمن جملة الشبابه قولهم الخ انما الشبابه واجدر بها
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم
ان لهم النار بالفتح وغالب ام الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل و
زايدة كما في لا اقسم عند الرضي لان مع جرم يعني القسم وجرم فعل ماض
عند سيبويه والخليل وقدره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى
لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع ثم لانه
صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك
ولا جرم انك قايم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض
التسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط المقيم وزيادة ذا بعد لا

في الى اليمين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فيما يختص به
لا جرم فاجرم ان زيدا قائم نا خفظ ومن جملة ما يتوهم انه من التشابه
نحو كما انك قائم وليس من التشابه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة
التزم مواز زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا تشتبه بكان قوله جاز العطف
على اسم ان الظاهر جاز للربط بما قبله وكانه خفظ كتابة المتن او عرض عن
الربط واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم
مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المحقق الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث
يكون علمت فيه ثابتا وبل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بان
مفعولي علمت في تاويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق
بها نائبا عن مفعولية كونه في تاويل الجملة ولم تجوز السيرافي العطف على
محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث
جوز العطف في المفتوحة مطلقا واما في التوابع فما سوى البدل كالمعطوف
عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل عن ايقه والجواز
هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان الخ قال الشيخ الرضي
الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين النحويين فقال ان كان
اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبرا
لاسمين متغايرين بمجرى الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن
اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة في الاستنكار وليس
بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين

على معمول

على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها
وما ذكره المحقق مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو
هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المحقق توهم خلاف المقصود حيث
قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك هو زيد وزيد ذاهبان لانه توهم
بانهما لا يخالفان في اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني
هو المضمر فالواقع ترك في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم قوله
ولكن في جواز العطف الخ خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي
لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا تجوز في سائر الحروف المشبهة
الخ خلافا للفراء قوله اذ افصل بينه اي بين اللام الخ وذلك الفصل لا يكون
الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل
على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا في جواب الشرط ولا على واو المصاحبة
المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته وقد تتكرر اللام في الخبر
والمتعلق نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت
همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي قوله واختاروا تقديم ان الخ
اي ارجعوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان
العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال
اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لادى حملها والفاء ان قوله
لفوات بعض وجوه مشابهتها الخ ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم

ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا
لم يذكر حرفها اي يكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال حرفها ولم تبلغ مجوز
اعمالها بل اكتفى بدرجه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله
ولان كثير اخر الاسماء لا يخطر ببالي هذا لا يغني عن اعتبار اطراد الباب كما هو
ظاهر العبارة فالاحسن مطابقته باطراد الباب لانه من الافعال التي هي من دواخل
المبتداء والخبر لا غير تفريعية قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به
الرضي حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء ليس
ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتداء
لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ المبتداء فتأمل لا نقول
قوله لا غير وان افادت وجوب دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول
المراد لا غير من الافعال وجواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتداء
والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتداء لئلا يتوهم اختصاص دخوله بفعل
ان كان لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله تالله ربك ان قتلت لمسلما
وبقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه زيد ويلزم دخول اللام
على الجزء الاخر منها في افعال النواسخ الا على الجزء الاخير خلافها مع ان
فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس
اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واجيب
بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان اكثر الكوفيين انكروا ان المخففة

ان الناسخ لان لام الابتداء لا يدخل على الافعال ح

وقالوا

لما ع

وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون
بان اللام لم تجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا وتبعهم الرضي
بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء
بعد النفي او مع النفي ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله
تع وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها قوله كالمكسورة تشبيه
تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة اي كونه مقتضى كثرة الاستعمال
والنقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة
زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله ونحو
مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر خاص
بالمراءة او عام ويؤنث الحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كذا
ذلك في القاموس والا حقتان وثدياه اي انه مثل خصيان ولا يصح
ان يكون تثنية بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه
الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله ففيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة
المكسورة في انها ملغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى
يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المخففة المفتوحة قلت
ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة
بالاستعمال الافصح فهي تلك الصفة كالمخففة في انها لا تعمل قوله ويجوز ان يقال
الهاد هو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف فيعمل

في ضمير شان مقدر وضعا وتخفف فيلغى على الافصح والعبارة في نحت ضمير الشان
حيث تماقع حذفه منصوبا ضعيف الاصح ان اذا خففت قوله منقلت
كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحركة قوله وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق اوهم خلاف
مضمون الجملة والسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك الخ
فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين
للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته
بمعنى فيكون لكن بمعنى الاستدراك في معنى انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام
كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم قوله نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واحكم القرآن حيث وقع فيه وان
ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون الاية فمنافاة ما
في القاموس لصحته حيث قال في تحقق حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين متقابلين لا يوجب
ان يتضادا اتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ اللائق ان يشكروا
قوله فالجز لو منصوبا بناء على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازت ليت
زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليه لكن توجيهه مختلف فيه فعند
الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند
المحققين بالحالية فلا وجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنى ثم هذا

في مواقع

في مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي وفي مواقع حذف عامل الحال
وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العظمة على صيغة التصغير
في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه الرضي
رفعه قوله لعل ابو المغوار في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرها
كثير الغارات قوله اذ كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بابها فيجب
الجر ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب قوله بعد
ما جزم بوجود الجر بها اي الجزم بوجود الجر لبعد هذا التاويل والحاجة
الى التاويل لئلا يجانبه لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت
عقيل الواقع عن عقيلي قوله ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف اليه وتمال العامل
الى المعطوف قوله كما ذهب بعض اخر الى ان بل هي ما هو المثبت في الكتب
ان بعض النحاة ذهب اليه اما لانهم بعض اخر فلم يعثر عليه قوله فالاربعة
الاول للجمع اعم فراه فالمعنى لا افادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس
الا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماعهما
ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة لا استواء الجمع في ذلك
وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان قوله
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل منه كليهما
قوله فقولك مبتدا لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد وعمرو بمنزلة
عطف البيان لا الخبر وانما وقع لنقل كلام الرضي بغير تمام فانه قال فقولك
جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف

جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل في احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف
الخ فنقل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف الخ تام واقتصر عليه قوله والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انقياد
الشيء قد يكون ترتيبا معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة
لنسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وانما زال خلل
عبارة المحقق بقوله بغير وتتبع انه فات منه قيد لا بد منه لا نقول يلزم
في مقابلة مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن في مقابلة الخاص
بالعام قوله متروكة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان للتركيب واحد
بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف
عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى ايصال
ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه تراخيه عنه
قوله من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى
اقل قوله على رجال النيام على وزن العلامة جمع راجل لمن له ظهر يركبه كذا
في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة
انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير او الملاقي له وكانه
لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله في هذا
ظهر انه رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي
بجعله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول
حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في

جعل الجزء

الى المعطوف عليه قبل المعطوف فيخلو عن الترتيب
فيحمل على معنى الجمع علاقة الى حمل قوله
للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه
بعيد عن العبارة قلت مهملة في

في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا الاستغناء عنه لانه قال الرضي
في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها
نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو فر بني السادات
حتى بعبيدهم وكذا انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا
على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتباره
صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كالاجازة الهندية
فلا منافاة بين الرضي وتصحيح الهندية فافهم ثم ما ذكره وجها لعدم
دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على
الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة
قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل
لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف الجزء على الكل لا يفيد القوة
والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى المقدمة في هذا المقام باقل ما لا بد
منه فلم يقل او للامور وله نظيره في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن
كلمتين واذا اتيا في الفعلان قوله اي لواحد معين عند المتكلم هذا في او
للشك مثلا وللتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام فهو لمعين عند
المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى
التفصيل والابهام لا يجري كل في ام وبهذا اندفع انها لا قطع منهم اي
او كفورا لكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة
وهذا يجري في ام وانما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كا

ن

أو فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم منه دخول النفي على احد الامرين
مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لهمزة الاستفهام
اي يجب ان يلزمه في اللفظ بحيث لم تفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق وتستعمل
في الكتب النحوية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المنزل
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم بيّنه بقوله عند المتكلم
على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء
في الاعراب او الاسناد والاستفهام لانه ينتقض بمثل قام زيد ام قام عمرو
قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا
طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية
ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين
ايضا واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء
خبر مبتدأ هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك (وعدم انذارك) وبعض
جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان مؤخرا لكنه مستور في صورة
الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل وفيه
ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجوز سواء علي اقمت او قعدت وقال
الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه
مستويان لانه في الاصل مصدر اقمت ام قعدت في معنى الشرط ا

اي ان

اي ان اقمت او قعدت فالامران سيان والتدل على اعتبار معنى الشرط
والسعادة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام الشرط الذي
هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن
ويستحسن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبعد بالمضارع لقوته
للثبوتية قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا مطلقا انما في عدم عده
ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر قوله وقد تجاب بنفي كليهما انما اعترض
على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة اي الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه او قد تجاب بنفيهما
ونحن نقول الاجابة انعام المسؤول لا رد السائل فالجواب ما يطلب ونفيهما
تخطئة في اعتقاده لا اجابة سوال فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما
وح الجه ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا تخص
نعم ولا بالنفي الا ان يقال لا شامل لنفي كليهما فتأمل قوله وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الجمع هذا هو الاكثر وقد تجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا نحو قوله تعالى ام انا خير منه لا اذ لا معنى للاستفهام نحو قوله تعالى ام هل
يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام شاذ لانه
عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي
بان الاستفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حرف العطف
بل يكون حرف استئناف والكلام على تقدير عده من الحروف بل العاطفة م

واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي نوق شاء ام شاء وقال يتجه عليه انه يؤل المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال ليشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاء وعلى اى تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاء بقولنا اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية اه هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتا اما والواو لعطف احديهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة للتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل نذكر لا للنفي عما بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه اه الا ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل

ولايكون

ولايكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصل باسم الاشارة فانها تقع حيث اسم الاشارة فلا يقع في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء فصل بين ها في ضمير اولاء والاصل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وبغير القسم نحو ها الله ذا فعلن ها بالقسم الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والافعال لتحقيق الكلام الذي تتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم وهذا كلامه ومنه علم ان علم ان يستعمل لمجرد التنبيه وح ينبغي ان تجعل ان ما بعدها مكسورة قوله يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا او وواي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب الكم في موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا تحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله واسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بالحاء بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال احد يا زيدا ليس لي قال الفاضل الهندي ومنه ما اورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله م لو كان على ابيك دين مقتضية اما كان فيقبل منك فقالت نعم بعد قوله م لو كان على ابيك دين مقتضية

اما كان فعل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام قد بين الله تعالى الحق
فانه ايجاب لشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالا لم و وجه
نعم خفي على مثالك فتأمل قوله ويلزم معها القسم المستعمل بحذف حرف القسم
ونصب اسم الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه مجرور
لنيابة ها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين وابقاؤها
ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المد والمدغم في كلمتين اجراهما
مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله
لمن قال هو فضالة بن شريك من جوى جمع هين في القاموس الجوى الهوى
باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء الصدر وكلها في المقام حسن
قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان
كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي
وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا
بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او افعالها باقية على ما
وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض
الاستعمال قوله فعلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله
تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان اقاز بر قوله
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع كثير ابهم الكثرة من تقييد ان
المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة ثم زيادة
لا بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولكن لا تفهم الكثرة من تقييد زيادتها

قلتها

مع الكاف

مع الكاف بالقلة في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكون
زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع
بعد لما متعلقا بالا للزيادة و وجهه خفي واوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكره
قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو
التناول و رفع الراس واليدين وظبي عطو مثله وكعدو تطاول
الى الشجرة ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارق والشجرة الخضراء
كل ذلك من القاموس قوله وتلت فعل قسم وان كثرت قبل القسم
الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بئر لا حور
سرى وما شعر الحوار الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما
وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلاك في القاموس
الحور بالضم الهلاك و جمع احور وفي شرح الابيات اخره قوله تعالى فكه
حتى اذا الصبح حسر الجار وريح ورشعلق بشع ومعنى البيت ذلك
الرجل العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء
الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد
بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل مستحق ان
يجعل من الحروف الزائدة لان ~~لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه من العمل~~
~~وتصحيح دخوله على الفعل~~ وكذا ما في حيثما واذا ما لكن لم يجعلوها من
الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه من العمل وتصحيح
دخوله على الفعل في الكلام وكيف حيث واذ من الاضافة وتصحيح كونها

على وزن المعرفة هكذا ذكر الجوهري في الصحاح فتوهم ان ارج الهلكة

كلما

جازمين قال الرضي قال الرضي والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا
كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة في سياق النفي وفي
من الاستغراقية ويرون تأثيرها لفظا كلفها مانعا من زيادتها هذا كلامه
ونحن نقول اذا لم يكن للحرف معنى صحيح فلا لغو وان لم يثبت في الصحيح في الكلام
اذ لا يخفى ان الحرف الزايد مالو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه
عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قايم يفيد قصر زيد قايم لا يفهم ان
المقصود تأكيد الحكم في زيد لو كلمة ما بل ربما يتعذر لان اسم مسكم عليه في زيد قايم
وفي حيثما تضرب اضرب يجزم يضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية
الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات
بمنزلة حروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ قوله في تفسير كل
مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيرا في المعنى المقول قوله
اى بفعل متعرض معنى القبول الخ اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان
المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
هو الشارح حتى قال الهندي انه من القلب لكن جعل القلب قسيما للظرفية
الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او من القلب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول مقوله مختصة
بما في معنى القول معناه بمقول ما في معنى القول الا انه لتفسير نفس اللفظ
لا معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول الغير المصرح القول المقدر في
مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسيرا له

اشارة

اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا الخ قوله في الاكثر
لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والرد من تمسك بالاية في انه يفسر مفعولا
القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي
تقدير التقدير امرتني ام نهي بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل مقول
لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول كما نقل لما اول
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان المفسرة ليس فضلة
ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر
فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا او المقدر هذا وينبغي ان تجعل من حروف
التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه
قوله او تقديرا نحو قوله هلا زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو
منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو هلا يوم
الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله والهمزة اعم تصرفا اما
جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعله اضافة التصرف
الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ويمكن ان تجعل التصرف فعل
الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما
يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر
كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم في وجه لان لهل ايضا تصرفات
ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها

للتقرير بالاثبات نحو قوله هل ثوب الكفار اى ألم ثوب وافادتها فائدة النفى حتى جاز ان تجيئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفى فى خبر المبتدأ والذى بعدها نحو هل زيد بقائم قوله باد خال الهمزة على ثم لما يعنى ان الهمزة يتوسع فيها فى التصدر لا يدخل عليها ويدخل على هذا قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل بالا انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فاكرمنى ويقول اسلم عليه ثم هل بلغت اى والهمزة لا تجيئ بعدها وتجوز فى الهمزة سائر كلم الاستفهام كذا فى الرضى واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اتم تصرفا قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لاجل ذهب المحقق التفتازانى الى ان لو موضوعة كذلك وكانه ليكون ادوات الشرط كلها نحو واحد فى الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا فى الماضى فيه ان التقدير لا ينافى الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق فى محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيئ فى زعم المتكلم فيه نكتة قوله ومن هذه الاستعمال توهم المصنف انما قد صرح المصنف بسبب غلطتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضى فى الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر فى السبب والسند على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه اى فى موضع يليق او يقع فيه منطلق اراد ان يبين

قوله

وجه انه

وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان المراد بالموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لقولهم لانه لو كان ماضويه وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق بحاله اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق وتجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء فى كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفى بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشرى قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه لما دفع لاعتراض الهندى انه لا يصح تركه لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة هو المعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مسامحة مكانا فالتجاوز الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندى صحح بتضمين التقديم معنى الدخول اى اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلى لا حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم ظرف فينصب بتقدير فى بل حقيقة قوله واحترز به عن توسط القسم قال الرضى بتقديم ما يطلب خبرا فى مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ او داخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط

قال

وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة
على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزم القسم اي جعل
ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم دون
ان يقول وكان الجواب للقسم دون الشرط لكن قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم
لم يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يظهر القسم في قوله وكان الجواب
للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير الحقه لزمه **قوله** لانه يلزم ان
يكون مجزوما وغير مجزوم اه فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء
فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة
كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم وللشرط ايضا لكونه **قوله** فيه بحث
لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا قيل كانه
الجواب فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط **قوله** فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم
في الذكر وفي قوله انا والله ان تأتيني آتك تقديم الخبر مقدم على الغاء القسم
لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا امثال التقدم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر على ترتيبه نظر لان تقديم الخبر كما انه مقدم على جواز الغاء القسم
على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط في المعنى فيكون النشر على ترتيب
اللف وجواز الشرط وكليهما وان اريد اللف باعتبار مثالي انا والله
اه وان اتيتني والله اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على ترتيب اللف
وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره على المعنى

على ترتيبه

٢٥٩

على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكانه مما يتعجب عنه الناظر او يجعل
نظره عن الاحاطة لقصده التام وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه
اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا او الاولى والانسب
لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار
القسم على تقدير اعتبار القسم على تقديم تقدمه اول الكلام **قوله** وان اتيتني والله
يحتمل العطف على قوله انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على
قوله والله ان تأتني فيكون انا او يكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من
قوله يتقدم الشرط عليه او نحوه من تقديم الشرط والخبر معا **قوله** وانما ورد في
هذا الخ نقض على ما اشار اليه السهيل المالكي **قوله** او مقدرة كملفوظة
في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلقا المقدرة في الصدر الملفوظة كملفوظة
فيه والمقدرة في وسط الملفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمصدر اول
الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط الخ قال الرضي في بحث الجواب ضربتني
اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من
استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء فقط
بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء واعلم ان
قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع
الشرط جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل
الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر

مثله جزاء و تجعل المقدّر دالاً عليه عند البصري و تجعل مع تقدّمه جزاء عند الكوفيين
و يلزم ح معنى الشرط كذا في التسهيل قوله واما للتفصيل قال الرضي و قد تحذف
اما لكثرة الاستعمال و انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امراً او نهياً و ما قبلها
منصوباً به او مفسر به فلا يقال زيداً فضربته بتقدير اما و قع في توجيه ما في
اوايل الكتب في قولهم و بعد فان اى حذف انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير
كما ينبغي قوله والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء اى ولم تحكم بكون اذا
و حين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه و اذا لقيته فانا اكرمه
ولان شواهد كثيرة في القران لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين
جاريين مجرى الشرط و انما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي و ان امتنع
وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى
كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية و صارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله مما حيز بالغ كما اى حيز فانها هي اعوا الوجه
دون الآخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن بين الفاء
فان ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخير و في قوله جزء مما
في حيزها مطلقا اطلاق اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد
و في اما يوم الجمعة فانى منطلق اما انه فمنطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب
سيبويه قال الرضي و تبعه الهندى هذا مذهب المبرد و اختار المصنف
عملا مطلقا مفعولا مطلقا و قدر عملا بمعنى مفعولية و تقديره ظرفا اى زمانا
مطلقا او ضح و ابعد عن التكلف قوله و اما تقديره ما مع تقدير الزمه ما

رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول
مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العايد اى منطلق فيه و لجاز نصب زيد
في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
و جعل هذا الايراد ردّ التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا
انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم
الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم
ان مهما يكن بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن في
يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فني يكن ضمير الى مهما لا بد منه فلا يصح تقدير اما
زيد بمعنى مهما يكن زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت و تقدير العايد اى وقت يكون
زيد فيه و ح لا بد في تقدير عايد اليه في الجزاء ايضا فنقول اما زيد فمنطلق
في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه و قد انكر كون مهما بمعنى الوقت
الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تاتنا به من اية و قال هو افتراء على اللغة
العرب لكن اثبته ابن مالك و وافقه الرضي و يتبعهما المغني بانه ليس فيما
استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا و بالجملة تبين ان الخط في مهما
هو المذهب الاول قوله و جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
اى عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر و الا فقد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العايد قوله بقول شخص فلان يفضلك اى هذا رد في الحكم
و نفي مخبره و قد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكر الكون حقا و الاحذوا

من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا **قوله** وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز
ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو
كلا بل تحبون العاجلة **قوله** لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يلحق
الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها لا يلحق لتانيث
المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع والتمام يعلم تاء
التانيث المتحركة في الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت
مع ما لحقه بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمعين في الفعل
فلانها اسماء وانت الى علامتها حروف فانه لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث
فافهم **قوله** لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة
المونث بالتاء **قوله** فان كان اي المسند اليه او المعنى فان كان تانيث
المسند اليه ظاهر غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقي
قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق
تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاول جعله اسم مكان **قوله** وهذه
الامثلة المسئلة قد تقدمت الا انها اعاد هنا لا يندفع كون ذكرها مستغنى
عنه فالوجه ان يقال المنبادر من قوله يلحق الوجوب فما يستغنى منه الظاهر غير
الحقيقي **قوله** اي جمعي المذكر والمونث مثل ح يعني الضعف حين الاسناد
الى الظاهر لا مطلقا كما افاد عبارته **قوله** ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهر غير حقيقي
لصار مقيدا لكن تاكيد مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهر غير حقيقي
وبفعل الماضي **قوله** اي ادخلت نونا اطلاق النون لمصدر على ما ينبغي لانه

ادخال النون

ادخال النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح نونت الاسم تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء **قوله** فسمي ما به بنونه الشيء اي ادخال النون على الشيء
بل هو النون الداخل **قوله** نون ساكنة اي بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها
ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخر المعرب نحو محسن
وصابئين كذلك وان اراد مع اخر فليبين حتى نتكلم عليه **قوله** فلا يغير تاء الحركة
لفظا فلا يغيره لترجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة
التعريف **قوله** وهي شاملة اي هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان
المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف بمنع ذلك الشمول **قوله** اي آخر
الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري واخ بل المراد بالاخر
ما ينتهي اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة
حقيقة ولا حكما بل اخره منون لكنه ينتهي به المتكلم ان المتبادر من هنا
اي فيه نكتة بل المتبادر منه محققة به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج
الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة **قوله** لا لتاكيد الفعل
نحو اي لو قال بدل لا لتاكيد الفعل للتمكن والتنكير اي لا يستغنى عنه **قوله**
فلا ينتقض التعريف بالنون في يا رجلاه قد عرفت باقي الانتقاض ودفعه
بما ذكره يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا **قوله** فهو الدال على ان
مدخولها اي قال الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه
وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل
ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس

بعقبها

للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف قوله اسكت السكوت الآن لا يمكن
طلب الشيء في زمان الحال والآن طلبا لما يمتنع امتثاله اذا لم يرجع
اللام عن آخره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت السكوت
الآن مسامحة مساجة معناها اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله لذا ال لل
للعلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري تاء مسلمات متمحضة للتانيث
ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا جرم مسلمات على منصرف قوله وذلك
التردد في الساب حسن الغنا فسمي بنون الترنم لذلك لان الترنم حسن
الغنا ومن لم ينتبه لما ذكره قال يسمى به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن
الالف عند القفني بنون التنبيه لا وجه التحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله
بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين معنى على تحصيلها بالاشباع قوله كقوله
الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس وتحريك على الخفق منه لضرورة الشعر
والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع
عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب
الرياح والاشتباه الاعلام التباس قوله علامات يعرف بها الطريق والواو في
قوله وقاتم واو رب بمعنى رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام
سلكت قوله واما التنوينات الاخر فيجيء اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض
التعويض تنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف
اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد في قول المحقق وهو للتمكن والتنكير والعوض
والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم

ثانوية

في موضع عوض الموضوع له قوله وخطا يحذف الف ابن وما
بين ارباب الحديث انه يحذف في العلم الموصوف بابن المضاف الى الاب
دون الجد فرقا بينهما لعله قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية
وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان على ما في الرضي وظالم بن ظالم وحي بن بي
وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف فجرى اجزاؤه مجرى العلم وان كان
يدخل فيه كل حي بهذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس ظالم بن ظالم من
لا يعرف هو وابوه وضل ابن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي ابن لي
كلام هاها ووزن اي في وكذا رم ذهب في الارض لما تفرق ساير ولا دلم
يحسن منه اثر قوله لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه
انه لا التباس لان تاء التانيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال
لم يحذف الف ابنة لان طلب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل
ابنة لم يجوز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طلب التخفيف لاستعمال
بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا في الثقيلة ومدلولها
بعض مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه
فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف والباقي بعد الحذف
هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع
المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف رأسه على نقل
الرضي قوله والف الجمع اي الالف الفاصلة الاولى والاكتفاء بالضمير
لظان تختص تختص بحرثان لنون التاكيد فيمتنع الضمير لها وفي جوز

رجوعه الى الغير بين تناويل كل في احد منهما فقط بعد كل للبعد دينا في
الاختصاص مما ذكر كثيرة في مثل تما يتعلق فالاولى ان تجعله في سلك
ما يختص به وزاد الرضي التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد مع غني هذا التفصيل قوله اضربا بالتخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة فلا يقال زيد ما يقوم حتى في تجيئها مع النفي بما نظرا لما
دخلت النفي بلا مشابهة نفي حتى قيل بمجيئها في النفي بلا المتصلة قياسا
عند ابن جني بخلاف المنفصلة ان جاءت قليلا نحو لا في الدار رجل بل زيد
والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي
في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب
فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي
ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق ظرف
او جار متقدم عليه قوله اي الشرط الذي ذكر حذفه بما سواه التاكيد لازما
كما في حينما واذما او جايز كما في مستما واتاو قد يوكد جواب الشرط ايضا
قوله ليدل على الواو المحذوفة في لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء
المحذوفة قوله ان اشتراط في التقاء الساكنين على حده الى وجه لا يتجه من بيان
جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وستعلم والحق انه لانه ذكر في
اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشدودة في التثنية وجمع
المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا او مخاطبا وصيغتها

المتكلم

المتكلم بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها ولكن ان يقول
ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة
بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله ويقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بنون المشددة
ثم لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
او لانه نزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها وفي المجوزين ذلك
الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربان
بالحاق نون الوقاية واضربا لي تعمان بادغام نون الخفيفة في نون
المفعول لان المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة
ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية قوله وغرضه
من هذا الكلام بيان افعال المعتلة اذ حكمه اقال الشارحون كلهم لكن
غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة
المؤنث حيث تجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين
انما تجوز اذا كان المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا
بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع ضمير البارز سوى الف
التثنية كالمتصل واراد بالمتصل نحو ياء تخاطب تحاشى الف تجيء فانه
يمنع من اعمال ياء تجيء فما ذكره الرضي ان شبههما بالضمير
المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي

ان يشبهه بالف التثنية لانجه اصلا ولا لكن احتاج في دفعه الى اثبات
الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض منه
بيان حال الافرع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الافرع المتصل
الف التثنية كان او نونا لا تحمله على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي
ان نون حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس من علة
خاصة به حتى ينبغي ان تحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل
قوله اما ضمير بارز لا تخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون غائبا عن الضمير نحو
ليضربن زيد ومن الامثلة وقعت على ترتيب تعرفها يعني لم يراعى ترتيب
تعرفها فانت مراعات ترتيب لمثل بما فيها قوله هذا المرتبة ما يدخل الفعل
ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلايم الفعل
فما دخاله على الاحق الاسم اولى قوله فيرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف
اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الآن تجعل الرد اعم من الرد
في الكتابة ايضا قوله الوقف في الاول على الابتداء كما في
في محله يوجب ان يكتب الخفيفة الى
لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا فتح
ما قبلها فكتابتها على
خلاف القياس

تمم

تمت من الاوراق بفيض الله الملك الخلاق على يد اذل عباد
... الفقير عبد المؤمن بن عون الله المنظور بعناية الملك المنان
... عن ان الله يامر بالعدل والاحسان اطال بقاءه الملك الودود
[redacted] في يوم الواحد في وقت
الاشراق من اواخر شهر ذي الحجة المبارك في بلد المسمى
ببكي سنشهر نا سنة ثلث والف من تاريخ الهجرة من لا نبي
بعده صلى الله تعالى عليه وعلى اله وصحبه الذين اوفوا عهده
والحمد لله على الاتمام وعلى نبيه
افضل الصلوة والسلام

اللهم اغفر لمصنفه ولصاحبه ولقارئه ولكاتبه ولسامعه ولمن نظر فيه ولكل
المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والحمد لله رب العالمين